www.kassiounpaper.com

752

الاحد 03 نيسان 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



220 ألف ليرة تكاليف المعيشة شهرياً [12]

عدسة قاسيون

كمال عرفات

الافتتاحية

إحراق السوريين جوعاً!

تدهور الوضع المعيشي للغالبية الساحقة من السوريين بشكل كارثي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وخلال الأسبوعين الأخيرين بخاصة، وهو الوضع المتدهور أصلاً منذ «اقتصاد السوق الاجتماعي» عام 2005، والتطبيق المتسارع للسياسات الليبرالية المتوحشة من حينه وحتى الآن.

وإن كان تسارع هذه السياسات الليبرالية، بما تعنيه من إنهاء لأي دور اجتماعي للدولة، وبما تعنيه من إطلاقٍ لعنان وحوش السوق الداخليين والخارجيين ليمتّصوا أرباحهم المتضخمة من تعب السوريين ودمهم دون رقيب أو حسيب، إن كان هذا التسارع «أمراً طبيعياً» كما تبيّن تجارب دول كثيرة خاضت الوحل نفسه، كلبنان ومصر وتونس وغيرها، فإنّ ما يلفت الانتباه في الحالة السورية بوضعها الراهن هو أمران أساسيان:

الأول: أنّ تدهور سعر صرف الليرة السورية خلال الأسبوعين الأخيرين، جاء في مرحلة سياسية تحمل مؤشرات معاكسة تماماً لهذا الاتجاه، فتقدم الحل السياسي في جنيف يعني انفتاح آفاق الاستقرار التي من شأنها لا إيقاف تدهور سعر الصرف فحسب، بل وحتى تحسينه.

الثاني: هو أن التدهور جاء موازياً للتقدم العسكري وتحرير تدمر بمعانيه السياسية، العالمية والداخلية، إضافة إلى معانيه الاقتصادية المباشرة بإعادته موارد اقتصادية هامة وضخمة إلى سيطرة الدولة، وهو ما يتناقض أيضاً وبشكل صارخ مع سير سعر الصرف ووضع الناس المعيشي.

إنّ الإلقاء باللائمة في ما يجري على الحصار الاقتصادي لسورية، يظهر بوصفه كلمة حق يراد بها باطل. فإذا كان الغرب يحاصرنا، فهل نبدد احتياطات البلاد بإلقائها بين أيدي سماسرة يلتفون على الحصار بحكم علاقاتهم معه لنستورد أساسيات معيشة السوريين بأغلى من أسعارها العالمية؟ أم نتجه شرقاً نحو حلفاء الشعب السوري وهم ليسوا فقط غير مشاركين في حصار بلادنا، بل ومستعدون لإمدادها بما تحتاجه بأقل من سعر السوق العالمية؟ إنّ التفسير الوحيد لما يجري هو أنّ مصلحة الفاسدين الكبار فوق كل مصلحة، بما في ذلك أمن البلاد وقوت العباد.

وإذا كان سبب المشكلة هو ضعف دور الدولة الاقتصادي وتوسع دور المضاربين والتجار، فإنّ تقوية دور الدولة وضرب المضاربين هو قرار سياسي أولاً، وإنّ عدم القيام بذلك هو أيضاً قرار سياسي.

إنّ مخطط «إحراق سورية من الداخل»، إذ فشل في بلوغ نهاياته المنشودة بفضل التوازن الدولي الجديد، فإنّ أصحابه وأدواته المحلية يحلمون باستكماله اليوم عبر إحراق السوريين جوعاً، بما يصب في نهاية المطاف في مصلحة الفاشية الجديدة وأداتها الإرهابية. وإنّ الإصرار المحموم على استباق دخول سورية المرحلة الانتقالية بعمليات التخريب الاقتصادي الجارية يعكس أمرين أساسيين أيضاً:

أولاً: عقلية رأس المال التي تسعى لابتلاع أضخم أرباح ممكنة قبل تغير الظروف التي لن تكون في مصلحتها في المرحلة القادمة.

ثانياً: محاولة تهيئة الوضع اللاحق لتصب عملية إعادة الإعمار في جيوب المخربين الاقتصاديين أنفسهم.

إن استمرار نظام توزيع الثروة القائم، بفساده الكبير وبسعيه المجنون نحو الربح الأعلى بغض النظر عن الوسائل والنتائج، يعني استكمال إحراق سورية من الداخل ولكن هذه المرة إحراقها جوعاً، وهذا ما ينبغي على الوطنيين أياً كانت مواقعهم تشديد النضال ضده عبر الإصرار على تسريع الحل السياسي قبل أي شيء آخر.

شؤون محلية



توطين اللاجئين بدعة ومصلحة وطنية غائبة

07

ملف «سورية 2016»



جميل: روسيا تدافع عن الحضارة البشرية

08

«الإرادة الشعبية»



مناقشة موضوعات «القضية الكردية وشعوب الشرق»

11

شؤون عربية ودولية



في يوم الأرض لنعد قراءة المشهد

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



وعي الضرورة عند العمال

مع ارتفاعات الدولار اللعين، تصاعدت التصريحات وتنوعت مصادرها، وجميعها ينحو نحو التبرير لهذا الدولار، ويبارك مسيرته «المظفرة» في شق طريقه الذي عبدته له السياسات الاقتصادية المالية الحكومية، بجلالة قدرها وحسن إدارتها لتلك المسيرة، ليصيب في قلب المعذبون في الأرض، أصحاب البطون الضامرة التي يعتصرها الألم، بسبب قلة الإمكانية في تأمين ما يسد الرمق، ويُسكت الأفواه التي تصرخ وتقول:

كفى .. أوقفوا حرب دولاركم علينا، لم يعد لدينا ما نقدمه لكم .!!

أخذتم كل شيء، حتى الهواء الذي نتنفسه أصبح محسوباً علينا، فماذا بقي لنا سوى أغلال القهر والحرمان التي كبلتمونا بها .. سنخسرها من أجلكم، لندافع عن خبزنا وملحنا وهوائنا، وأطفالنا وعملنا وأجرنا ووطننا ..

لن نسمح لدولاركم أن يفتك بنا..

نجوع .. نعرى لكن سنبقى نقاومكم ..

سنحفر قبراً عميقاً لدولاركم، لنبقى أسياداً في وطننا .. في معاملنا وحقولنا سننتصر حتماً، نحن الفقراء، على فقرنا، الذي لم نصنعه نحن، لأن الفقر كافر، ونحن لا نحب الكفر، أنتم من صنع فقرنا، من عرقنا ودمنا النازف منذ أمد طويل، وتقولون لنا الرزق مقسم بالعدل ومكتوب، لكم ما أوتيتم من رزق فاقبلوا به كما هو!، ولكن أيضاً يقال «ما أغتنى غني إلا بفقر فقير» ..

المعادلة واضحة لا تحتمل التأويل والتفسير، فقرنا يقابله غناكم الفاحش من لحمنا الحي، مهما زينتم وحشية سوقكم، بشعارات الوفرة لحاجاتنا الضرورية، التي من الصعوبة أن تطالها أيدينا، حيث طبقتم علينا المثل الشعبي القائل «صحيح لا تقسم، ومقسوم لا تاكل وكُلْ حتى تشبع» لم لا! فهم يشبعون حتى التخمة، وليأت من بعدهم الطوفان!.

العمال ومن يشبههم من العاملين بأجر، والمعطلين عن العمل والمهمشين، حطب الأزمة الوطنية التي مازالت مستمرة، بالرغم من الجهود المضنية، التي يبذلها الشرفاء في هذا الوطن، من أجل وضعها على سكتها الصحيحة، ليأت من يستثمر فيها، سواء في الداخل أم في الخارج، من أجل أن تبقى الثروة مقسومة بينهم بنسب حسب قوة كل منهم، بينما منتجيها لا يصيبهم منها سوى فتات.

إن الجياع والمحرومين، يصرخون الآن قائلين لناهبي ثرواتهم كلهم:

حذار من جوعنا، ومن غضبنا!.

هل يفعلها المجلس العام؟



دعونا من التشاؤم، الذي فرضه علينا ازدياد تدهور الوضع الإنساني للطبقة العاملة، وسطوة الدولار عليها، ولنتحدث بلغة المتفائلين والآملين بتوقف الكارثة الاقتصادية المعيشية ومسلسل نزيف الحقوق والمكاسب.

■ هاشم اليعقوبي

فالمجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال سيعقد أول جلساته اليوم فهل يفعلها المجلس العام؟

المجلس العام ومجمل القضايا؟

يعقد المجلس العام أولى جلساته اليوم، ليستكملها غداً، وعلى جدول أعماله الكثير من القضايا والملفات والأجندات، يمكن تصنيفها وفق أهميتها وضرورات المرحلة الحالية للطبقة العاملة والحركة النقابية، فبعض هذه القضايا كبير جداً ويمكن وصفه بالمصيري، والبعض الآخر يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية، كونه أساسي، والبقية المتبقية هي عبارة عن ملفات مؤجلة، وطلبات مكررة تؤرق العمال وتضر بمصالحهم، ولكن يجب عدم السماح بتحولها لقضايا أساسية، تحرف المجلس وتلهيه عن الأمور المستعجلة والكبيرة، والتي لم تعد تحتمل أي تأخير أو تبرير، لما لها من تداعيات وانعكاسات لا يمكن لأحد التكهن بتفاصيلها، ولا تقديرها أو معالجتها لاحقاً، إنما فقط يمكن التوقع العام لها بمجرد أن قضى أحدهم يوماً واحداً مع العمال في مكان عملهم.

رسائل من العيار الثقيل

يعتبر انعقاد المجلس ذو أهمية كونه ينعقد بعد أن أكملت النقابات واتحادات المحافظات والاتحادات المهنية جميعها مؤتمراتها السنوية، مما يجعله قادراً على تجميع القضايا كافة التي طرحها النقابيون المؤتمرون الممثلون للعمال، من أصغر تجمع عمالي لأكبره، وبالقطاعين العام والخاص، ولهذا ستكون الفرصة مواتية لطرحها جميعاً ومناقشتها ووضع الآلية لمعالجتها، وكون تلك الملفات كلها التي تحتاج لمعالجة هي في يد الحكومة، والتي ستكون حاضرة في اليوم الثاني كما جرت العادة، فأمام أعضاء المجلس العام مهمة توجيه رسائل واضحة للحكومة، ومن العيار الثقيل، كي تجبرها على التوقف عن سياساتها الاقتصادية والنقدية، التي أضرت بالطبقة العاملة وأفقرتها.

أمام أعضاء المجلس العام مهمة توجيه رسائل واضحة للحكومة ومن العيار الثقيل كي تجبرها على التوقف عن سياساتها الاقتصادية والنقدية التي أضرت بالطبقة العاملة وأفقرتها

لقد آن الأوان للحركة النقابية أن تعلن نفاذ صبرها من هذه السياسات، ولتثبت ذاتها ووزنها وعراقتها النضالية، فلا أحد أقدر منها على إيقاف هذه الإجراءات الحكومية، كونها الممثل الأساسي للطبقة الأوسع في المجتمع السوري، وكونها الطبقة الأكثر خسارة والأشد تضرراً من باقي الطبقات الاجتماعية، فالعمال يعيشون حالة لا يحسدون عليها، والقطاع العام، وخاصة الإنتاجي، يعاني الكثير من الصعوبات والمعيقات.

الوضع المعيشي أهم القضايا

تتصدر عدة مسائل كبرى قائمة المهام، كونها حضرت بقوة في المؤتمرات جميعها التي عقدت بالأشهر الماضية، وأولها الوضع المعيشي للطبقة العاملة وذلك الفارق الكبير بين الأجور والأسعار، فمتوسط الأجر لا يتجاوز الـ 26 ألفاً، في حين أن الحاجات الأساسية الضرورية، المعيشية منها والخدمية، للأسرة السورية تقدر بـ170 ألف كحد أدنى، ولن يكون غائباً عن ذهن المجلس أسباب هذا الوضع الكارثي، فالسياسات الاقتصادية الحكومية، وسياسات المصرف المركزي، وقوى الفساد الكبير، هي العوامل الأساسية، وليس كما تدعي الحكومة التي ترمي بكل ذلك على الأزمة تارة، وعلى نقص الموارد تارة أخرى .

بعد النتائج تأتي المحاسبة

إن الحركة النقابية، عبر مجلسها العام، قادرة على دحض ادعاءات الحكومة، وتحميلها مسؤولية التدهور الاقتصادي والمعيشي، ولن تستطيع الحكومة أن تتهرب بخطابها المعهود وردودها المضللة، ولم تعد قادرة على الاستمرار بالمواربة أمام الطبقة العاملة، فالأمور تقاس بنتائجها، وها هي النتائج تستمر بالظهور تباعاً بشكلها الفاقع، فالعمال وأسرهم باتوا تحت مستوى خط الفقر بكثير، والقطاع العام يعاني من الكثير من الصعوبات وأهمها نقص الاعتمادات الاستثمارية، ونزيف الكوادر الخبيرة والمؤهلة، وهذا بحد ذاته نتيجة كافية كي تبدأ المحاسبة للحكومة بسياساتها، وللفاسدين بما نهبوا.

التشاركية على جدول المجلس

قانون التشاركية كان حاضراً في المؤتمرات جميعها، ولن يغيب كذلك عن المجلس العام، وأغلب الظن بأن الموقف من هذا القانون سيكون أكثر وضوحاً من المواقف السابقة، كون الموضوع قد أخذ وقته من النقاش ضمن الحركة النقابية وفي مؤتمراتها، ووضحت مخاطره الكبرى على الوطن والمواطن، كونه الطريق المختصر للخصخصة التي تعني تسليم القطاع العام لأصحاب رؤوس الأموال، مما يعني زيادة وزنهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع لدور الدولة.

يسجل للطبقة العاملة، التي طالما حرصت على القطاع العام، هذا الموقف إلا أنها أصبحت أشد حرصاً بعد ما خبرت، مع بقية شرائح المجتمع، خلال الأزمة أهمية القطاع العام وضرورة التمسك به، وتخليصه من الفساد المتمركز في مفاصله، والممانع لتطوره المفترض.

أمنيات من رحم الوجع والفقر

شاءت الأقدار أن ينعقد المجلس العام لمنظمة الاتحاد العام لنقابات العمال في مرحلة هامة ومفصلية، حيث بدأت عجلة الحل السياسي تدور بتسارعها المتوقع، فاستبشر الناس، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة خيراً باقتراب خلاصهم، وعليه فإن الحركة النقابية مطالبة اليوم بأن يكون صوت المجلس وموقفه يعكس بصدق أوضاع طبقتنا العاملة، وأن يتحد مع آلامهم وأوجاعهم وفقرهم وبردهم وحرمانهم، وأن يحترم صمودهم وعرقهم وتضحياتهم، وأن يكون صوتهم العالي وطليعتهم التي لا تخشى أحداً في دفاعها عن الوطن، وفي الدفاع عن الاقتصاد الوطني، وعن الحركة النقابية ووحدتها واستقلاليتها، ودورها وإرثها النضالي الذي لا تفريط به أبداً.

العمال ومطالبهم الصغيرة

لوح صابون، ليتر حليب، كرسي، ومياه للشرب وغيرها.. مفردات بسيطة قد لا تحمل معانٍ أو مغزى لمن يبحث عن ارتباط بينها، هي في الحقيقة مجرد أشياء بسيطة يفتقر إليها كثير من العمال، ممن يقضون ثلث ساعات يومهم على الأقل في أماكن عملهم، وهي معامل ومنشآت تزود الأسواق السورية بقسم لا بأس به من احتياجاتها، في حين أن أغلب العاملين فيها يفتقرون إلى أبسط مقومات الراحة أو النظافة أو حتى السلامة التي يفترض ألا يخلو منها أي تجمع بشري.



■ مراسل قاسيون

أضعف الإيمان..

كثير من العمال ما عادوا يطالبون بتلك الحقوق التي قد يصعب الحصول عليها، إذ يئسوا من تحصيل حقوقهم الأساسية مثل الزيادة في الأجور أو التعويضات أو تلقي الطبابة الضرورية وتأمين المواصلات وغيرها- وهي مطالب محقة بالأحوال كلها- بل باتت مطالبهم متواضعة تقتصر على أشياء بسيطة هم بأمس الحاجة إليها في معاملهم وأماكن عملهم.

حتى ماء الشرب

عمال معمل كنار للمناديل الورقية في ريف دمشق خير مثال عن العمال الذين يفتقدون أبسط احتياجاتهم، إذ سبق لهم أن طالبوا إدارتهم بتأمين مياه للشرب لكي لا يتحملوا مشقة جلب الماء معهم، كما طالبوا بحقهم في كراس يجلسون عليها أثناء عملهم لحمايةً أنفسهم من مضاعفات الوقوف لساعات طويلة، وأثر ذلك على صحتهم، مع العلم أن ملاك الشركة يبلغ تسعةً وعشرين

بإمكان أي زائر أن يرى العمال، بمن فيهم المسؤولون عن تعبئة مادة الكلور المنزلي، يقومون بعملية التعبئة يدوياً وبيدين عاريتين.

عاملاً فقط، إلى جانب نحو ستين عاملاً ندباً، أي أنه ما من تكلفة كبيرة ستترتب على توفير هذه المتطلبات البسيطة.

ليست توفيراً

تأمين ألواح الصابون ليتمكن العمال من غسل أيديهم بعد إنهاء عملهم، الذي يفرض عليهم التعامل مع المواد الكيماوية الخطرة، مطلب حمله أحد ممثلي العمال إلى مؤتمر الاتحاد المهني لعمال النفط والصناعات الكيمياوية والذي عقد منذ عدة أيام، إذ دعا كمال رضوان من نقابة عمال النفط في حمص إلى تأمين استحقاقات العمال من المنظفات اللازمة للنظافة الشخصية، وهي الصابون وسائل الجلي، فهم عمال صناعة نفطية ومع ذلك ليس لديهم ما يغسلون به أيديهم من المشتقات أثناء عملهم، حيث أن الامتناع عن صرف كيلو غرام صابون أو نصف كيلو غرام من سائل الجلي لن يحقق وفراً على الإدارات بل على العكس، ذلك أن الإدارة ستكون مضطرة لدفع أضعاف هذا المبلغ قيمةً لطبابة يفترض أن تقدمها لمن سيحتاجها من العمال المتضررين، في ظل غياب أبسط مقومات السلامة.

التدفئة أيضاً

لم يكن الشتاء يسيراً على عمال عشرات المعامل السورية، إذ عملوا ساعات طوال في ظروف البرد القارس، في معامل تفتقر إلى أية وسيلة تدفئة، وبعضها يفتقر حتى إلى نوافذ مغلقة ترد الرياح الباردة في قاعات عمل مترامية الأطراف.

وعن القفازات

تعتبر القفازات الواقية جزءاً لا يتجزأ من اللباس العمالي، ولاسيما عند التعامل اليدوي المباشر مع المواد الكيميائية، هي حاجة لم تجد سبيلاً إلى كثيرٍ من العمال في مصانع المنتجات الكيمياوية مثل عمال شركة سار للمنظفات، حيث بإمكان أي زائر أن يرى العمال، بمن فيهم المسؤولون عن تعبئة مادة الكلور المنزلي، يقومون بعملية التعبئة يدوياً وبيدين عاريتين.

طريقٌ طويل

مطالب كثيرة تطرح على الدوام، تحمل في أعماقها مشاعر الأسف، لأنها وعلى بساطتها لا تجد آذاناً صاغية، وتنضم إلى قافلة من المطالب الملحة التي حرم منها عمالُنا بعد أن سعوا في سبيلها طوال عقود، ما يعني أن مسيرة النضال العمالي ما تزال بعد في بداياتها.

مكان للعمل أم كهف للمرض؟

تتصدر الصحة والسلامة المهنية قائمة الأولويات بالنسبة للطبقة العاملة، كونها معنية بالركن الأساسي في العملية الإنتاجية، ألا وهي العامل. وقد نصت القوانين على أن المسؤول عن سلامة وصحة العامل هو رب العمل، سواء كان في القطاع العام أو الخاص المنظم، أما عمال القطاع غير المنظم ينطبق عليهم المثل القائل «فوق الموت عصة قبر».



■ ابو الوفا

تنتشر المعامل الصغيرة، والورشات والمشاغل، في أقبية الأبنية والبيوت الأرضية بمناطق السكن العشوائي، وبنسبة أقل في البيوت العربية القديمة والصغيرة، التي لم تعد تصلح للسكن، وهذه المواقع كلها ليست مخصصة للعمل الصناعي أو الحرفي، ولا تملك أدنى درجات السلامة المهنية، ومن السهولة تلمس ذلك بمجرد زيارة قصيرة لإحدى تلك الورش أو المشاغل.

كل شيء مخالف

رغم معرفة أرباب العمل بعدم توفر شروط الصحة والسلامة في مشاغلهم، إلا أنهم لا يعطون بالاً لذلك! فمشاغلهم ليست مسجلة أو مرخصة، والعاملين لديهم غير منظمين نقابياً، أو مسجلين في التأمينات الاجتماعية «طاسة وضايعة» ولا من حسيب، وفي نهاية المطاف يدفع العمال ثمن هذه الفوضى كلها من خلال إصابتهم بأمراض مهنية، أو تعرضهم لإصابة قد تقعدهم في بيوتهم بلا عمل أو دخل كريم .

في القطاع الخاص غير المنظم، مشاغل ليست مسجلة أو مرخصة، والعاملين غير منظمين نقابياً، أو مسجلين في التأمينات الاجتماعية «طاسة وضايعة» ولا من حسيب.

التهوية عن طريق المنور

تتقدم مشكلة سوء تهوية المشغل على باقي المشاكل، فأغلب تلك الورش والمشاغل لا تتوفر فيها التهوية بالشكل المناسب نسبياً، فبعض «الشفاطات» المركبة في القبو لن تكون كافية لتحسين التهوية للمشغل، ونافذة أو نافذتين على المنور في المشاغل الأرضية غير مجدية بشكل كاف أيضاً، ويمكن استثناء البيوت العربية التي أصبحت معملاً صغيراً، كونها بنيت أساساً بطريقة تؤمن دخول أشعة الشمس وتؤمن التهوية الجيدة والصحية، ويمكن إضافة مشكلة الرطوبة العالية للأقبية وبيوت العشوائيات، لانعدام دخول أشعة الشمس لها، وكون أغلب العشوائيات قد بنيت على أراض زراعية أساساً، وبمعايير فنية متدنيةً.

الرطوبة وأمراض الصدر

إن سوء التهوية وارتفاع نسبة الرطوبة في مكان العمل سيعرض العمال المشتغلين فيه بعد مدة معينة لأمراض مهنية عديدة، خاصة بالجهاز التنفسي، كالتهاب القصبات المزمن وأمراض الربو والحساسية الصدرية، ويمكن أن تتطور لأمراض خطيرة ومميتة كمرض ذات الرئة، ويمكن للعمال، الذين فرضت عليهم الظروف العمل في هكذا أماكن، أن يقوموا ببعض الإجراءات التي تخفف من حدة التأثر ببيئة العمل، كوضع الكمامات القطنية أثناء العمل، والأفضل لهم أن يقوموا بتقسيم ساعات العمل لفترات قصيرة «ساعتين مثلا» ويخرجوا بين الفترات لمدة ربع ساعة خارج المشغل، للهواء الطلق والتعرض لأشعة الشمس، مما يريح الجهاز التنفسي والرئتين لدى العامل، ويقيه بشكل جزئي من الأمراض المهنية المعرض لها.

تأمين بيئة العمل

لا يمكن ضمان وقاية العمال من أمراض مهنية بكمامة أو شفاط أو نافذة، بل يصبح ممكناً فقط حين يتم تأمين بيئة عمل صالحة، تتناسب مع نوعية العمل وخصوصيته، وعليه فلا يمكن اعتبار أماكن عمل غالبية عمال القطاع الخاص غير المنظم سوى كهوف تولد الأمراض الجسدية والنفسية على حد سواء.

من هو صاحب القرار في المؤسسة السورية للطيران؟..

وهل هناك «نازحون» في مطار دمشق الدولي؟

مشهد النائمين في مطار دمشق الدولي، مع أمتعتهم وأغطيتهم، وانتشار القمامة ومخلفات هؤلاء، كان صادماً بالنسبة لرياض الذي عاد إلى دمشق بعد غياب دام حوالي 5 سنوات.



■ حازم عوض

يقول رياض «ارتمى عشرات الأشخاص على أرض صالة الانتظار في المطار، ظننت بداية أن هناك نازحون يعيشون هنا، وحتى اليوم لا أعلم من هؤلاء، لماذا جاؤوا ليناموا في المطار، ومعهم أمتعتهم وأغطيتهم وأفراد العائلة كلهم؟».

ماذا لو تعطلت في الجو؟

عائلة أبو أحمد خرجت لوداع ابنتها وزوجها المتجهان نحو القاهرة من مطار دمشق. كان موعد الطائرة فجراً، إلا أن الموعد تأخر أكثر من 5 ساعات، لأسباب غير معروفة، لكنها تتعلق بوجود طائرة وحيدة للمؤسسة العامة للطيران، إضافة إلى «إهمال المؤسسة» على حد تعبير رب العائلة، والذي بات يتطلب إجابات ملحة وفورية.

ولا تملك هذه المؤسسة رغم بقاء موظفيها وهيكليتها كلهم، سوى طائرة واحدة فقط، بدأ المسافرون يخشون تعطلها في السماء والتسبب بكارثة كبرى، وخاصة بعد أن توقفت طائرة الإيرباص YKAKA– A320 الوحيدة العاملة في المؤسسة بداية الشهر الماضي، مما أوقف رحلات ذلك اليوم.

الطائرة التي تحمل اسم «أوغاريت»، تعرضت لعطل فني طارئ في «مطار جدة» بعد أن كانت جاهزة للإقلاع منه، مما استدعى قائد الطائرة التوقّف والعودة لإصلاح العطل، وبينت المؤسسة حينها أن الطائرة ستخضع عند العودة إلى دمشق، لفحصها الاعتيادي، وستقوم بتنفيذ رحلة القاهرة مباشرةً، أي أن هذه الطائرة لا ترتاح رغم أن عمرها يبلغ أكثر من 17،5 عاماً، وقد سجل أول اقلاع لها عام 1998.

إدارة دون صلاحية!

وحين توقفت الطائرة الوحيدة نتيجة العطل الطارئ، ورد في بيان نقابة «عمال النقل الجوي»، عبارة لم يتم التبحر بها، وهي قد تختصر حال تلك المؤسسة التي «ينخرها الفساد» بحسب أحد الاقتصاديين.

وقد ورد في البيان عبارة «ضرورة الاهتمام الشديد بوضع مؤسسة الطيران السورية، التي تمرّ بظروف صعبة ويجب أن يعطى المدير العام، ومجلس الإدارة الصلاحيات كاملة لإنقاذ المؤسسة، ولا يكفي القرارات التي تبقى حبراً على ورق».

وما يثبت أن هذه المؤسسة قد تكون ليست صاحبة قرار في شيء، هو اتصال هاتفي أجرته إحدى الإذاعات العاملة بدمشق، رغبة بالحصول على إجابات حول تلك التساؤلات كلها، إلا أن المؤسسة رفضت رفضاً قاطعاً لأسباب مجهولة، وقد ورد على لسان أحد المسؤولين هناك بأن «القضية كبيرة وأكبر مما تتصورون، وهناك توجيهات بعدم الحديث بها!».

قد يتبادر للذهن بأن تلك التوجيهات هي من وزارة النقل، وعلى ذلك، أرسلت إذاعة ميلودي إف إم كتاباً لوزير النقل، الذي وجه الكتاب بدوره للمؤسسة، لترفض الأخيرة الحديث مرة أخرى!.

ظروف هذه الشركة السيئة كلها، تساعد الشركة الخاصة الوحيدة للطيران في سورية، والتي تملك أسطولاً لا يستهان به، في احتكار سوق الرحلات إلى بعض الوجهات، دون أن تقع بمشاكل الحصار الاقتصادي والعقوبات عند الصيانة، كما تتحجج المؤسسة في عدم صيانة حوالي 9 طائرات ضمن أسطولها، الذي ضم أكثر من عشر طائرات عام2009.

ورد على لسان أحد المسؤولين هناك بأن «القضية كبيرة وأكبر مما تتصورون، وهناك توجيهات بعدم الحديث بها!».

من يريد «قتل» المؤسسة؟

وكأن هناك من يريد قتل هذه المؤسسة العامة ببطء، فمع نهاية العام الماضي، كشف تقرير لصحيفة «البعث»، إنه عُرض على المؤسسة شراء عشر طائرات أوكرانية من نوع «أتانوف» خلال العامين الماضيين، إلا أن المؤسسة تخلت عن تلك الصفقة بعد مفاوضات استمرت لأشهر طويلة، ولأسباب مجهولة!.

وأيضاً، سبق للمؤسسة وأن كشفت عن تعمير محرّكين لطائرتين بتكلفة وصلت إلى ملياري ليرة خلال الأشهر الماضية، مؤكدةً أنه «لا خوف على مستقبل صيانة وتعمير محركات الطائرات العاملة في الحقل الجوي السوري»، بحسب مانقلته التقارير التي أكدها مصعب أرسلان، مدير المؤسسة العربية السورية للطيران، بداية العام الحالي عندما أكد وجود محاولات «حثيثة» لتجاوز مسألة العقوبات المفروضة على المؤسسة بالتعاون مع «الدول الصديقة»، قائلاً «بدأت المؤسسة بالتعاون مع الأصدقاء بمشروع تعمير محركاتها وستظهر نتائجها قريباً».

من يتحكم بها؟

أرسلان كرس بتصريحه علناً بأن قرار المؤسسة ليس بيده، حينما قال: «هناك توجيهات من مستويات عليا لتأمين مستلزمات الطائرات كلها عن طريق الموارد الذاتية، بالتعاون مع الأصدقاء الدوليين»، وكأن المؤسسة كانت تنتظر تلك التوجيهات للاستفادة من الدول «الصديقة»، وكأن هناك من يمنعها من ذلك.

وبغض النظر عن صاحب القرار، إلا أن شماعة العقوبات الاقتصادية لم تعد مقنعة اليوم، وخاصة مع وجود شركة خاصة أخرى تستطيع صيانة طائراتها بسهولة، ووجود تجار استطاعوا كسر العقوبات لاستحضار بضاعة، صنفت على أنها «للرفاهية»، عدا عن وجود «دول صديقة» يمكن الاستيراد عبرها كوسيط.

مصادر إعلامية أكدت مؤخراً، أن مؤسسة الطيران السورية تستعد حالياً لاستقبال أول طائرة تم تعميرها في إيران، وأن أسطول السورية للطيران سيرتفع إلى ثلاث طائرات مع البدء بتعمير طائرة إيرباص ثالثة، تم تأمين محركها بمساعدة إيران ويتوقع تسليمها خلال شهر، وسط عدم تفاؤل المراقبين، خاصة وأن وعوداً سابقة مشابهة تقريباً، لم تنفذ، إضافة إلى أن 3 طائرات يبقى عدداً غير كافي للدخول في منافسة الشركة الخاصة الوحيدة التي تعمل اليوم بقطاع النقل الجوي.

رد وتعقيب

بناءً ما ورد بصحيفتنا بالعدد رقم 737 تاريخ 2015/12/20 بمادة تحت عنوان «في مراكز الإيواء بدمشق أطفال يضربون ويشتمون!»، وردنا ردٌ من محافظة ريف دمشق عن طريق نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات- وزير الإدارة المحلية وذلك بتاريخ 2016/3/29 ورد فيه:

«لا صحة لما ورد في الشكوى المنشورة ويوجد فيها تجنٍ وعدم دقة في نقل المعلومة أو الخبر» وحول واقعة الضرب: « فهذا غير صحيح وبالنسبة للتعهدات يتم أخذ التعهد من والد أو والدة الطالب المشاغب وفق الأسس التربوية وبحضور الطالب ذاته لإشعاره بأهمية العمل التربوي» وبالنسبة لإدارة المركز: « يدار المركز من قبل لجنة مشرفة تتألف من ممثلين عن كل الجهات المعنية وبإشراف فرع الطلائع» وبالنسبة للمعونات: «توزع وفق الخطط المقررة وبشكل دوري وبانتظام من قبل الهلال الأحمر العربي السوري وبإشراف لجنة ادارة المركز».

التعقيب

تم بناء المادة المذكورة آنفاً استناداً إلى شكوى إحدى السيدات المقيمة في مركز الإيواء، مفضلة عدم ذكر اسمها، حيث لم نكتفِ بما أوردته السيدة من معلومات بمضمون شكواها، بل تم تعزيزها عبر تصريح من قبل هيثم الدمشقي، وهو مندوب إغاثة وعضو اللجنة الدولية لحماية حقوق الطفل، والذي أكد بتصريحه المذكور بمتن المادة عن تلقيه لشكاوى مماثلة، كما قام بدوره بالتواصل مع وزارة التربية ومديرية تربية ريف دمشق وتم وضعهم بصورة ومضمون الشكوى، وغيرها من التفصيلات الأخرى الواردة بمتن المادة آنفة الذكر.

وبالتالي فإن ما ورد بمتن المادة لم يكن فيه أي تجنٍ كما ذكر أعلاه، كما لا يمكن أن نتقصد ذلك بحال من الأحوال، بالإضافة إلى أننا راعينا الدقة في الشكوى والمعلومة عبر تقصيها وتعزيزها من أكثر من مصدر من أجل الموثوقية والمصداقية. وجل ما يهمنا بالنتيجة أن تصل شكاوى المواطنين إلى جهاتها المعنية، من أجل لفت النظر والمعالجة.

هل تحولت «أجنحة الشام» إلى ناقل حكومي..



انفردت شركة طيران خاصة، في سورية، بتوفير الحلول اللازمة، لأزمة اللاجئين السوريين في أوروبا، والراغبين بالعودة إلى بلدهم، بعد تداول قرار صادر عن الأمن العام اللبناني يمنع دخول السوريين اللاجئين الى أوروبا بطرق غير شرعية، إلى الأراضي اللبنانية وإعادتهم من حيث جاؤوا وتغريم الشركة الناقلة.

■ أروى المصفي

وقد سبق ذلك توفير الطرق الكفيلة بإعادة السوريين العالقين في مطار بيروت، بعد إلغاء شركة تركية لرحلتها دون سابق إنذار في كانون الثاني الماضي، ما يلقي الضوء على الآلية التي تعمل بها هذه الشركة، والدور الذي تضطلع به على حساب الدور الحكومي المفترض من المؤسسة السورية للطيران.

بطل خارق!

تمكنت شركة «أجنحة الشام» بطريقة مثيرة للتعجب، من إقناع الأمن اللبناني بالسماح لأولئك الذين يشملهم القرار، البقاء مدة 12 ساعة في مطار رفيق الحريري الدولي، وعدم إعادتهم من حيث جاؤوا، لتقوم طائرات الشركة بنقلهم إلى دمشق مروراً بالقامشلي، فضلاً عن تكثيفها رحلاتها خلال تلك المدة لنقل أكبر عدد ممكن من المشمولين بالقرار اللبناني.

وهو دور إيجابي على مستوى المواطنين السوريين العائدين إلى وطنهم، حيث وفر عليهم بعض العناء والتشرد، كما وفر بعض من النقود، على هؤلاء، وعلى الشركات الناقلة.

وفي خضم ذلك، انتاب الحكومة السورية ممثلة بوزارة النقل والشركة السورية للطيران، حالة من الصمت والغياب التام عن ساحة الأحداث، حيث ابتعدت عن الموضوع، تاركة الميدان شاغراً لتلعب «أجنحة الشام» دور البطولة المطلقة، وتتهيأ الظروف لها لتقود المفاوضات مع الجانب اللبناني، بغياب شبه تام للدور الحكومي السوري.

وبدأت القصة مع انتشار قصص معاناة السوريين في مطار رفيق الحريري من بيروت، على مواقع التواصل الاجتماعي، من سوء معاملة الأمن اللبناني لهم، ومطالبتهم بالعودة من حيث جاؤوا، إذ اشتكى السوريون من سوء حالهم هناك، ووجود الكثير من النساء والأطفال بين العائدين إلى سورية، فضلاً عن التكلفة الباهظة لبطاقات السفر من أوروبا.

وكان أولئك الأشخاص، من الذين لجؤوا إلى دول أوروبية مختلفة، سالكين طريق البحر مروراً بالأراضي التركية بداية، حيث لا يوجد على جوازات سفرهم أختام مغادرة من السلطات التركية، ما يعني أنهم خرجوا منها بطريقة غير شرعية، ومعظم هؤلاء، رغبوا بالعودة إلى سورية بعد تعثر حصولهم على اللجوء أو غيرها من أسباب.

صمت حكومي من الجانبين

وسرعان ما انتشرت صورة لقرار صادر عن الأمن العام اللبناني، عممته على جميع شركات الطيران تطالبها فيه بمنع نقل أي سوري قادم إلى لبنان، إذا تبين أنه غادر تركيا «خلسة» إلى أوروبا، ما يعني عدم استقبال الكثير من اللاجئين السوريين في حال رغبوا بالعودة إلى الوطن عن طريق لبنان.

ووفق النص الحرفي للقرار«يمنع نقل أي مسافر سوري قادم إلى لبنان إذا تبين أنه غادر تركيا خلسة إلى أوروبا، وذلك تحت طائلة إعادة المسافر السوري مباشرة على متن الطائرة التي نقلته من لبنان، وتغريم الشركة الناقلة».

دور إيجابي على مستوى المواطنين السوريين العائدين إلى وطنهم، حيث وفر عليهم بعض العناء والتشرد، كما وفر بعض من النقود، على هؤلاء، وعلى الشركات الناقلة.

ولم يتم إعلان القرار بشكل رسمي من أي جهة لبنانية، سوى ما تم تناقله عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، بينما قام السفير السوري في لبنان بتأكيد صدور القرار، لافتاً إلى أنه لم يتم التنسيق مع الجانب السوري قبل اتخاذه.

وكيلها كأنه «سفيرنا»!

ومن جهتها، تلقت شركة «أجنحة الشام» القرار اللبناني، بإجراء من شأنه حل الأزمة على وجه الفور، حيث أكدت أن السوريين العائدين من أوروبا إلى سورية عبر مطار رفيق الحريري في بيروت، ولو كانوا قد خرجوا من تركيا بطريقة غير شرعية، يمكنهم الحجز على خطوط الشركة في اليوم ذاته باتجاه القامشلي، ومن ثم إلى دمشق، ويمكنهم أيضاً الحجز من أوروبا إلى الخرطوم، أو طهران ومنها إلى دمشق.

وأوضحت الشركة، أنها توصلت بعد مفاوضات أجراها وكيلها مع الأمن اللبناني، إلى اتفاق يسمح بدخول السوريين إلى لبنان، حتى في حال عدم وجود تأشيرة خروج على جواز سفرهم، بشرط مغادرتهم من خلال خطوط أجنحة الشام، وبشرط أن تكون فترة الترانزيت في مطار بيروت 12 ساعة فقط.

هذا الدور من الوساطة والمفاوضات الذي قامت به هذه الشركة الخاصة، والنتائج التي تم التوصل إليها مع الجانب اللبناني، أشبه ما يكون بالمفاوضات بين حكومات!، خاصة وأنه يتعلق بشكل مباشر بشؤون مواطنين سوريين.

إنقاذ وتبرع

وبهدف استيعاب أكبر عدد ممكن من السوريين الراغبين بالعودة إلى وطنهم، أعلنت الشركة عن «سعيها زيادة عدد ساعات الترانزيت في مطار بيروت، كما تجري مشاورات لتكثيف عدد الرحلات من بيروت إلى دمشق أو القامشلي، لافتة إلى ازدياد الحجوزات منذ إعلان الحل المتخذ، كما دعت السوريين للالتزام بتلك الشروط ضماناً لعودتهم سالمين» على حد تعبيرها.

بينما تكفلت الشركة ذاتها، في كانون الثاني الماضي، بتكاليف إعادة المسافرين السوريين العالقين في مطار بيروت الدولي جميعها، بعد إلغاء إحدى الشركات التركية لرحلاتها بسبب «خلل فني» على حد قولها، كما عوضتهم ثمن تذاكرهم المدفوعة!.

سياسة التراجع للخلف وصولاً للخصخصة

وجاءت الأحداث الأخيرة، لتصب في مصلحة الصورة العامة للشركة الخاصة، في وقت تعاني منه المؤسسة السورية للطيران من مشاكل عديدة، أبرزها تعطل طائراتها واعتمادها على طائرة وحيدة، لتهيئ الظروف مجتمعة الطريق أمام «أجنحة الشام» لتكون هي الحل الوحيد، والمنقذ الدائم للسوريين في المشكلات التي تعترض تنقلاتهم.

تعيد الأحداث المتتالية مؤخراً إلى الأذهان، ومع قيام شركة نقل جوي خاصة بتوفير الحلول، في ظل إهمال المواطن من الجانب الحكومي، الدراسات والسعي الخفي لخصخصة قطاع النقل الجوي، والذي بدأ الحديث عنه قبل أعوام، وبدأت خطوات السير باتجاه تطبيقه مع منح تراخيص لشركات طيران خاصة، لتعمل في النقل الجوي كناقل وطني، في الوقت الذي لا قدرة فيه للقطاع العام متمثلاً بالمؤسسة السورية للطيران على المنافسة بأي شكل كان، بظل السياسات المعلنة وغير المعلنة التي كانت نتيجتها تراجع دور هذه المؤسسة عاماً بعد عام، لتتوج خلال الأزمة بأن أسطول النقل الحكومي أصبح عبارة عن طائرة واحدة لم تعد جاهزة، وذريعة العقوبات أصبحت مبرراً إضافياً لتلك السياسات.

لم يمت حرباً.. قد يقتله الجوع



الفارق الكبير بين المداخيل والأسعار، المتزايد يوماً بعد آخر، أوصل غالبية الناس إلى حدود الجوع، بعد أن كانوا على حدود الفقر، حيث لم تعد الأرقام والإحصاءات تعنيهم بشيء، كما لم تعد التصريحات والتوجيهات ذات معنى لديهم.

■ عاصي اسماعيل

«اللي بيحاربني بلقمة عيشي هو كمان إرهابي بيستحق نواجهو لأنو عم يقتلني آلاف المرات من الجوع».

الناس لم تعد تحتمل الكلام عن مأساتها، بل باتت بحاجة لعلاج لهذا الواقع المأزوم، ووضع حدود للمتلاعبين بمعاشهم وأمنهم، بعد أن أصبح الواقع المعيشي لهم سيئاً بشكل لا يوصف، ويتردى يوماً بعد آخر.

حديث الناس

هذه عينة مما يتداوله الناس من أحاديث عن واقعهم ومأساتهم، والتي تتزايد مع كل تصريح ناري من أحد المسؤولين، أو مع كل توجيه رسمي يطال حياة ومعيشة هؤلاء:

«طول مو أنو العالم الشبعانة هي اللي عم تصرح وتحكي بأمور الناس الجوعانة؛ فما ح يصير أي حل، هدول سهل عليهم يحكو وبس».

«حاج مسخرة! ما ح تتغير المعادلة طوال مو أنو 90% من الشعب صار تحت خط الفقر، بينما الـ 10% البقية عم يتنعموا ويترفهوا ومو صاير عليهم شي، وهدول إيراداتهم ومصروفهم بالدولار ومدعومين، وهني اللي عم يستغلوا الأزمة».

«اللي بيحاربني بلقمة عيشي هو الإرهابي اللي بيستحق أنو نحاربو، لأنو عم يقتلني آلاف المرات من الجوع».

«بدي أسأل هالمسؤولين: أديش مصروفهم الشهري؟، ومن وين عم يجيهم الفرق بين معاشاتهم ومصروفهم؟ ولا تقولوا مساعدات متلنا! لأن عيشتهم ما بتتقارن مع عيشتنا اللي ع المساعدات، ورغم هيك صرنا ع حافة الجوع، وهنن عم يغتنوا».

«وين الحل؟ تحملنا الحرب والتشرد وما متنا! كأنو عم يقولوا اللي ما مات من الحرب لازم يموت من الجوع!».

«لك شو بدك تستنى من حكومة غلت حتى القبور!».

وغيرها الكثير من الأحاديث والأقوال، اليومية وبكل ساعة ودقيقة، وبكل مكان على طول الخارطة السورية، على ألسنة المواطنين عامة، والتي تحمل المضامين نفسها، الأسئلة والاستفسارات نفسها.

الناس بحاجة حلول وليس شروح

الناس عاشت وتعيش الأزمة والحرب بتفاصيلها، وقد عانت من أهوالها قتلاً وتشرداً ونزوحاً وفقراً، وأخيراً بدأت ملامح الجوع تخيم عليهم، وهي على ذلك ليست بحاجة لمن يشرح لها ما تعانيه، بغلاف من المزاودة والوطنية الزائفة، فهي الأقدر على توصيف واقعها المعاش بمآسيه ومعاناته أكثر من المسؤولين كلهم بأرقامهم وإحصاءاتهم، بل هي بحاجة لمن يساعدها على الخلاص من هذه المعاناة بحلول وإجراءات عملية، تنصفهم وتبعد عنهم غائلة الجوع التي باتت تحيق بهم كل يوم، كما تؤمن لهم إمكانية البقاء والاستمرار بحياة كريمة، تنسيهم جزءاً من معاناتهم ومآسيهم.

فهل فعلاً لا يوجد حلول؟ وهل سيستمر المسؤولين برمي الأسباب كلها على شماعة الحرب والأزمة؟ وإلى متى سيستمر ذلك؟.

متى ستتخذ الإجراءات الرادعة بحق المتلاعبين وتجار الحرب والأزمة والفاسدين، الذين اغتنوا على حساب هؤلاء الناس؟.

هل الدولة، بأجهزتها وأدواتها العديدة الرادعة، عاجزة عن ذلك حقاً؟.

هل الحكومة فعلاً هي حكومة حرب؟ كيف ذلك وهي لم تصدر إلا القرارات والتوجيهات الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب والأزمة فقط!؟ وما أصدرته كله من قرارات وقوانين أخرى زادت من إفقار الناس، وفسحت المجال للمزيد من نهبهم والتلاعب بقوتهم وعيشهم!.

الفساد أصل البلاء

الفساد الذي أطنب المسؤولون آذاننا وهم يتحدثون عنه، وكأنه شبح، عاجزون عن الإمساك به، أو الحد من أضراره، مغفلون حتى الآن أن جملة السياسات والقوانين وآليات العمل القائمين عليها، هي نفسها المسبب الفعلي لهذا الفساد، وشرط من شروط بقائه وتغوله، كما أن بعض هؤلاء من المتنفذين هم أصله ومشرعيه وحاميه.

على ذلك هل ننتظر من هؤلاء أن يتخذوا إجراءات تحد من فسادهم وشركائهم؟.

هل من جهة رسمية واحدة أصدرت رقماً عن النهب الممنهج عبر بوابات الفساد المشرعة؟ وهل إغلاق هذه البوابة، واستعادة الأموال المنهوبة فساداً، تكفي لسد جزء من الفجوة بين المداخيل والأسعار؟.

هل أغلقت الحكومة ممرات عبور وتهريب الدولارات؟ أم أن بعضها كان له المشروعية في إخراج العملة الصعبة من البلد في وقت الحرب والأزمة!.

هل التدخل الدوري للمصرف المركزي، بطرح المزيد من العملة الصعبة في السوق، حقق استقراراً لليرة السورية، أم زاد من انهيارها، وبالمقابل زاد من رساميل المتلاعبين بالقطع ومن أرباحهم؟.

هل الإعفاءات الممنوحة ضريبياً، متعددة المسميات والمطارح، على كبار التجار والشركات والمؤسسات التجارية والمالية، حققت الغاية منها؟ أم كان لها الأثر السلبي على الخزينة العامة، وبالتالي على التمويل المفترض تغطيته حكومياً على الحاجات الأساسية وقت الحرب؟.

هل رفع الدعم عن قوت المواطن وحاجاته الأساسية، اعتباراً من الخبز، مروراً بالسكر والرز، وليس انتهاءً بالمازوت والوقود والأدوية، وغيرها، بحجة توفير بعض الإيرادات للخزينة العامة، هي إجراءات مرتبطة بحرب وأزمة؟ أم من أجل المزيد من الإحتكار والفساد والإفقار المتعمد للمواطن؟ وأين تم إنفاق هذا الفارق، الذي على ما يبدو قد تم ابتلاعه مع غيره من خيرات واحتياطات؟.

الفساد بات أكثر تمركزاً وتركزاً

كلها أسئلة واستفسارات لم تتم الإجابة عنها منذ بدء الحرب والأزمة وحتى الآن، كما لم تتخذ أية إجراءات تدل وتؤشر على وجود نية بهذا الإتجاه، بل على العكس، فجل ما صدر حتى الآن يعزز النهب والفساد، بل ويجعله أكثر تمركزاً وتركزاً، بيد فئة باتت شبه متحكمة بالاقتصاد الكلي، مستغلة أكثر وأكثر ظروف الحرب والأزمة، وناهبة ومستنزفة مستمرة له، سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر، عبر أدواتها وأذرعها المنتشرة هنا وهناك، بما في ذلك الحرب الدائرة بأطرافها المتعددة، وعلاقاتها المتشعبة داخلاً وخارجاً.

علماً بأنها بعض الأسئلة البسيطة والمشروعة الواجب اتخاذ إجراءات جدية بشأنها، وإلا فإن الوضع سيستمر على ما هو عليه من إفقار وجوع وبؤس وتشرد! مع الأخذ بعين الاعتبار المساعي المحمومة من قبل هذه الفئة لاستمرار الحرب والأزمة ومفاعيلها، التي تدر الأرباح في جيوبها مع شركائها الإقليميين والدوليين، ولا ننسى طبعاً الكثير من الأهداف السياسية، غير الوطنية، الأخرى المرتبطة بشكل مباشر بذلك.

عموم الناس باتوا مدركين لهذه الحقيقة، التي مفادها أن الفساد، بأذرعه وأدواته المتعددة، بات القاتل الأكثر إرهاباً، وهم وضعوه بهذه الخانة منذ بدء الحرب والأزمة، فهل سيستمر التعامل معه على أنه ظاهرة فردية جوهرها أخلاقي، كما يحلو لبعض المسؤولين والمتنفذين أن يصفوه؟.

بئس القول! وبئس المروجين له!.

التوطين بدعة إنسانية حاضرة ومصلحة وطنية غائبة



قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 30/3/2016 بعقد مؤتمر رفيع المستوى، في قصر الأمم المتحدة بجنيف، ضم ممثلين عن 92 دولة، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وقد كان مخصصاً من أجل توفير المزيد من الخيارات أمام اللاجئين السوريين.

■ نوار دمشقي

يشار إلى أن هذا المؤتمر يأتي قبل القمة المزمع انعقادها حول اللاجئين في اجتماع للجمعية العامة في أيلول القادم.

إنسانية أممية!

وفي معرض حديث الأمين العام قال: «نحن هنا لمعالجة أزمة اللجوء والنزوح الكبرى في عالمنا اليوم». مشيراً إلى أنه قد أجبر حوالي 4،8 مليون سوري على الفرار عبر الحدود نتيجة حرب دامت خمسة أعوام، بينما هناك 6،6 مليون شخص آخر نازح داخلياً. معقباً: «الطريقة الفضلى لمنح السوريين الأمل هي من خلال إنهاء الصراع».

وفي تقرير المفوضية حول المؤتمر ذكر: «وصل مجموع عدد أماكن إعادة توطين السوريين إلى 179 ألف فرصة حالياً، ونظراً لوضع اللاجئين في أماكن أخرى تقدر المفوضية بأنه سيكون هناك حاجة إلى حوالي 480 ألف مكان قبل نهاية عام 2018».

فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قال: «يجب أن يصبح توفير سبل بديلة لقبول اللاجئين السوريين جزءاً من الحل»، وقال بأن هذه السبل الأخرى تشمل: «آليات أكثر مرونة للمّ شمل العائلات بما في ذلك أفراد العائلات الممتدة وبرامج العمل وتأشيرات الدراسة والمنح الدراسية والتأشيرات لأسباب طبية».

بازار سياسي مفتوح

على الرغم من المعاناة التي يعيشها السوريون، والتي وصلت لحدود الكارثة الإنسانية بأقسى صورها، فإن المجتمع الدولي ما زال يتعامل مع هذه الكارثة وفقاً لمنطق البازارات السياسية، بين الدول والقوى الفاعلة فيه، مستغلين هذه الكارثة أبشع استغلال، وذلك كله تحت عناوين ويافطات إنسانية، حيث يدفع كل منهم بورقة السوريين في وجه خصومه، اعتباراً من المساومة التركية الأوربية، وليس انتهاءً بورقة الضغط الجديدة المتمثلة بموضوعة التوطين أممياً، وخاصة على دول الجوار السوري، بما تحمله معها من تداعيات سياسية داخل هذه الدول نفسها، وتحديداً بظل عدم التجاوب أوربياً وأمريكياً مع هذه الموضوعة، إلا بمقدار ما تحقق لهم من ضغوط إضافية هنا وهناك، على حساب استمرار المعاناة والكارثة الإنسانية التي يعاني منها السوريون.

يتجلى ذلك أممياً في البداية، حيث أن مساعي الأمم المتحدة كلها، ومن خلفها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تظهر بالسعي لتوطين 480 ألف لاجئ، من أصل 4،8 مليون منهم، أي ما يعادل 10% فقط من إجمالي اللاجئين، والمتواجدين بالنسبة الكبيرة في دول الجوار، ليس ذلك فقط، بل إن هذا العدد، المتواضع بالنسبة والتناسب، سيتطلب استكمال توطينه حتى عام 2018، أي أن موضوعة البازار السياسي المفتوح ستستمر بعد ذلك لمدة طويلة، حسب ما هو مبرمج على ما يبدو، حسب المساعي المعلنة لتوطين الأعداد اللاجئة كلها.

وعلى المستوى الدولي ما زالت التداعيات قائمة على أثر استمرار تواجد الآلاف من اللاجئين على الحدود اليونانية المقدونية في العراء، والاتفاق الأوربي التركي الذي يجيز إعادة اللاجئين إلى تركيا، والخشية اللبنانية من موضوعة التوطين وأخطارها المحتملة على البنية السياسية والديموغرافية فيها، وغيرها من التداعيات الأخرى المرتبطة بهذه الموضوعة.

كل حديث عن توطين، أو غيره، ما هو إلا نوع وشكل جديد من البازارات والمساومات السياسية، ذات الغلاف الإنساني، على حساب مآسي الشعب السوري وكارثته.

وأخيراً على المستوى المحلي والوطني، وما تمثله تلك الموضوعة من ابتزاز للمشاعر الإنسانية، والارتباط بالهوية الوطنية، والبازارات السياسية المفتوحة على مصراعها بين القوى المتصارعة على الجبهات السياسية والعسكرية والأمنية المختلقة، وارتباطاتها الإقليمية والدولية.

ومن الأرقام المعلنة فإنه وحتى تاريخه تم توفير 189 ألف فرصة توطين على مستوى دول العالم خلال سني الحرب والأزمة التي تعصف بالسوريين، أي أن الأرقام كلها التي تم ويتم تداولها حول موضوع التعاطف الإنساني مع الكارثة الإنسانية السورية ما هي إلا وهماً للترويج الإعلامي والاستثمار السياسي، تحت يافطة الإنسانية.

وغيرها الكثير الكثير من البازارات والمساومات المفتوحة استثماراً على بوابة الكارثة الإنسانية السورية وتداعياتها، ومساعي إطالة أمدها.

منظمات غير حكومية أكثر استثماراً

وما يزيد من حجم تداول المأساة والكارثة بشكل سلبي، هي تلك المنظمات غير الحكومية التي تتنطح بمواقفها الإنسانية، مستعينة بالأرقام والإحصاءات، معززة للبازارات السياسية القائمة، وليس آخرها منظمة أوكسفام البريطانية غير الحكومية، التي تأخذ من لندن مركزاً لها، حيث استبقت المؤتمر الدولي آنف الذكر والمنعقد بجنيف، بمجموعة من الأرقام عن تعداد من تم قبولهم من السوريين في العديد من الدول، مقارنة بالتعهدات المقدمة من كل منها، حيث تظهر تلك الأرقام وكأنها أوراق ضغط إضافية ليتم استثمارها من هذه الدولة أو تلك، خلال المؤتمر، علماً بأن تلك الأرقام كلها لم ولن تصل لحدود الاقتراب من حقيقة الكارثة التي يعيشها السوريين.

حيث ذكرت بتقريرها المقدم بتاريخ 2016/3/29 أن ثلاث دول غنية فقط، وهي كندا وألمانيا والنروج، تجاوزت حصتها العادلة من إعادة التوطين نسبة إلى وضعها الاقتصادي، في الاستقبال الدائم للاجئين، مشيرة إلى أن خمس دول أخرى، وهي أستراليا وفنلندا وأيسلندا والسويد ونيوزيلندا، ساهمت بأكثر من نصف حصتها، كما أن فرنسا لم تستقبل حتى اليوم إلا ألف لاجىء سوري، أي 4% من أصل 26 ألف شخص يفترض أن تستقبلهم.

أما الولايات المتحدة التي استقبلت 1812 لاجئاً سورياً وتعهدت باستقبال عشرة آلاف آخرين، فلا تساهم إلا بـ 7% من حصتها التي تبلغ نحو 171 ألف شخص.

وساهمت هولندا بنحو 7%، والدنمارك 15%، وبريطانيا بـ 22%، مشيرة إلى أن عدد اللاجئين في لبنان يبلغ خمس التعداد السكاني، فيما يشكلون 10% من السكان في الأردن.

التوطين في الداخل السوري أجدى وطنياً

وبالتالي فإن كل حديث عن توطين، أو غيره، ما هو إلا نوع وشكل جديد من البازارات والمساومات السياسية، ذات الغلاف الإنساني، على حساب مآسي الشعب السوري وكارثته، وهو عملياً ليس بحال من الأحوال مشروعاً يصب بالمصلحة الوطنية أو بمصلحة السوريين، بنهاية المطاف، حيث أن أغلب السوريين الذين اضطروا للجوء خارجاً، لديهم الرغبة الحقيقية بالعودة والاستقرار في وطنهم، ليستعيدوا حياتهم وأنشطتهم، على مختلف المستويات، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولعله من الأجدى نفعاً على المستوى الوطني والدولي والأممي، بل لعله الأقل تكلفة، البحث عن إمكانية إعادة توطين السوريين في أرضهم، بدلاً من الادعاءات الإنسانية البائسة كلها، من هذه الدولة أو تلك، أو عبر هذه المنظمة أو سواها، وذلك عبر السعي الجدي لإنهاء الصراع الدائر، والوقوف مع الشعب السوري الراغب في إيجاد حل سياسي شامل ينهي أزمته، كما يضع حداً لحروب الغير على أرضه.

د.جميل: روسيا تدافع عن الحضارة البشرية..



بدعوة من وكالة «ريا نوفوستي» للأنباء، عقد الدكتور قدري جميل عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، وممثلها في مؤتمر جنيف، أمين حزب الإرادة الشعبية، مؤتمراً صحفياً يوم الإثنين 28\3\2016 في العاصمة الروسية موسكو، وذلك بحضور ممثلي العديد من وسائل الإعلام الروسية والأجنبية، وننشر فيما يلي المداخلة التي قدمها د. جميل في مستهل المؤتمر الصحفي.

اليوم جعبتي مليئة بالأفكار والمواد التي أريد أن أتقاسمها معكم، قبل كل شيء، أريد أن أذكّر بما قلناه سابقاً، موقفنا في حزب الإرادة الشعبية وجبهة التغيير والتحرير هو، أن داعش هي الأداة التنفيذية لفكرتين ظهرتا في العقد الماضي، الفوضى الخلاقة، وصراع الحضارات، هذا أولاً. ثانيا: داعش هي الفاشية بعينها في الظروف الجديدة، والفاشية تعريفاً هي شكل من أشكال السلوك الأكثر رجعية ودموية في ظل أزمة الرأسمالية تاريخياً، هاتان حقيقتان، أي أن داعش كأية فاشية هي تهديد للإنسانية، وخطر على البشر من كل الأنواع والأجناس والأديان، ما جرى البارحة في تدمر له معنى عميق في التاريخ، عندما ستدرس هذه اللحظة سيقال أن شعبنا بالتحالف مع الشرق، الذي تقف على رأسه روسيا، أوقف خطر المد الفاشي الداعشي، تدمر هي معلم من معالم التاريخ الإنساني والحضارة الإنسانية، عمرها آلاف السنين، وأعتقد أن لهذه اللحظة مغزاها التاريخي العميق، لا أعلم من الناحية العسكرية ما هي أهمية الهزيمة التي تعرضت لها داعش في تدمر، هذا الموضوع العسكريون سيتكفلون به، ولكنني متأكد أن لها معنى كبيراً، ولكن منذ بدء العملية العسكرية في سورية أوقف تقدم داعش، الذي كان يهدد بنيان وبنية الدولة السورية ووجود سورية، والآن نشهد تراجع وانحسار دور هذه الفاشية الجديدة في منطقتنا، الخطر على الإنسانية كان كبيراً جداً لو استطاعت داعش أن تستوطن في سورية والعراق، وكان هذا الموضوع قاب قوسين أو أدنى من أن يحصل، ولو حصل لكان التاريخ الإنساني سيدخل في حقبة جديدة ظلماء، لذلك روسيا في سورية تدافع عن الحضارة البشرية بكل مكوناتها الإسلامية والمسيحية وغيرها، كما فعلت في القرن العشرين بقتالها ضد الفاشية الصفراء الهتلرية وأخواتها، أقولها واعياً، الدور الروسي كان حاسماً فيما نراه اليوم من تطور وأحداث تتسارع، أعيد وأكرر، في نهاية المطاف في الحرب العالمية الثانية في النضال ضد الفاشية كان هنالك لحظة اسمها النورماندي، هذه اللحظة شهدت التحالف الفعلي وليس الكلامي بين الشرق والغرب ضد الخطر الداهم، أعتقد لقاء لافروف وكيري الأخير يمثل خطوة بهذا الاتجاه، لا أقول أن لحظة النورماندي تحققت، نحن نسير نحوها بصعوبة شديدة، فالخطر الفاشي يهدد الجميع في الشرق والغرب، وأحداث بروكسل الأخيرة أكبر شاهد على ذلك، ولكن هناك حقيقة تثبت نفسها بإصرار في الوعي الاجتماعي، ووعي السياسيين في الغرب أنه لهزيمة داعش مطلوب العمل المشترك، والتحالف ضد الإرهاب، الشرق والغرب في القرن العشرين وجدوا في أنفسهم الإرادة والقوة كي يتحالفوا مؤقتاً رغم خلافاتهم لإنهاء الخطر الداهم على البشرية، واليوم أعتقد نحن نعيش لحظة من هذا النوع، أتمنى أن نجد في السياسيين الغربيين ما يكفي من الحكمة والجرأة والإرادة، كي يستطيعوا السير في هذا الاتجاه، روسيا فعلت وتقوم بواجبها حالياً وشعوبنا في المنطقة العربية والإسلامية والمسلمين جميعاً، سيبقون شاكرين لها طويلاً، ليس مفارقة أن روسيا عملياً في وجه الخطر الفاشي الذي يرفع شعارات الإسلام كذباً، إنما تدافع عن الإسلام الحقيقي بقيمه الإنسانية التي هي جزء من القيم الإنسانية العامة، هذه الفكرة الأولى.

لو استطاعت «داعش» أن تستوطن في سورية والعراق كان التاريخ الإنساني سيدخل في حقبة جديدة ظلماء.. لذلك روسيا في سورية تدافع عن الحضارة البشرية بكل مكوناتها كما فعلت في القرن العشرين بقتالها ضد الفاشية الصفراء الهتلرية وأخواتها

الجولة الثانية من جنيف

أما الفكرة الثانية، التي أريد قولها هي حول جنيف، استطعنا منذ الجولة الأولى بعد الهدنة التي سميت إيقاف الأعمال العدائية، وبعد إيصال المساعدات الإنسانية الحفاظ على الهدنة، رغم الخروقات التي لم تؤثر على اتجاه سيرها العام، واستطعنا أن نحل موضوع المساعدات الإنسانية بشكل لا بأس به، مطلوب أفضل ولكن الأمور جارية، هذا الأمر سمح للجولة الثانية من جنيف أن تبدأ، وسمح لها أن تستمر، وسمح لها أن تنتهي في حينها دون انقطاع، البعض كان يتوقع عطفاً على الجولة الأولى أن تنتهي هذه الجولة بسرعة، بعد عدة أيام.. حتى البعض من الوفود الأخرى كان يقول أننا سنعود إلى البيت بعد ثلاثة أيام، نعم كانوا يقولونها وأقصد هنا الجميع، ربما معهم حق من ناحية ما، كونهم يقيسون ذلك على التجارب السابقة، ولكن ما حصل أن الجولة الثانية استمرت حتى يوم نهايتها الرسمي، هذا بحد ذاته تقدم في ظروف الأزمة السورية المعقدة، ما أريد أن ألفت الانتباه له، الحياة دائماً تفاجئنا، استطعنا أن نحل مشكلة وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، واستطعنا أن نحل مشكلة المساعدات الإنسانية، بمعنى أننا بدأنا السير بهذا الاتجاه. ليس بالرصاص وحده يموت الإنسان وقد ظهرت مشكلة كبيرة وحقيقية أمامنا اليوم، تضاف إلى المشاكل السابقة فتعرقل كل شيء، وهي مشكلة انهيار الوضع الاقتصادي في سورية، وانهيار صرف العملة السورية، ومن هنا أنبّه، هذه القضية إن لم تعالج أو تتوقف أو حتى تتراجع، فالمشكلة تتحول إلى مشكلة جوع في سورية، والجوع لا يفرق بين موال أو معارض، جوع بكل ما تحمله الكلمة من معنى، عندما يكون الدولار بـ530 ليرة، واليورو بـ 600 ليرة، وأسعار المواد الغذائية التي أفلتت من يد الدولة، وهي بيد السوق وقواه التي يتغنى بها البعض، وهذه الأسعار «تطير» الآن، أسرع من سرعة «طيران» سعر صرف الليرة السورية، أعتقد أنكم تفهمون ما أقوله، الناس في سورية يتألمون ويصرخون من جراء الوضع الاقتصادي، وأرجو أن أستطيع نقل هذه الآلام لكم، لأنها ليست بجديدة، بل لأنها أصبحت كبيرة وعميقة ويمكن أن تعقد الوضع كثيراً، ومن هنا أعتقد أن من مسؤوليتنا أولاً كسوريين، أن نسرع في الحل السياسي، وأنا على يقين عندما يوقع السوريون في جنيف «المعارضة والموالاة» على اتفاق، فإن سعر صرف الليرة سيتحسن جداً، ولكن هذا لا يكفي، لأنه هناك حالة الحصار الاقتصادي الشامل على سورية، وهناك موضوع عجلة الانطلاق في البناء وهذا كله يساهم في التحسين، ولذلك تحسن الوضع المعيشي للناس لن يجري بعصا سحرية وفوراً، ولكن على الأقل يجب تخفيف معاناة الناس، وهنا إلى جانب مسؤولية السوريين، هناك مسؤولية المجتمع الدولي، ونحن حملنا إلى جنيف رسائل استغاثة السوريين، حول الوضع الاقتصادي مثلما كانت ترسل رسائل الاستغاثة بخصوص المناطق المحاصرة، وجاءتنا العشرات من رسائل الاستغاثة من السوريين الذين يعيشون في المناطق غير المحاصرة، لأن سورية كلها محاصرة، وكانت هذه الرسائل تطالبنا بنقل هذا الوجع، وهذا الألم إلى الأمم المتحدة، وأن نطلب منها أن تتخذ إجراءات عاجلة، وأضع الآن هذه المسألة أمامكم، وأمام الإعلام لأنه يجب رفعها إلى المستوى الذي تستحقه، ليس بالرصاص وحده يموت الإنسان، واليوم المواطن السوري يموت في أحيانا كثيرة من

والشعب السوري ليس رهينة بيد السياسيين



الجوع، وهذه النقطة أردت أن ألفت نظركم إليها، هناك نشأت مشاكل جديدة مطلوب حلها، وهي مشاكل تنشأ خلال الحركة، حول ما جرى في جنيف 2، أولاً: أعلن أمامكم بأن وفدنا «الديمقراطيين العلمانيين» يقيّم إيجابياً جهود دي ميستورا وفريقه، وكذلك المسودة التي قدمها لنا، كأساس بغض النظر عن بعض الملاحظات لدينا حول هذه النقطة أو تلك، ولكن هذه المسودة بمبادئها العامة لا أريد القول بأنها تتطابق، ولكن تقريباً تتطابق مع الأوراق التي قدمناها له في الجولة الثانية، وهي عبارة عن ورقتين.

أداء وفد الرياض

أريد أن أتطرق إلى تقييم أداء ممثلي المعارضة هذه المرة في جنيف لأكون صريحاً معكم، ومن ثم سأتحدث عن وفد النظام وعن بعثة الأمم المتحدة.

أداء وفد الرياض كان سيئاً جداً، وأنا أفهم أن سبب هذا السوء، ليس فقط دوره وشكل فهمه لحل الأزمة السورية، لأن وفد الرياض توقف تطور فهمه للأحداث عملياً، عند صيغة الهيئة الانتقالية، ويا ليتها تلك الهيئة الانتقالية العصرية، بمعنى ما نص عليه بيان جنيف1، وكل أحاديث وتصريحات وفد الرياض تشير بأنهم جميعاً يفهمون مبدأ الهيئة الانتقالية، على نمط «مجلس قيادة الثورة»، التي ظهرت بعد الانقلابات العسكرية والتي كانت تصدر «البيان رقم 1» كما جرى في ستينات وسبعينات القرن الماضي، في بلداننا العربية، بينما جنيف1 عندما تحدث عن جسم انتقالي، وإن شئتم انظروا إلى النص المكتوب لجنيف 1 بالإنكليزية، يقول جسم انتقالي، والترجمة كانت خاطئة، من يقول هيئة انتقالية يتحدث عن أن النظام والمعارضة من يشكل الجسم الانتقالي، أي أنه لا أحد يستطيع أن يبلع كل هذا الجسم لوحده، ويجب أن يكون الطرفان متواجدان، بل والأعقد من هذا، بأن الطرفين يجب أن يكون هناك تراض فيما بينهما، أي موافقة متبادلة حسبَ ما نص عليه جنيف1 حرفياً، بمعنى، إذا وضعت المعارضة حق الفيتو على أحد من النظام في الجسم الانتقالي، فإنه بالمقابل، بإمكان النظام أن يستخدم الفيتو إلى أن نصل إلى توافق، وإذا كان دور الوفد سيئاً، ليس بالضرورة لأنه هو سيء، بل لأن أحد رعاته الأساسيين، وهم الأمريكان، لا يلعبون الدور المطلوب منهم كما يجب، في تصحيح مسار عمل الوفد، وأكبر دليل على ذلك هو تصريح راتني المسؤول عن الملف السوري في الخارجية الأميركية في 3/26، والمتعلق بنهاية الجولة الثانية، وهذا التصريح، لا يعكس روح التوافق والاتفاق، وما جرى في موسكو بين لافروف وكيري بعد وقبل لقاء بوتين.

. ثانيا المنطق الذي تحدث عنه بيان راتني يخرج عن قرار مجلس الأمن رقم «2254» بضرورة تمثيل أطراف المعارضة كلها في جنيف، وما زال يصر على أن المعارضة هي وفد الرياض، وتحدثت عن ذلك مع أحد المبعوثين السابقين لدى الأمريكان حين سألني، لماذا لم يضغط الروس على السوريين، أيعلى النظام خلال جنيف 2 ، وأنا أجبته، لماذا يجب أن يضغطوا؟ ومن اقترحتم عليهم كشريك أو بديل؟ الشريك أو البديل الذي اقترحتموه في جنيف 2 ليس مغرياً من أجل الوصول إلى اتفاق، وأنا لو كنت في مكانهم لما ضغطت عليهم أيضاً، وهذا لأنكم أتيتم بوفد لا يمكن الاتفاق معه، ولكن لو أتيتم بالمعارضة جميعها، لكان يمكن أن يكون هناك اتفاق، لذلك أنتم من يتحمل المسؤولية عن فشل جنيف 2 بسبب تركيبكم للمعارضة بالشكل الذي جرى وليس الروس، إذاً اليوم يتكرر عملياً من قبل راتني الموضوع نفسه الذي حدث في جنيف 2 وبإصراره على وفد الرياض، وعودوا إلى بيانه لتروا بأنه يعتبر وفد الرياض ممثل وحيد، ولا يرى أحداً آخر غيره، لذلك أعتقد بأن موقف راتني بعيد عن المسؤولية السياسية، وعن قرارات الشرعية الدولية، وبعيد أيضا عن اتفاق لافروف وكيري.

إذا كان لابد لجولات جنيف الثلاثة أن تستمر- ويجب أن تستمر- كما اقترحها دي ميستورا فهناك استنتاج نصل إليه ومفاده: لابد من تشكيل وفد واحد للمعارضة

رسالة «الديمقراطيين العلمانيين»

يؤسفني أن أبلغكم، بأننا كمعارضين من مختلف الأطياف، لم نستطع حتى أن نتصل ببعضنا البعض، ونحن كديمقراطيين علمانيين، كُنّا قد وجهنا رسائل مكتوبة إلى وفد الرياض، وإلى وفد حكومة الجمهورية العربية السورية، وطلبنا اتصالات مباشرة غير رسمية، من أجل فتح الطريق للاتصالات المباشرة والرسمية لاحقاً.

كما قمنا بإرسال نسخة منها إلى دي ميستورا، ولكن الوفدين لم يأخذوا هذه الأوراق بعين الاعتبار ولم يصلنا منهم أي رد،وفد الرياض لم يجب على الطلب – على الرغم من التسريبات التي تناولت رغبتنا بالانضمام إلى وفدهم – وهذا مناف للحقيقة، كذلك الأمر بما يتعلق بوفدِ النظام، الذي لم يستجب لهذه الطلبات علماً بأن الطلبات قد تم إرسالها إلى رؤساء الوفدين، «ووفد النظام «اتصال لاسلكي واقف»

سألت بعض أعضاء الوفد:« لقد بعثنا لرئيس الوفد رسالة «دريتوا فيها» ..؟ قالوا لا، «والله يجوز اليوم ندرى، في عَنّا اجتماع» .. ومع وفد الرياض حدث الشيء نفسه، نحنا أرسلناها باسم رئيس الوفد، رسائل من أجل اتصالات مباشرة غير رسمية، «كمان ما حدا دريان» رسائلنا تحولت إلى رسائل سرية، بين الوفود الحمد لله أنه أرسلنا نسخاً منها إلى «ديميستورا» لكي يكون شاهداً ..»

لذلك أقول أننا فشلنا حيث لا ينفع ولا يجدي ولا يفيد الفشل، حتى بوفدنا مع الأسف هناك مشكلة، علماً بأن المشكلة ليست بين مكوني موسكو والقاهرة، وإنما المشكلة هي بمكون القاهرة نفسه، ذلك نظراً لعدم الاتفاق بين أعضاء هذا المكون. يضاف إلى ذلك المشاكل اللوجستية الصغيرة الحاصلة، والتي تعيق اتفاق أعضاء كل وفد على حدة، وعدم اكتمال وفدنا بحضور الأكراد لتنفيذ الوعود التي قُطعت لنا أيضاً، ساهم بدوره بتعطيل الوفَد، لذلك إذا قلت عن وفد الرياض أن أداءه كان سلبياً وفاشلاً، ووفدنا كان معطلاً عن أداء دوره الكامل «لأنه أدينا دورنا جزئياً.

نحو وفد موحد للمعارضة

كلامي هذا كله يفضي إلى نتيجة واحدة: إذا كان لابد لجولات جنيف الثلاثة أن تستمر- ويجب أن تستمر- كما اقترحها دي ميستورا، ونحن ذاهبون إلى الجولة الثانية في 9 نيسان فهناك استنتاج نصل إليه ومفاده: لابد من تشكيل وفد واحد للمعارضة لحل هذه الإشكالات كلها، وأقول وأكرر بأن مصير الشعب السوري « 20مليون إنسان» لا يجب أن يكون متعلقاً بأهواء عشرات السياسيين من هنا ومن هناك. الشعب السوري ليس رهينة لهؤلاء السياسيين، فهو ليس رهينة بحياته ولقمته وعيشه، الشعب السوري يجب أن يكون المحرك الأساسي لسلوك هؤلاء السياسيين، والذين آن الأوان لكي يتخلوا عن تصوراتهم وأفكارهم وخططهم السابقة، والتي أصبح عمرها الآن أربع سنين، وينتقلوا إلى الواقع الحقيقي الحالي، ويصلوا إلى تفاهمات وتوافقات لحل المشكلة الكبرى.

فالمشكلة الاقتصادية، والمشكلة الإنسانية، ومشكلة الإرهاب، كلها مشاكل كبرى لا يمكن حلها اليوم وبشكل نهائي، دون حل سياسي،

والحل السياسي بدوره يحتاج إلى وفد معارضة موحد، حتى يتمكن من التفاوض مع النظام، لذلك إحدى الأولويات باعتقادي قبل بدء الجولة الثانية أو على الأقل خلالها، هو تشكيل وفد معارضة واحد.

تقييم دور وفد النظام

أنتقل إلى تقييم وفد النظام ... إذا كان دور وفد الرياض سلبياً وسيئاً، ووفدنا معطل، فإن وفد النظام كان دوره غير بناء – جاءوبخلفيته أن جنيف سيفشل، ويرغب أن يفشل، بهذه الخلفية التشاؤمية، لا يمكن السير إلى الأمام، وفد النظام مشكلته أنه لا يتمتع بأية صلاحيات دون العودة إلى المركز، وهذا يعني أن مَن أرسله يريد الإملاء وليس الحوار، في جنيف يوجد حوار، لذلك وفد النظام يجب أن يتمتع بصلاحيات لكي يستطيع أن يحاور، لأنه دون هذه الصلاحيات لن يستطيع أن يحاور.

لن أتكلم الآن عن عدم الاستجابة السريعة من قبل وفد النظام للقائنا المباشر بشكل غير رسمي، رغم أن هذه النقطة تحسب عليه أي ضده، أقول كل هذا، على أمل تذليل كل هذه العقبات في الجولة القادمة، لا أقول ذلك من أجل تسجيل نقاط على أحد، أنا مع المصارحة والمكاشفة مع الشعب السوري، لكي يضغط بدوره عبر الإعلام أيضاً على هؤلاء السياسيين، من مختلف الألوان لكي يعوا دورهم ويرتفعوا لمستوى مسؤولياتهم، هذا الذي أقصده.

حول دور دي ميستورا

كان أداؤه أفضل من أداء الوفود المشاركة، فهو يحاول أن يصل إلى حل، وإلى توافق، ويبذل جهداً بهذا الاتّجاه «عم يدور الزوايا الحادة بين السوريين» قدم ورقة، وسماها مسودة بكل تواضع، وهي هامة جداً من 12 نقطة، يجب أن تكونوا قد أطلعتم عليها، وخلال اجتماعنا الثاني معه، قرأوا لنا هذه الورقة، ولم تكن جاهزة بترجمتها العربية النهائية، طلب رأينا فقلنا له رأينا الأولي إيجابي، سندرسها، والآن قيادة الجبهة في دمشق تدرس هذه الورقة بالتفاصيل، ونضع عليها بعض الملاحظات، هناك بعض الملاحظات، ولكن ليس حول البنية، وحول الاتجاه العام لهذه الورقة، من هنا أستطيع القول: بأن دي ميستورا ووفده عالي المهنية، وحافظ على سير العملية في جنيف، وهذا إنجاز كبير، لأن الكثير من التوقعات كانت تقول، بأن المفاوضات

مشكلة انهيار سعر صرف الليرة السورية تتحول إلى مشكلة جوع في سورية والجوع لا يفرق بين موال أو معارضٍ

ستنقطع من بدايتها، علماً بأن وفد دي ميستورا كان يهدف إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن وتوصيات فيينا بكل جدية، والحفاظ على الاتفاق الروسي الأميركي، بإيقاف القتال وإيصال المساعدات الإنسانية.

ورقتان من وفد الديمقراطيين العلمانيين

نحن وفد العلمانيين الديمقراطيين، قدمنا ورقتين، وحسب أدب المفاوضات، والتعليمات التي أعطيت لنا من قبل الأمم المتحدة، لا يجوز أن نخرج هذه الأوراق إلى العلن، لأنها تؤثر على عملية التفاوض، لأن الوسيط هو الذي يقرر كيفية العمل بهذه الأوراق، لذلك لا أستطيع أن أتكلم بهذه الأوراق بتفاصيلها، ولكن أستطيع أن أتكلم بالعموم، فالورقة الأولى توقفت عند موضوع الفترة الانتقالية وأكدت على نقطتين هامتين، واللتين من الممكن أن تكونا محاولة لرأب الصدع بين الطرفين.

قلنا لـ دي ميستورا، أن هناك طرفاً يقول: بأن الفترة الانتقالية ستحكمها هيئة انتقالية، وطرفاً آخر يقول: إن هذه الفترة الانتقالية هي عبارة عن حكومة موسعة، والمشكلة أن الترجمة فيها مشكلة ،

النص الإنكليزي يقول: جسم انتقالي والنص العربي يقول هيئة انتقالية، وشتان بين ذاك وذاك، بين **transition body** وبين هيئة انتقالية، لذلك مطلوب الاتفاق والتوافق حول تعريف الجسم الانتقالي، لا أحد يحق له وحيداً من طرف واحد أن يعرّف الجسم الانتقالي لنصل إلى توافق.

لذلك يجب أن توضع اقتراحات، ولذلك أريد أن أعتبر أن ما قيل حتى الآن، هو مجرد اقتراحات حول تعريف الجسم الانتقالي، وهي تبقى اقتراحات، إلى حين الوصول إلى توافق بين الجميع في الجولة الثانية، هذه نقطة للبحث اللاحق.

النقطة الثانية هي: الصلاحيات، نحن فضلنا أن نستخدم تعبير «صلاحيات كافية لتنفيذ قرار مجلس الأمن»، بيان جنيف يقول حرفياً: «صلاحيات تنفيذية كاملة»، الآن المهمة الملموسة هي تنفيذ قرار مجلس الأمن، لذلك المطلوب صلاحيات كافية، والمقصود بها الضرورية لتنفيذ القرار، وهذه أيضاً تحتاج إلى اتفاق، فما هي هذه الصلاحيات الكافية للتنفيذ؟

أقترح على الجميع أن يخرج من عقليتين، الأولى: عقلية «مجالس قيادة الثورة الانقلابية»، والثانية: «عقلية الحزب القائد الاحتكارية»، ويجب أن نذهب إلى مكان ثالث، يتفق عليه الجميع بأنٍ معاً، ثم نعطي الحكم للشعب السوري في نهاية المرحلة الانتقالية من خلال الانتخابات.

نحن مصرون أن الجمهورية السورية هي جمهورية رئاسية-برلمانية، تعددية، علمانية. أي يجب أن لا تبقى رئاسية فقط، كما هي اليوم، وبالمقابل لسنا مقتنعين بأنه عليها أن تكون برلمانية، كما يريد البعض، فمستوى التطور السياسي الاجتماعي لا يسمح بذلك، وقد يكون هذا هدفاً بعيد المدى، ربما في الخطة الخمسية الثالثة، بعد بدء الحياة الطبيعية في سورية.. النظام البرلماني يحتاج إلى تقاليد وإلى تراكم ثقافة سياسية معينة، مع الأسف نحن فقيرون بهذه الناحية، بسبب الانخفاض المريع لمستوى الحريات السياسية، في البلاد لمدة نصف قرن، وهذا الانخفاض المريع لمستوى الحريات، أدى لظهور جيل من السياسيين، بإمكانيات متواضعة في فهم العمليات السياسية، وانتقل تأثير ذلك على المجتمع أيضاً.

لذلك نحتاج إلى «فترة نقاهة»، إذا أردنا أن نضع النظام البرلماني كهدف، مع أنه لا ضير في أن يكون النظام رئاسياً – برلمانياً، وهي حالة قائمة في فرنسا وروسيا، وغيرها، المحدد هو العلاقة بين الرئاسي والبرلماني، النسبة والتناسب بينهما.

هذا الجانب، لا يمكن أن يحله أحد نيابة عن السوريين، ولا يجب على أي طرف لا الروسي، ولا الأمريكي، ولا أي طرف آخر، أن يقول للسوريين ما هي تفاصيل نظامهم، فالسوريون فقط أدرى بشعاب مكة، لأنهم يعرفون البلاد بتفاصيلها المملة.

المركزية واللامركزية

نقطة أخرى ركزنا عليها، وهي: موضوع اللامركزية الإدارية الواسعة، ولكننا أوضحنا أنها حكماً تتضمن مركزية ما، حيث يجب أن يكون هناك مركز، وإلا ليس هناك أي معنى لكلمة «اللامركزية»، بلا مركز، تعني التقسيم.

المطلوب لا مركزية إدارية واسعة مع مركز له صلاحيات واضحة في السياسة الخارجية، والأمن، والدفاع، والاقتصاد بالمعنى العام، وهذا يعني وجود بلد موحد.

قوانين الإدارة المحلية الحالية في سورية، تمنح لا مركزية إدارية، واسعة، ولكن المشكلة أنها لم تطبق فعلياً، بقي دور المركز ممثلاً بأجهزته الأمنية، ساحقاً في كثير من المجالات، وفي تحديد قيادات المناطق، أي المركز عملياً وبشكل مستتر بقي يحدد، مما أعطى انطباعاً للناس، بعدم وجود اللامركزية، وهي موجودة في القوانين، ولكنها في الواقع غير موجودة.

الآن المطلوب الانتقال إلى اللامركزية على الأرض وعلى الواقع، وأنا متحمس لقانون الإدارة المحلية 2011 مع بعض التعديلات الأساسية، إذا طبقت سيصبح لدينا لا مركزية إدارية واسعة.

هناك تعديلان ضروريان برأيي أولهما: انتخاب جميع المسؤولين على مستوى الإدارات، بالمناطق، انتخاباً مباشراً، من رئيس بلدية وصولاً إلى المحافظ، يجب أن يكونوا منتخبين من قبل الشعب، والثاني متعلق بثروة المنطقة: كيفية استغلالها، وما هي حصة المنطقة منها ،. حيث لا يعقل أن منطقة مثل الحسكة، تشكل 15% من سكان سورية تقريباً، بينما لم تكن تأخذ من الثروة الهامة التي تنتج بأرضها، من نفط وقطن وقمح، إلا 2% فقط!

الحسكة بالمصطلحات الحكومية كانت تعتبر منطقة نائية، ودير الزور كذلك، لا بل حتى درعا التي لا تبعد عن دمشق أكثر من 150 كيلومتر! فما معنى منطقة نائية؟ إنه التعبير «المخفف» لمنطقة متخلفة اقتصادياً، تتطلب تنمية مكثفة، لذلك هذه المناطق كانت مشكلتها أن المركز المتخم بالصلاحيات، يبتلع كل الموارد ويعيد إليها، «شروى نقير»! بالتالي ينتج الفقر، ومستوى الدخل المنخفض، وتنمية صفر، وهذا امتد على مدى عقود، وبالنهاية يحصل انفجار اجتماعي، ثم داعش! فمن أين أتت داعش؟ إن التحاق الناس بهذا التنظيم، ما هو إلا انعكاس لمستوى اجتماعي ثقافي، سياسي محدد ..

اللامركزية قضية سياسية كبرى، ولكننا في حزبنا وجبهتنا لسنا مع الوصول باللامركزية إلى الفيدرالية، وهي التي بالنسبة لسورية قضية غير ممكنة التطبيق، تتطلب بلاداً أوسع.

اللامركزية الإدارية، مع صلاحيات حقيقية للمناطق، وليست شكلية، لتدير أمورها التنموية والثقافية والتعليمية، وأقصد ما أقول، هي صلاحيات تحل المشكلة، بينما الإفراط في صلاحيات المركز، وكبت صلاحيات الأطراف – وهي ظاهرة تتكرر في العالم- وهذا يخلق انطباعاً لدى الأطراف بأن التخلص من المركز يحقق التحرر، وسيؤدي إلى «العيش في النعيم» لأن المركز ينهبه.

لا بد من وضع رسمة جديدة، لسورية الجديدة التي نتكلم عنها، ونحن لسنا ضد الفيدرالية من حيث المبدأ، ولكننا ضدها لأنها بظروف سورية الملموسة، ستؤدي إلى إضعاف سورية، وليس إلى وحدتها، وقوتها، ولكن هذا لا يعني، أننا مع إبقاء المركز بالشكل الموجود عليه.

ما قيل سابقاً، هو رأينا كحزب إرادة شعبية وجبهة التغيير والتحرير، ولكننا لسنا كل سورية، هناك سوريون آخرون يجب أن نتناقش كلنا مع بعضنا، ليضع كل صاحب رأي حجته، ولتصطدم الحجة بالحجة، ونصل إلى توافق، ونتعلم كيفية التوافق بين آراء مختلفة، أي نتعلم صراع الآراء الذي يدفع التقدم إلى الأمام، وهو ظاهرة، صحية جداً، أفضل من صراع السلاح، الذي يؤدي إلى العودة إلى الوراء على العكس من صراع الآراء الدافع للأمام.

هذه الجوانب الجوهرية في ورقتنا الأولى التي قدمناها في 16 –3، أما الورقة الثانية التي قدمناها بالتزامن مع الورقة الرسمية للمبعوث الخاص، في 23– 3، تتحدث بالتفصيل عن المرحلة الانتقالية، مفهوم الجسم الانتقالي، صلاحياته، وشكله. ثم عن الدستور، ومبادئه العامة، وأوضحنا فكرة أنه لا يمكن أن يقر الدستور إلا بدمشق، بعد حكومة المرحلة الانتقالية، بعد أن تشكل الحكومة لجنة الصياغة، ولكن هذا يتطلب من المجتمعين بجنيف، أن يعملوا على صياغة مبادئ عامة، وأسس تعمل وفقها لجنة الدستور لاحقاً، ونرى أنه لا مانع من الوصول إلى إعلان دستوري، يلزم الجميع، خلال الفترة القادمة.

أخيراً تحدثنا عن الانتخابات النيابية والرئاسية، برأينا الانتخابات الرئاسية، مباشرة من الشعب، على اعتبار نظام رئاسي برلماني، لسنا مع فكرة أن ينتخب الرئيس من قبل البرلمان حالياً، لأنه ضمنياً وفعلياً يتحول بذلك النظام إلى نظام برلماني.

لقد تسرب إلينا من هنا وهناك، أن البعض، اقترح هذه الفكرة، من أكثر من طرف، أي انتخاب رئيس بالبرلمان، في الجولة القادمة من الانتخابات، ونحن نعتقد أن هذا خطأ استراتيجي فظيع، وخطره يماثل خطر اللامركزية المطلقة، غير المضبوطة من قبل المركز ولا يقل عنه.

نريد انتخابات لمجلسين: مجلس شعب، ومجلس شيوخ، مجلس الشعب على أساس دائرة نسبية واحدة، لتكون سورية دائرة واحدة والانتخابات نسبية، أما مجلس الشيوخ على أساس دوائر فردية، وهي تفاصيل نتكلم عنها لاحقاً.

حول الجيش والأجهزة الأمنية، إننا نرى أن الجيش أحد أهم مؤسسات الدولة، وهو الضامن لوحدة البلاد وسلامة أراضيها، ونحن ضد تفكيكه أو إعادة هيكلته، ولكن ينبغي تحييده عن السياسة نهائياً، مع ضم جميع المسلحين الذين يلتزمون بالحل السياسي، ممن يريدون ذلك، إلى صفوف الجيش العربي السوري ،. ونرى أن تنحصر مهمته في الدفاع عن الحدود وحماية السلم الأهلي، وضمان حماية الدستور.

أما بالنسبة للأجهزة الأمنية، نحن مصرون على إعادة هيكلتها، وإعادة تحديد صلاحياتها وإلزامها بمرجعياتها وفق القوانين الناظمة الجديدة.

بالنسبة لجهاز الشرطة، نحن مع تعزيز دوره، كي يلعب دوره بحماية السلم الأهلي الداخلي، كما هو مطلوب منه في القوانين، النافذة الحالية، لا أن يكون جهازاً ضعيفاً ومهلهلاً لا دور له نهائياً، ومتحكم به من هنا أو هناك.

أخيراً أريد أن أقول لكم، نتطلع إلى الجولة القادمة بجنيف، رغم الانتقادات التي ليس المقصود منها، الإحباط أو إدخال روح التشاؤم، وإنما إزالة العقبات من أجل السير المتسارع نحو الحل المنشود، الذي قد وضع إطاره العام وجدوله الزمني بشكل دقيق،باجتماع كيري-لافروف، وأنا متأكد أنه لا يوجد أي حل آخر، والجميع سيسير في نهاية المطاف عاجلاً أم آجلاً، بهذا الاتجاه وشكراً.



نرى أن الجيش أحد أهم مؤسسات الدولة وهو الضامن لوحدة البلاد وسلامة أراضيها ونحن ضد تفكيكه أو إعادة هيكلته لكن ينبغي تحييده عن السياسة نهائياً مع ضم جميع المسلحين الذين يلتزمون بالحل السياسي إلى صفوفه

تفرد قاسيون ابتداءً من عددها هذا مساحة ثابتة لمداخلات الراغبين من قرائها بمناقشة مشروع وثيقة الموضوعات البرنامجية حول القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم التي ستقدم لمؤتمر حزب الإرادة الشعبية القادم. تستقبل قاسيون المداخلات والمناقشات على البريد الالكتروني general@kassioun.org وتأمل ألا يتجاوز حجم المداخلة 500 كلمة.

قراءة أولى في الوثيقة البرنامجية

القضية الكردية وشعوب الشرق

هل مِنْ كاوا يَوقِد النار مجدداً على قمة الجبل ليعلن الخلاص الحقيقي للشعب الكردي ولتكون منارةً مع شعوب الشرق، بدل أن يوقدها البعض في أخدود ضيّق؟

■ زهير مشعان

الإجابة عن هذا السؤال بات ضرورة مع أسئلة أخرى غيرها يجري تداولها، في الظرف الراهن عن القضية الكردية، يضع مشروع موضوعات المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية «حول القضية الكردية وشعوب الشرق» يده على الجرح المزمن الذي يعاني منه الشعب الكردي، ويضع العلاج وفق رؤية فكرية تستند إلى قوانين الديالكتيك الماركسية ومقولاتها والمادية التاريخية، وبمنهج علمي، وبمواقف ثورية وحلول واضحة لا اصلاحية ترقيعية تُبقي القضية معلقة وتزيدها تعقيداً، وإنما مواقف تفتح الأفق أمام حل حقيقي يجنب الشعب الكردي وشعوب المنطقة المخاطر التي رسمتها القوى الامبريالية وحلفاؤها مع أدواتها الفاشية في المنطقة لإشعال الفالق القومي بعد تراجع خطر الفالق الديني الطائفي.

– أن بنية الدولة القومية التي نشأت تاريخياً في القرن الثامن عشر، هي كانت مع هيمنة البرجوازية التي كانت الحامل الاجتماعي لها، أيام صراعها مع الاقطاع من أجل توحيد أسواقها المجزأة، وهذه البنية تتفسخ لأن الصراع الآن بين البرجوازية وليبراليتها الجديدة، مع البروليتاريا، وأن العصر الآن عصر التكتلات الكبرى ما فوق القومية، لمواجهة الإمبريالية العالمية، بينما الآن من يطرح الدولة القومية بعض القوى الكردية التي هي بقايا الإقطاع والبرجوازية الصغيرة من مثقفين وغيرهم، بما يتنافى مع حركة التاريخ والواقع، لأن الرأسمالية تغلغلت في بقاع الأرض كلها، ولم يعد لها مكان تتوسع فيه، ناهيك أنها في خضَم أزمتها، وهذه القوى بمواقفها تغرق في أوهام لن يكون منها إلاّ «قبْضٌ للريح» لأنها تسير عكس حركة التاريخ، وهذا ينسحب على بعض القوى من القوميات الأخرى.

وهنا على القوى الكردية الواعية والقوى القومية الأخرى أن تتوحد في مواجه محاولات الإمبريالية وأدواتها التفتيتية، بل وتوجيه الرياح نحو الصراع الأساسي لتحقيق حقوقها الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية المشتركة، وهو ما يعزز وحدتها ويزيد قوتها جميعها لتقرير مصيرها المشترك.



النظري والعملي

لا شكّ أن من حقّ الشعب الكردي أن يقرر مصيره، وهذا الحق لا يمكن تجاهله أو المزاودة عليه أو التنازل عنه، فهو حقّ مشروع، وهذا ينطبق على شعوب المنطقة ككل، فهي أيضاً حق تقرير مصيرها مصادر.

إنّ هذا الحق لا يقتصر على الانفصال وعلى شكل وجود دولة أو أي شكل آخر من أشكال الحكم الأخرى، إنما يتضمن حقوقاً أساسية اقتصادية اجتماعية وديمقراطية مصادرة سواء من القوى الرأسمالية الداخلية المهيمنة في كل منطقة، أو من قوى الاستغلال الامبريالية الرأسمالية العالمية، وأن هذه الشعوب جميعها الآن مستهدفة بمزيد من النهب، ومزيد من التفتيت بإشعال الحرائق عبر صراعات ثانوية، والتي تسعى لها نتيجة الأزمة الرأسمالية الحالية والتي تحاول الخروج منها على حساب الشعوب وحقوقها، مما خلق متلازمة« النهب والقمع» أي أن مصيرها واحد ومعاناتها واحدة ومن هنا الحاجة إلى حلول عملية ضدّ قوى النهب الرأسمالي بحسب واقع كل شعب، بما يكفل حق تقرير المصير ووحدته، وأن يتم بالتراضي بين الشعوب، ومن هنا تأتي أهمية اتحاد شعوب الشرق الذي تتوفر له فرص النجاح الموضوعية والذاتية، سواء جغرافياً استراتيجياً أم تاريخاً ومشتركات كبيرة، وأهدافاً واحدة، لمنع التفتيت عبر سياسة فرق تسد، وللخروج من التقسيم السابق«سايكس–بيكو»إلى فضاءات أرحب.

الكل والجزء

من القضايا المهمة التي يطرحها المشروع، أن حل قضية الشعب الكردي ليس بمعزل عن حل قضايا شعوب الشرق، رغم «سماتها الخاصة» وهذا أيضاً ينطبق على معاناة الشعب الكردي في كل منطقة من مناطق تواجده.

إنّ إنهاء معاناة السوريين الكرد مثلاً، ليست بمعزل عن إنهاء معاناة الشعب السوري ككل، وهذه الرؤية العميقة تقطع الطريق على الطروح الجزئية الضيقة التي تطرحها بعض القوى الكردية،

إنّ اللامركزية الواسعة للشعب السوري، والحقوق الإدارية والثقافية للكرد السوريين ومنها اللغة، يتم الانتصار بها على الهوية كما قال محمود درويش في قصيدته «ليس للكردي إلا الريح» وعلينا أن نحذر لدغة الأمل الجريح..

مقاربة جديدة لظرف استثنائي!

حسناً فعل حزب الإرادة الشعبية، عندما طرح للنقاش العام مشروع برنامجه حول «القضية الكردية وشعوب الشرق» فالمشروع من جهة يعالج قضية شعب له حقوق معلقة في التاريخ، ومن جهة أخرى تنطوي هذه القضية على احتمالات شتى، في ظل الاضطراب العالمي والإقليمي، وبالتالي تعتبر القضية قضية السوريين كلهم.

■ عامر الحسن

إن قراءة متأنية لصفحات المشروع توضح بأن المشروع، يعالج القضية الكردية، بأبعادها المختلفة، التاريخية، والراهنة، وامتدادها الجغرافي في البلدان الأربعة، والمآلات المفترضة، وهو بذلك « المشروع» وثيقة متكاملة، مصاغة وفق رؤية كلية، دون تجاهل الخاص، وتعالج التفاصيل، دون الانجرار وراء الآني والرائج و تعتمد المنهج التحليلي في قراء الظواهر، أي تنظر إلى الظاهرة في حركتها التاريخية، و ضمن شرطها التاريخي، وتميز بين الحقوقي والسياسي..

فالقضية الكردية، ومآلاتها الراهنة هي نتاج ثلاثة عوامل، تفاعلت فيما بينها، وهي:

الخرائط التي رسمها المهندس الغربي في بدايات القرن الماضي، «سايكس بيكو»

سياسات الأنظمة في البلدان الأربعة، في عهد ما اصطلح عليه بالدولة الوطنية.

الأخطاء الاستراتيجية للقيادات القومية الكردية.

وسيجد القارىء أن هذه العوامل حاضرة، بين سطور المشروع على مدار صفحاته، وأن المعالجة تنطلق من ضرورة تجاوزهذا الثلاثي، لفتح الباب أمام حل القضية، حلاً ديمقراطياً عادلاً، فالرهان على الغرب الاستعماري مرفوض، والقبول بسياسات الأنظمة مرفوض، ودفع الشعب الكردي إلى مأزق الانعزال القومي أيضاً مرفوض.

لماذا القضية الكردية وشعوب الشرق؟

ربما أول الأسئلة التي تطرح على بساط البحث عند قراءة المشروع، هو، لماذا ربط القضية بقضية شعوب الشرق، كونه طرح جديد نسبياً، وغير مألوف في الخطاب السياسي للقوى السياسية في البلدان الأربعة.

ترى الموضوعات، أن القضية الكردية هي جزءٌ من كل، وأنها قضية شعوب الشرق عموماً، فهذه الشعوب جميعها كانت ضحية تقاسم النفوذ في بدايات القرن الماضي، وهذه الشعوب جميعها التي خضعت للنظام الاقتصادي الاجتماعي ذاته ودفعت ثمن ترهل الدولة الوطنية وعجزها، ووصولها إلى المأزق التاريخي الراهن، ولا تنس الموضوعات في إطار هذه المقاربة الكلية، الخاص الكردي، ومن هنا كان تأكيدها الدائم على ضرورة الاعتراف بوجوده، والاعتراف بحقوقه، ومنع سياسات التمييز القومي بحقه، اي أن الوثيقة تحاول تنفيذ مهمة مركبة، هي حق الشعب الكردي من جهة، ومن جهة أخرى منع التفتيت الذي يضع الكل في مواجهة الكل، فالوثيقة هنا، تتجاوز الحقوقي بالمعنى الكلاسيكي، وتذهب إلى السياسي، وترى أن التجسيد الواقعي لحق تقرير المصير، هو وحدة نضال شعوب الشرق، على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق، ناهيك عن أن شعوب الشرق هذه تنتمي إلى فضاء جغرافي واقتصادي وثقافي واحد، يؤهلها موضوعياً أن تكون من خلال وحدة نضالها عنصراً فاعلاً في عالم اليوم ، الذي لامكان فيه للدول والكيانات الصغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تبين التجربة التاريخية، بأنه لايمكن حل أية قضية تخص شعوب المنطقة، حلا حقيقياً، إلا في إطار حل عام، فكما كان عدم الاعتراف بالوجود الكردي وحقوقهم المشروعة، أحد أسباب تراجع وإضعاف الدولة الوطنية، فإنه لايمكن حل القضية الكردية، بمعزل عن دولة قوية موحدة وحديثة، وعدا عن ذلك فإن حلاً جزئياً هنا وهناك، يضع القضية من جديد في دائرة التجاذبات الإقليمية، مما يهدد في ظل توازن القوى الإقليمية، أية تجربة وليدة.

قضية إقليمية ودولية

الفكرة الأخرى التي تبقى حاضرة في المشروع، هو اعتبار القضية الكردية قضية دولية وإقليمية، خاضعه بالضرورة للتجاذبات الإقليمية، كأحد خصائصها التاريخية المكونة لها، وبالتالي فإن التفكير في حل خارج إطار وحدة نضال شعوب الشرق، سيؤدي حكماً إلى اضطراب إقليمي، الأمر الذي يفتح الباب للدخول في المحظور، ودخول شعوب المنطقة جميعها في دوامة سايكس بيكو جديد.

وعود على بدء، فإن القضية تبقى بحاجة إلى مزيد من النقاش، ربما تكون مناقشة هذه الموضوعات، أداة لصياغة رؤية جديدة، تفتح الطريق لحل التناقضات المتعلقة بالقضية كلها وتضعها على السكة الصحيحة.

عبّاد شمس

«نص الألف: دولار»
بفعل فاعل وبحجم «كارثة»..

■ عشتار محمود

استخدم السوريون تعبير «نصف الألف: دولار»، بمقاربة مع المثل الشعبي «نص الألف خمسمية» ليقولوا بأن اتجاه تخفيض قيمة الليرة أصبح «أمراً واقعاً»، بل وبشكل أوضح فإنّه أصبح «قراراً مبرماً». تدهور قيمة الليرة لم يعد حدثاً اقتصادياً فقط نناقشه من موقع الإجراءات والتغيرات، بل لطالما كان قضية سياسية، تتحول اليوم إلى «مسألة إنسانية» تتوضع إلى جانب العناوين الكبرى للكارثة الإنسانية السورية. فتدهور سعر صرف الليرة هو التعبير المكثف عن «سياسة الإفقار» للسوريين الموجودين في الداخل وتحديداً في المناطق الموجودة تحت سيطرة الحكومة، وما يقابلها من سياسة السعي للربح الأقصى، في بلاد لم يعد هناك ما ينهب فيها، إلا حاجات الناس الضرورية.

الجوع يتربص بالملايين وربما هذا ما يريده «رعاة الإفقار»، الذين لا يرون في عموم السوريين سوى قوى عاملة رخيصة الأجر، ومجموعات بشرية تسعى «للقمة الأكل» فقط لا غير، و«شعب صامد» للخطابات..

ارتفعت مستويات الأسعار المقاسة بسلة الحاجات الضرورية بنسبة 25,7% خلال الأشهر الثلاثة من العام الحالي، وتغيرت أسعار الغذاء بنسبة 40%، بينما ارتفع سعر صرف السوق السوداء تقريباً بمقدار 37,6%.. ما يعني بأن غذاءنا الذي أصبح مستوراً بأغلبه، أصبح مرتبطاً بتغيرات سعر السوق السوداء، ومع كل ارتفاع يبلع الربح مزيداً من إمكانيات تأمين الغذاء.

الأسعار الإجمالية الأخرى قد تلتحق في القريب العاجل بالتغير في سعر صرف الدولار مقابل الليرة، تحديداً مع إصرار الحكومة على «المتابعة بسياسة عقلنة الدعم وتصحيح الأسعار» كما أكد رئيس الحكومة مراراً، وتجري التمهيدات الإعلامية لرفع تكاليف المحروقات، والرفع الجديد لأسعار الكهرباء، وأسعار الاتصالات، وغيرها..

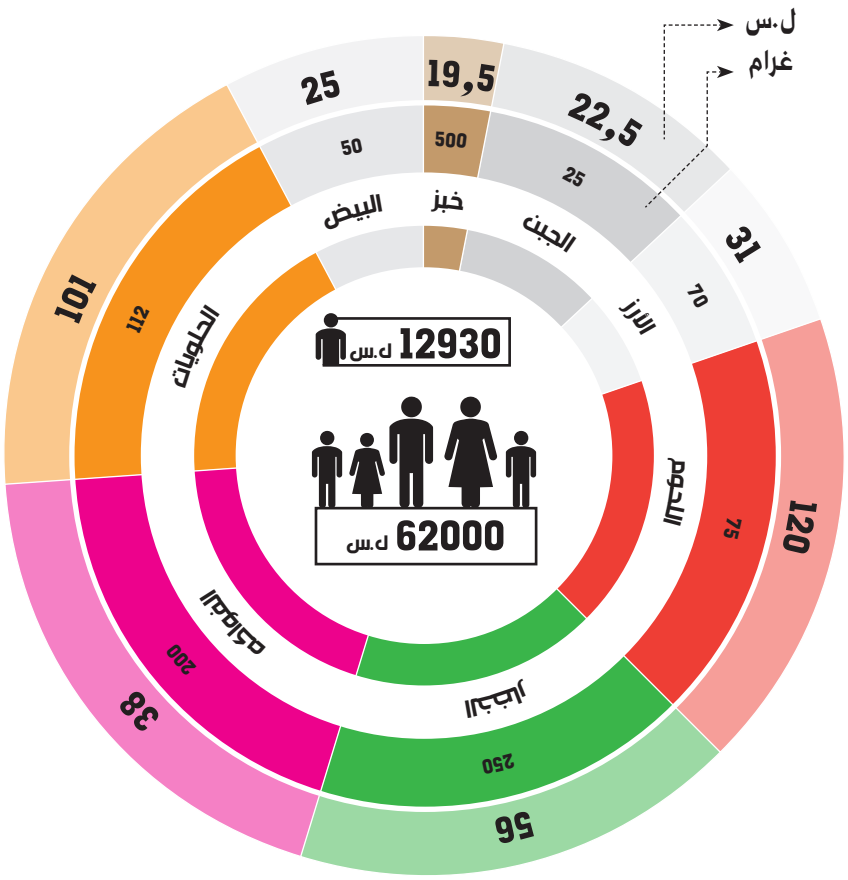
تعدت نتائج السياسات الليبرالية، الظلم والتفاوت والحرمان، ووصلت إلى حد الكارثة والجوع، فإلى أين يسير هؤلاء ممن يسعون وراء الربح الأقصى بشتى الطرق؟! ولماذا لا يبالون والطريق، واضحة المآلات، بالوصول إلى حدود الفوضى العارمة؟

ألا يكفي ما وصلت إليه البلاد جراء هذه السياسات المتبعة على مدى السنوات الماضية.

220 ألف ليرة حاجة الأسرة لتكاليف المعيشة الشهرية

الأسعار ترتفع بأكثر من 25% خلال 3 أشهر

نشرت قاسيون في عددها 746 مؤشر تكاليف الحد الأدنى لمستوى المعيشة لأسرة سورية وسطية مكونة من خمسة أفراد، في نهاية عام 2015 وبداية العام الحالي، وكان الإجمالي 175 ألف ليرة شهرياً، تغيرت أسعار صرف الدولار في السوق بمقدار 37.6% خلال هذه الفترة فما هي تغيرات تكاليف المعيشة للأسرة..



■ محرر الشؤون الاقتصادية

قاسيون تنشر تكاليف المعيشة الرئيسية في بداية شهر 4-2016، مرفقة بنسبة تغيرها عن بداية العام وخلال 3 أشهر فقط منه.

70 ألف ليرة للغذاء
+40%

الغذاء الضروري هو ما يؤمن للفرد قرابة 2400 حريرة يومياً، من مصادر غذائية منوعة يضاف إليها الزيوت ومشروبات رئيسية، هي الشاي والقهوة.

يوضح الشكل بأن تكاليف الغذاء الضروري للفرد شهرياً وصلت إلى 12390 ليرة سورية، بينما تكاليف الغذاء الضروري للأسرة شهرياً أصبحت: 61950 ليرة.

أما مع الإضافات، وفق استهلاك وسطي شهري للأسرة: 2 لتر زيت زيتون، و3 لتر زيت نباتي، وكيلوغرام من الشاي، وآخر من القهوة، فإن تكاليف الغذاء والمشروبات قد أصبحت: 70400 ل.س شهرياً، وقد بلغت هذه التكلفة في بداية عام 2016: 50000 ل.س، بارتفاع 40% عن بداية العام، أعلى من ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء.

66 ألف ليرة للسكن
+36%

اتضح تغير أسعار العقارات خلال هذه الفترة في الضواحي، التي تشهد كثافة سكانية وعمرانية، حيث انتقلت من وسطي 40 ألف ليرة إلى وسطي 50 ألف ل.س لمنزل من غرفتين وصالون، أما وسط المدينة فإن السعر الأدنى للإجارات يبلغ: 65 ألف ل.س، لشقة بمساحة بين 90-130 متر، في مناطق المدينة غير المترفة التي خارج حسابات أصحاب الأجر، والوسطي بين السعرين: 57 ألف ل.س وهو ما نعتمده لحساب آجار المنزل.

تكاليف الغاز والتدفئة شهرياً 6400 ليرة شهرياً، حيث لم تتغير خلال فترة ثلاثة أشهر ماضية، محسوبة على أساس أسطوانة غاز شهرياً: 1900 ليرة، بينما تكاليف التدفئة مازوت4500 ليرة للتدفئة، «400 لتر، 135 ل.س للتر».

الصيانة والمياه والكهرباء: 2600 ليرة، ارتفعت تكاليف الكهرباء المنزلية، بفرض الاستهلاك الوسطي 600 كيلو في الشهرين، إلى 300 ليرة شهرياً، وفق سعر الكيلو 1 ل.س، أسعار المياه بوسطي شهري 300 ليرة، فإن تكاليف صيانة المنازل مثل الصحية، والدهان وغيرها، سترتفع شهرياً من 1500 ل.س بداية العام، إلى قرابة 2000 ل.س، مع ارتفاع أسعار العدة والأدوات، ومحاولة المهنيين المحافظة على دخلهم بمقدار تراجع قيمة الليرة. ويكون بهذه الحالة مجموع تكاليف السكن ومستلزماته حوالي 66000 ل.س.

كانت تكلفة السكن ومستلزماته في بداية العام 48500 ليرة، بارتفاع 36%، يقارب ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء.

إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س
الزيوت	5 لتر	3750
الشاي	ا كغ	2400
القهوة	1كغ	2300

70 ألف ليرة سورية تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية

ارتفعت تكاليف الغذاء والمشروبات الشهرية للأسرة بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء خلال ثلاثة أشهر

12400 ليرة الألبسة
+11%

يتوزع إنفاق أسرة من خمس أشخاص على اللباس الصيفي والشتوي، وفق التالي، وقد افترضنا عدم تغير أسعار الألبسة الشتوية، بينما أسعار الألبسة والأحذية الصيفية وفق المستويات الحالية.

6000 ليرة شهرياً وسطي حاجات اللباس، حيث تكاليف اللباس الشتوي في بداية العام بلغت 4000 ل.س شهرياً، موزعة على العام، على أساس جاكيت شتوي استهلاكه على عامين وكنزة وبنطال شتوي لكل فرد من أفراد الأسرة سنوياً، أما اللباس الصيفي فإن محصلة تكلفته الشهرية على الأسرة، يعود بمقدار 2000 ل.س شهرياً، موزع على أساس الأسعار الحالية، والمكون من بنطال وقميص أو كنزة صيفية لكل فرد من أفراد الأسرة، حيث ألبسة الأبناء «3» على أساس سعر بنطال محير في السوق 2000 ل.س، وسعر القميص أو كنزة 1500 ل.س وهي أسعار النخب التجارية، وليس النخب الأول، أما ألبسة الكبار فوسطي سعر البنطال الصيفي 3500 ل.س، و 3000 وسطي سعر القميص النسائي أو الرجالي.

3550 ل.س شهرياً وسطي استهلاك الأسرة السنوي على الأحذية، وبمعدل استهلاك حذائين لكل فرد خلال السنة شتوي وصيفي، الأحذية الشتوية الرجالية، تراوحت أسعارها في السوق المستعمل، بين 6- 20 ألف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للأحذية النسائية الشتوية، فأسعارها جديدة تنخفض عن 6000 ليرة، وهو الوسطي في سوق المستعمل، وإذا ما اشترى كل فرد من أفراد الأسرة «4» حذاء شتوياً بسعر 6000 ل.س كسعر وسطي، وحذاء ولادي بسعر 4000 ليرة، فإن الأسرة تحتاج إلى 28 ألف في السنة على الأحذية الشتوية، تكلفتها الشهرية 2300 ل.س. أما الأحذية الصيفية فهي أقل سعراً، وبفرض أنها من النخب التجارية المحلية فنستطيع أن نقدر وسطي سعرها بحوالي 3000 ليرة للفرد سنوياً، أي

15 ألف ليرة للأسرة، تعود على الأسرة بمعدل وسطي شهري: 1250 ل.س.

2875 ليرة للمتفرقات الضرورية، حيث تحتاج الأسرة إلى مستلزمات لباس أخرى، مثل ملابس النوم، التي يحتاج كل فرد من الأسرة إلى واحدة سنوياً وسعرها بالحد الأدنى 5000 ليرة، وتعود التكلفة الشهرية للبيجامات على الأسرة 2000 أما الألبسة الداخلية والجوارب وغيرها، فتقدر بـ1500 ل.س شهرياً، وفق استهلاك لكل فرد: طقم داخلي عدد 2– جوارب عدد 2 – شحاط عدد1، والأسعار: 800–500–800 على التتالي، تكلفتها على الأسرة خلال السنة 10500 ليرة، وشهرياً حوالي: 875 ليرة.

كانت تكلفة الألبسة في بداية العام 11100 ليرة، بارتفاع 11%.

7540 ل.س للتعليم
+14%

تتنوع تكاليف التعليم على افتراض أن للأسرة ثلاثة أولاد أحدهم في الابتدائية، وآخر في الإعدادية أو الثانوية، والثالث طالب جامعي. حيث تكاليف البدلات المدرسية، التي تبلغ قرابة 6000 ليرة، وحقائب مدرسية أصبح سعر الصغيرة منها 1700 ليرة، والكبيرة 3000 ل.س بالحدود الدنيا، ما يجعل حصة الشهر من هذه التكاليف الموزعة على العام بحدود: 900 ل.س، أما القرطاسية والدفاتر فتكلفتها الشهرية تعود بمقدار 380 ليرة، بحاجات أقلام وقرطاسية أساسية شهرية تصل إلى 600 ليرة، ودفاتر بعدد لا يتجاوز 8 دفاتر بين كبير ووسط موزعة على السنة تبلغ تكلفتها الشهرية: 316 ليرة.

تكلفة الدروس الخاصة، هي الأعلى، وبفرض درس أسبوعياً بوسطي تكلفة 1200 ليرة، ودورة جامعية فصلية بتكلفة 10 آلاف ليرة، فإنها تعود بتكلفة شهرية تبلغ: 5600 ليرة، وقد أصبحت تكلفة ثابتة مع تراجع مستويات التعليم.

يضاف إليها رسوم التسجيل الجامعي التي تبلغ 4500 ليرة وسطياً موزعة على الأشهر بمقدار 375 ليرة. ما يجعل تكاليف تعليم ثلاثة أولاد في الأسرة تبلغ شهرياً: 7540 ليرة تقريباً.

كانت تكلفة التعليم في بداية العام 6600 ليرة، بارتفاع 14%.

6850 ل.س للصحة
+8%

إن تقدير تكاليف الأسرة على الصحة ليس مسألة سهلة، ومن الصعب أن تكون دقيقة، حيث أن للقطاع العام دور نسبي في تخفيض تكاليف العمليات أو لمن لديهم تأمين صحي، كما أن التكاليف تتباين في المشافي الخاصة بحسب درجاتها، يضاف إلى ذلك كثرة الطوارئ، وتنوع الحالات. وبتقدير إنفاق بالحد الأدنى على الصحة دون أمراض مزمنة وصلنا إلى تكلفة وسطية شهرية تبلغ 7750 ليرة سورية شهرياً، قائمة على التالي: معاينة طبيب أخصائي لمرة واحدة شهرياً لفرد من أفراد الأسرة بتقدير وسطي 2500 ل.س، تقريباً لا تقل عن 2000 ليرة، وتصل إلى 3500 لبعض التخصصات، وتحليل عام بمعدل 2 مرات سنوياً للأسرة بتكلفة 5000 للتحليل الواحد، تعود تكلفتها الشهرية بمقدار 850 ليرة، بالإضافة إلى أدوية شهرية وسطية كلفتها 1000 ليرة، موزعة بين الأدوية العامة: 250 للكريب، و280 للمسكنات، و 500 لأدوية الالتهاب. يضاف إليها افتراض عملية جراحية واحدة خلال السنتين لأحد أفراد الأسرة من العمليات الشائعة في مشافي خاصة، بوسطي تكلفة لعملية الولادة، مع إقامة يومين في المشفى تصل 35000، وترتفع هذه التكلفة إلى 3500 شهرياً، إذا كانت العملية قسطرة قلبية تكلفتها 75 ألف في المشافي الخاصة، مع إقامة 5 أيام في المشفى. والوسطي بين التكلفتين لطوارئ العمليات الجراحية البسيطة تبلغ شهرياً: 2500 ل.س.

كانت تكلفة الصحة في بداية العام 6300 ليرة، بارتفاع 8%.

14 ألف للأثاث
+11%

تكاليف الأثاث المنزلي توزع وسطياً على عشر سنوات، على اعتبارها سلع معمرة، وهي تتوزع بين الفرش المنزلي، وبين الكهربائيات الضرورية، ويلعب المستعمل هنا دوراً حاسماً في تخفيض التكلفة، ولكنه يقلل العمر كذلك الأمر، ويتطلب تجديداً بوقت أقل من عشر سنوات، لذلك سيتم اعتماد تكاليف أسعار السوق الجديد بحدودها المنخفضة.

4500 ل.س لمفروشات الصالون والغرف موزعة وفق التالي: طقم كنبايات أسعاره المحلية تتراوح بين 150– 300 ألف ليرة، ووسطي تكلفته 225 ألف ل.س، يضاف إليه الحاجة إلى الأسرّة بحد أدنى سريرين بتكلفة حوالي 70 ألف ليرة، بين 20 لسعر السرير، وحوالي 15 لفرشته وأغطيته. أما المكون الثالث فهو السجاد، بمعدل سجادتين كبار فقط، لا يقل سعر السجادة عن 50 ألف ليرة، يضاف إليها خزانتي ملابس صغيرة بقرابة 30 ألف، وكبيرة بـ 70 ألف حد أدنى، بالإضافة إلى طقم طربيزات وطاولة تلفزيون بتكلفة 40 ألف ليرة تقريباً. ومجموع هذه الأساسيات يبلغ 535 ألف، يوزع مجموع هذه التكلفة على عشر سنوات، لتبلغ تقريباً 55 ألف ليرة بالسنة، وبالشهر: 4580 ليرة.

5000 ل.س للأدوات الكهربائية الرئيسية هي البراد الجديد الذي تتراوح أسعاره بين 180– 280 ألف للجديد بحسب سعته، وسنأخذ السعر الأدنى لبراد جديد بسعة 19 قدم، وسطي سعر الغسالة الجديدة 147 ألف ليرة، بين 130–165 ألف ليرة تختلف حسب السعة، وسطي سعر فرن الغاز اليوم 77 ألف ل.س، بين 55–100 ألف بحسب عدد رؤوسه، سعر التلفزيون 21 بوصة اليوم 26 ألف ليرة جديد، وسيؤخذ سعره دون أسعار الشاشات، والتي حدها الأدنى 160 ألف ليرة. الموبايلات ستحتسب على أساس 3 موبايلات حديثة للأسرة، بسعر الحد الأدنى اليوم 44 ألف ليرة ويستهلكونه وسطياً على عشر سنوات، أي بإجمالي تكلفة للموبايلات: 132 ألف ليرة، يضاف مجموعة من المستلزمات الأخرى مثل: المكواة التي بوسطي 7000 ليرة، بالإضافة إلى مدفأة مازوت أو كهرباء، بوسطي 15 ألف ليرة، 17 للكبيرة، و 13 للأصغر حجماً. مع 4500ليرة أقل سعر لجهاز الهاتف الأرضي، ويكون مجموع تكاليف الأدوات الكهربائية: 591 ألف ليرة، تعود تكاليفها بالسنة: 59 ألف ليرة سنوياً، وبالشهر: 5000 ل.س تقريباً.

4500 شهرياً لتكاليف أدوات التنظيف والمطبخ، حيث تكاليف أداوت التنظيف الرئيسية تبلغ شهرياً 4000 ليرة تقريباً، موزعة بين 2000 لمسحوق الغسيل، 325 ليرة لسائل الجلي، شامبو: 750 ليرة، وصابون 900 ليرة، أما أدوات المطبخ مثل أدوات الطهي، والمائدة، والأدوات الزجاجية ضمن حدود الحد الأدنى وبأقل الأسعار يبلغ مجموعها 30 ألف ل.س موزعة على 5 سنوات، ما يجعل كلفتها السنوية: 6000 ليرة، وشهرياً تعود بتكلفة 500 ليرة على إنفاق الأسرة.

كانت تكلفة الأثاث في بداية العام 12600 ليرة، بارتفاع 11%.

11500 الاتصالات والإنترنت

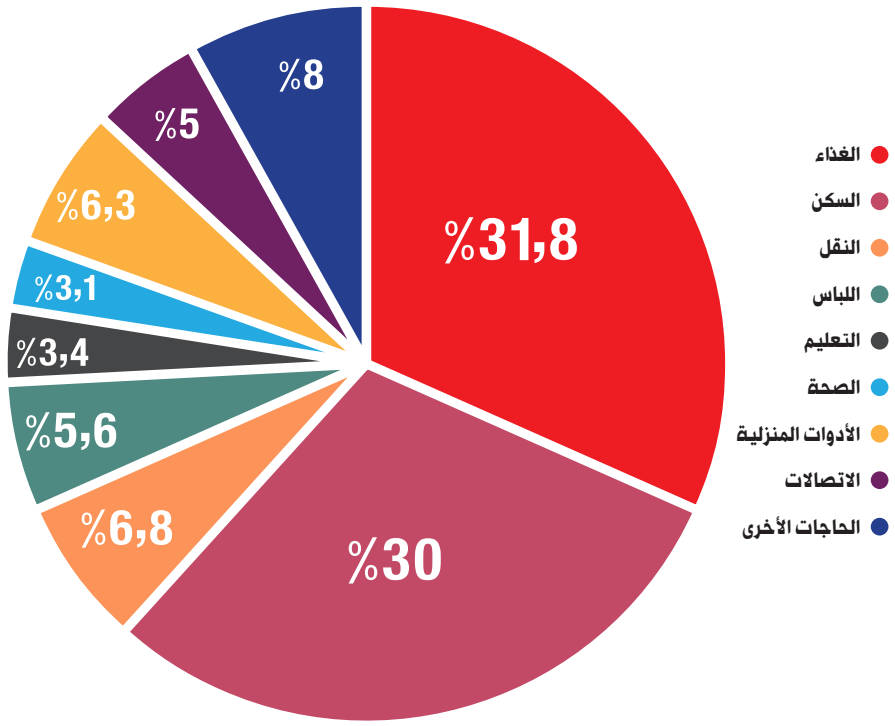
لم تتغير تكاليف الاتصالات الأرضية والخليوية، والبالغة وسطياً: 11500 ليرة، موزعة بين فاتورة شهرية 700 للأرضي، و 4000 فاتورة وسطية للخليوي، و 1600 للانترنت، مراجعة العدد 742.

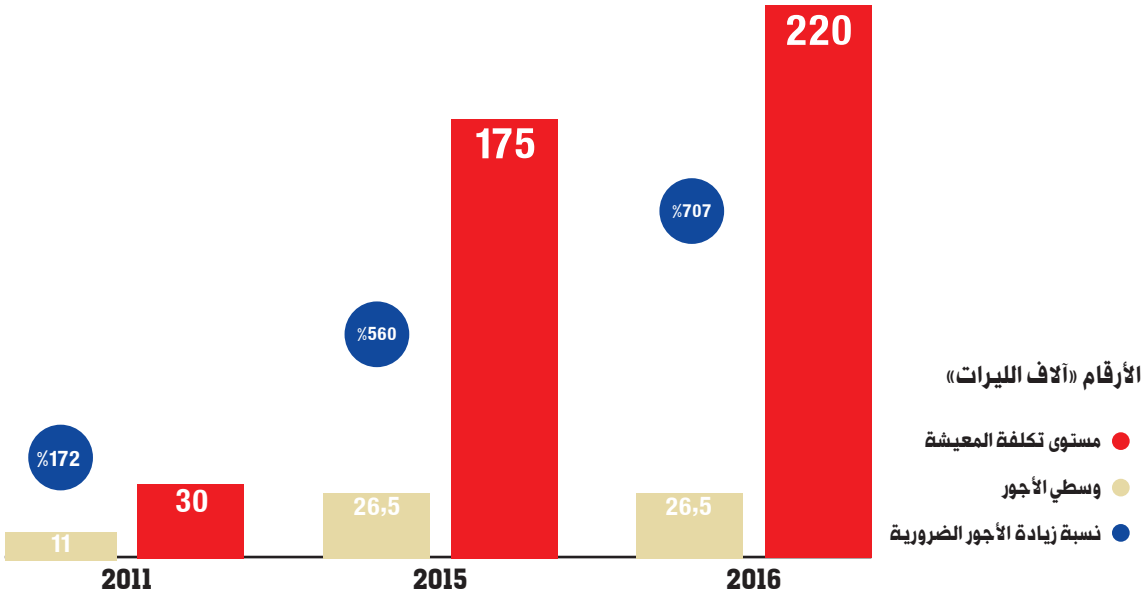
15000 ليرة النقل لم يتغير

حتى تاريخ إعداد التقرير لم تتغير تكاليف النقل، بسبب عدم تغير تكاليف المحروقات، بين بداية العام ونهاية شهره الثالث. وتقاس تكاليف النقل على افتراض حركة ثلاثة أشخاص من الأسرة للعمل والدراسة، لمدة 22 يوم. مراجعة قاسيون العدد 731.

*تم تعديل رقم مؤشر تكاليف المعيشة المنشور في العدد 746، ليرتفع من 172 ألف ل.س، إلى 175 ألف ل.س بعد رفع تكاليف التعليم 3000 ليرة، وإعادة احتساب أسعار الدروس الخصوصية.

مؤشر تكاليف مستوى المعيشة 2016/4/1





193500 ل.س الزيادة المطلوبة على الأجر الوسطي السوري ليلبي حاجات معيشة أسرة في 2016/4/1

روسيا تشتري الذهب وترمي السندات الأمريكية..

حطم البنك المركزي الروسي العام الماضي رقماً قياسياً جديداً في شرائه للذهب، حيث اقتنى 171 طناً، ما يشكل ثلث الذهب الذي اشترته المصارف المركزية لدول أخرى في العام نفسه.



وفسرت صحيفة «موسكوفسكي كومسومولیتس» الأمر بأنّه ناجم بالدرجة الأولى عن زيادة حجم استخراج الذهب في روسيا التي شغلت العام الماضي المرتبة الثانية في العالم في هذا المجال، واستخرجت 272 طناً من الذهب، ما يزيد بنسبة 9% عما هو عليه عام 2013، علماً أن المرتبة الأولى في هذا المجال تشغلها الصين. أما استراليا فتشغل المرتبة الثالثة من حيث استخراج الذهب في العالم. وقد ترافق الإجراء الروسي مع تصاعد في عمليات التخلي عن السندات الأمريكية المملوكة من البنك المركزي للاتحاد الروسي.

بدأت روسيا بمضاعفة ملكيتها من الذهب بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2005، ووفقاً للمحلل الاقتصادي «مايكل لومباردي» تمكنت روسيا بين الربع الأول من عام 2009 والربع الثالث من عام 2014، من رفع احتياطياتها من الذهب بنسبة 116% ، من 531,87 طن إلى 1,149,80 طن. وقد نشر البنك المركزي للاتحاد الروسي «CBR» تقريره للأصول الاحتياطية الرسمية التي أشارت إلى أنه تم إضافة 30,5 طن من الذهب لاحتياطياته في شهر أذار 2015 وحده، وهو ما يعد عملية شراء ضخمة هي الأكبر منذ أيلول من العام الماضي، وبلغت قيمة هذه العملية نحو 1,15 مليار دولار. بالمحصلة فقد غدت روسيا بعد عمليات الشراء هذه خامس أكبر مالك للذهب في العالم..

تحصين الجبهة الداخلية

إنّ محاولة فهم أسباب رفع الاحتياطي الذهبي الروسي، والتخلي عن السندات الأمريكية، من زاوية الاقتصاد الروسي الداخلي، تقود التفكير باتجاه محدد، لا يخلو من الصواب، وهو القول بأنّ روسيا بإجراءاتها هذه إنّما ترد على العقوبات الغربية المفروضة عليها، وتسعى إلى تحصين وضعها الداخلي ووضع عملتها «الروبل» التي تأثرت بشكل ملحوظ خلال العام الماضي جراء حرب النفط والعقوبات والتضييقات الاقتصادية الغربية المتنوعة عليها، ذلك أنّ رفع احتياطي الذهب، بوصفه معادلاً دولياً، وبوصفه جزءاً أساسياً من احتياطي مختلف العملات في العالم، هذا الرفع يقلل نسبة تدخل الدولار كاحتياطي يسعّر ويقيم الروبل، كما يفعل مع مختلف العملات. وبكلام آخر يمكن فهم إجراءات من هذا النوع بوصفها «إجراءات دفاعية».

أبعد من شراء الذهب

إنّ نظرة أوسع من زاوية الاقتصاد الروسي الداخلي إلى هذه الإجراءات، نظرة تأخذ وزن روسيا السياسي والعسكري بعين الاعتبار، وتأخذ في الحسبان أيضاً التناغم الروسي الصيني في هذا النوع من الإجراءات، لا بد سيقود التفكير نحو اتجاهات أخرى أكثر عمقاً، وفي مقدمتها مسائل أساسية ثلاثة:

أولاً: إنّ عملية الانفكاك المطرد عن الدولار، ليست دفاعاً ضد العقوبات فحسب، بل هي ضمناً محاولة للانفكاك عن أزمة الدولار، بغرض تقليص آثارها على كل من الصين وروسيا.

ثانياً: إنّ روسيا والصين، ورغم كونهما قوتين دوليتين من الدرجة الأولى، ولكنهما ضمن تقسيم العمل الدولي الحالي، وضمن توزيع الثروة العالمي، لا تزالان جزءاً من بلدان «الجنوب الفقير»، وهذا الجنوب لا يزال خاضعاً لآليات النهب الاستعمارية الحديثة، وفي مركزها التبادل اللامتكافئ الذي يرتكز بدوره إلى الدولار كعملة عالمية. وبذلك فإنّ الخط العام لهذه الإجراءات، ومن وجهة النظر هذه، هو باتجاه التحرر من «الاستعمار الحديث» عبر التحرر من أداته الأهم، الدولار.

ثالثاً: إذا كان ما سبق كلها لا يخرج هذه الإجراءات عن حدود «الإجراءات الدفاعية» وربما «التحررية»، فإنّ إضافة البعد السياسي الدولي الذي بات واضحاً عبر إحداثيات الحرب على الإرهاب وعبر طريقة سير حل الأزمات السياسية المختلفة، السورية واليمنية والليبية والأوكرانية.. يشير إلى أنّ هذه الإجراءات ليست دفاعية فحسب، بل هي أيضاً هجومية غرضها تكثيف استخدام مختلف أدوات الصراع الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتثبيت التوازن الدولي الجديد بإحداثياته المختلفة هو الآخر..

أخيراً فإنّ هذه الإجراءات لا يمكن عزلها عن العمل الذي بات واضحاً عبر الصناديق والبنوك الجديدة التي أنشأتها بريكس والساعي إلى إحلال نظام مالي عالمي جديد بوصفه «الأساس التكنيكي» لمنظومة علاقات اقتصادية دولية جديدة تتناسب مع التوازن الدولي الجديد.

السوق «تتريث».. وتحافظ على ممتلكاتها من «تخبط» الليرة

تنعكس المضاربات على قيمة الليرة والتذبذبات فيها، في حركة الأسواق مباشرة، حيث تتوقف عملياً مبيعات السلع التي تعتبر وسيلة من وسائل الإدخار، أو التي ترتبط بأسعار الصرف مباشرة، وقد شهدت كل من سوقي الذهب، والعقارات والكهربائيات حالة مماثلة خلال الأسبوع الماضي، بحالات وصفت «بالتريث» وعدم البيع.

وتعبر هذه الحالة عن عدم الثقة بالتسعير بالليرة السورية، وسعي مالكي الذهب، إلى المحافظة على مقتنياتهم التي تحافظ على قيمتها مهما تغيرت قيمة الليرة في فترات الاضطراب.

أما بعض الصاغة فقد لجأوا إلى فرض تسعيرة أعلى، وأوصلوا سعر غرام الذهب إلى 18 ألف ليرة، بينما التسعيرة الرسمية للذهب عيار 21: 17500 ليرة، وهي متوافقة مع التغيرات في سعر السوق، رغم أن الذهب المحلي قد شهد انخفاضات بسيطة في سعر الغرام خلال الفترة الماضية، عاد ليعوضها سريعاً.

وقد ارتفع سعر غرام الذهب عيار 21، من 11800 ل.س للغرام، إلى 17500 ل.س لغرام 21 بتاريخ 30-3-2015، بمعدل ارتفاع 48%، وهو أعلى من معدل ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق، والبالغ 37,6%: الذي ارتفع من 385 ليرة مقابل الدولار في شهر 1-2016، إلى 520 ل.س/$ في نهاية شهر 3-2016.

وارتفع عالمياً بنسبة 10%، من 1098 $ للأونصة في 1-2016، إلى 1215 $ للأونصة العالمية، حيث ارتفاعات سعر السوق المحلية، مترافقة مع تغيرات السعر العالمي للذهب، وتغيرات سعر الصرف في السوق.

لا تزال عملية تصدير الذهب مستمرة، رغم تراجع عمليات البيع المحلية، وفق ما صرح به رئيس جمعية الصاغة في الشهر الحالي، حيث أكد أن تصدير 50 كغ ذهب شهرياً، لا تزال عملية مستمرة، بينما يقابلها استيراد المصدر للكمية ذاتها من الذهب الخام، أما آليات التدقيق فهي تتم في نهاية العام وفق ميزان الذهب، لتجري مخالفة الذين لم يدخلوا كميات متناسبة من الذهب مقابل التصدير، والعكس بالعكس.

+ 48%

ارتفع سعر غرام الذهب المحلي عيار 21، بنسبة 48% خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام 2016، من 11800 ل.س للغرام في 1-2016، إلى 17500 ل.س للغرام في 30-3-2016، ويوزع هذا الارتفاع بين ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الذي ساهم بـ 80% من الارتفاع، وبين ارتفاع سعر الأونصة عالمياً الذي ساهم بنسبة 20% من الارتفاع خلال 3 أشهر.

ارتفاع سعر غرام الذهب المحلي



«ابتكار» في محاربة فساد استيراد القمح؟!



صرح مدير عام مؤسسة الحبوب بتاريخ 28-3-2016، بأن عقد استيراد القمح عبر الخط الائتماني قد تخفض كمياته إلى 150 ألف طن.

وكانت قاسيون قد نشرت نماذج من أسعار عقود استيراد القمح عبر الاعتمادات التي تفتحها الحكومة من الخط الائتماني الإيراني، لتبين أن كميات القمح المستوردة خلال أربعة أشهر بين نهاية العام الماضي، وبداية الحالي، كانت أعلى من الأسعار العالمية بمقدار 60 يورو بالحد الأدنى، وهذه التكلفة هي نسبة 34% من الكلفة الأساسية، وهي لا يمكن أن تفسر بتكاليف النقل والشحن، بل بتضخيم أسعار، كان المطلوب من الحكومة أن تفسر، لماذا ترتفع تكلفة تسعير استيراد القمح إلى هذا الحد؟! والحكومة لم ترد على المقال المنشور بتاريخ 24-3-2016.

فهل قررت الحكومة أن تحارب الفساد بتخفيف كميات القمح المستورد؟ بالفعل إذا انخفضت كميات استيراد القمح، فإن المبلغ المهدور، وغير المفسر سينخفض بمقدار 3 مليون يورو، ويصبح 9 مليون يورو فقط!

الحكومة بالتأكيد لم تخفض الكميات لهذا السبب، ولم تجد نفسها مضطرة للإجابة على تساؤلات السوريين حول الهدر في إنفاق أموالهم، فهي تعيد إسطوانة مكررة، حول الدولار والشحن والتأمين وغيرها.. مل السامعون من سماعها، وأثبتت الأرقام مرات عدة حاجة الحكومة إلى «تجديد» قائمة الذرائع..

13،5 مليون تضرروا من الحرب مباشرة

والسوريون ليسوا مجرد أرقام

خمسة أعوام من الآلام والمواجع عاشها الشعب السوري، وبدأ عام سادس يقرع أبوابه عليه، وهو ما زال يعاني من أسوأ كارثة إنسانية على مر العصور، وجل ما منّ عليه العالم خلال كارثته هذه هو المزيد من الآلام والمعاناة، وبعض التقارير هنا وهناك، التي تتحدث بلغة الأرقام المجردة عن كارثته.



■ سمير علي

تعددت مصادر الإحصاء الرقمي وتنوعت، بتنوع وتعدد الجهات الفاعلة والمستفيدة من كارثتنا، وعلى ذلك فإنه من الصعب الاعتماد على أي منها على أنه ذو مصداقية، يمكن البناء عليها، وخاصة تلك الأرقام والبيانات والإحصاءات الصادرة عن مراكز وجهات يشك أصلاً بأهليتها للقيام بالعمليات الإحصائية، ناهيك عن الجهات المستفيدة من الأزمة والكارثة، حيث تقوم على تضخيم بعض الأرقام، كما وتقوم على تقليص أخرى، حسب ما تمليه عليها مصلحتها، سياسية كانت أو اقتصادية أو أمنية وعسكرية وغيرها، بالتوازي مع مصلحة حلفائها أو أتباعها.

وعلى الرغم من ذلك لا بد من الإضاءة على بعض التصريحات والأرقام المعتمدة من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها، أو من بعض الجهات والمراكز الموثوقة نوعا ما، من أجل الوقوف على بعض حقيقة هذه الكارثة، وتداعياتها ومفاعيلها.

المفوض السامي لشؤون اللاجئين

قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي بأن «الأزمة السورية هي أكبر أزمة إنسانية وأزمة لجوء في عصرنا، وهي تشكل سبباً دائماً لمعاناة الملايين، ويجب أن تحظى بدعم من دول العالم»، مضيفاً: « أن التسوية السياسية هي الوحيدة القادرة على إنهاء المعاناة».

كما قال: «بعد خمسة أعوام، أدى الصراع السوري إلى انتشار 4،8 ملايين لاجئ في البلدان المجاورة، ومئات الآلاف في أوربا، وإلى نزوح 6،6 ملايين شخص داخل سورية».

اللجنة المستقلة للتحقيق بأحداث سورية

وفي تقرير لـ باولو سرجيو، رئيس اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث سورية والتابعة للأمم المتحدة، في حزيران 2015 قال: «يبقى المدنيون هم الضحايا الرئيسيون لدائرة العنف المتنامية. إن السوريين يفقدون أرواحهم، منازلهم ومصادر دخلهم في صراع يقل فيه، إن لم نقل ينعدم، الالتزام بالقوانين الدولية. إن فشل الأطراف المتنازعة في حماية المدنيين، بالإضافة لما يبدو وأنه قرار متعمد في تعريض حياة المدنيين للخطر، أدى إلى معاناة يصعب وصفها».

الأونروا

وفي بيان مشترك عن الأونروا، صادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 2016/3/11 أنه «قُتل ما يربو على الربع مليون سوري، وحوالي 4،6 مليون سوري لا يستطيعون المكوث في منازلهم وفقط قلة منهم تصله المساعدات، وعلاوة على ذلك، هرب أكثر من 4،8 مليون من بلادهم. أصبحت سورية اليوم مكاناً مختلفاً، في بعض الأماكن لا يمكن التعرف عليها، وسوف تستغرق أجيالا لإعادة بنائها».

كما ورد بمتنه: «نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع في المناطق الشمالية لحمص وحلب، حيث يوجد حوالي 500 ألف نسمة محاصرون خلف خطوط المواجهة الأمامية، وحوالي مليوني نسمة في مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية».

اليونيسيف

وفي تقرير لليونيسيف في مطلع آذار 2016 ورد التالي: «الأطفال الذين يعانون نتيجة الحرب متعددة الأطراف قد وصل إلى حوالي 8،4 مليون طفل»، وبأنه: «طفل من أصل ثلاثة أطفال ولدوا في السنين الخمسة لم يعرف غير أزمات بلاده وتداعيات الحرب الخطيرة»، كما أشار إلى أن: « أكبر كارثة تواجه الأطفال حالياً هي حصولهم على التعليم، حيث يوجد أكثر من مليوني طفل في سورية لا يحصلون على التعليم، بالإضافة إلى 700 ألف في الخارج كذلك».

الأمم المتحدة

ووفقاً للأمم المتحدة فإنه: «من 23 مليون نسمة كانوا يعيشون في سورية عام 2011، ما يقرب من 60 %، أي 13،5 مليون منهم تضرروا من الحرب أو اضطروا إلى مغادرة منازلهم هرباً من القتال والاضطهاد».

مركز فيرل- ألمانيا

وحول أعداد القتلى الأجانب على الأراضي السورية، أشار مركز فيرل للدراسات في ألمانيا إلى أنه: «منذ نيسان عام 2011 ولغاية نهاية الشهر الأول من العام الحالي، وصل عدد القتلى الأجانب إلى نحو 52 ألف مقاتل، ينتمون إلى 19 جنسية عربية وأجنبية، وذلك من أصل 360 ألف مقاتل أجنبي دخلوا إلى سورية لقتال الجيش السوري».

المركز السوري لبحوث السياسات

في متن تقرير المركز السوري لبحوث السياسات: «نتائج مسح حالة السكان، الذي أجري في منتصف 2014، أشارت إلى أن 1،4% من السكان فقدوا حياتهم، 11،4% منهم أطفال، ما رفع معدلات الوفيات من 4،4 بالألف عام 2010، لتصل إلى 10،9 بالألف عام 2014».

وأشار إلى أنه «بحلول نهاية عام 2015، يصل عدد الجرحى إلى 1،88 مليون شخص، كذلك يُقدَّر أن نحو 11،5% من السكان تقريباً داخل سورية تعرضوا للقتل، أو الإصابة، أو التشوّه نتيجة النزاع المسلح».

هكذا وبكل بساطة تغدو مأساتنا سلعة رقمية في بورصات المصلحة الاقتصادية لهؤلاء الفاشيين الجدد، وأدواتهم.

الجهات الرسمية السورية

لم يصدر أي رقم رسمي سوري عن الضحايا أو اللاجئين والمهاجرين وغيرهم، وجل ما صدر هو بعض التقديرات من هنا وهناك، وقد أشار الدكتور شفيق عربش، المدير العام السابق للمكتب المركزي للإحصاء، وذلك في حديث لصحيفة الأخبار، إلى أنه: «لا يمكن إحصاء ضحايا الحرب بدقة ما لم تدخل البلاد في مرحلة الاستقرار وانتهاء الأعمال القتالية بالكامل، وأتوقع آنذاك أن تظهر أمامنا كثير من القضايا، التي لم نكن نتصورها».

تقرير SBS نيوز الاسترالية

هو تقرير اقتصادي، وهو يعبر عن الحقيقة الرقمية التي يتم تداول مأساتنا عبرها، حيث تناول الكلفة الاقتصادية للحرب على سورية، وتراجع متوسط الأعمار، وانخفاض الناتج المحلي للفرد السوري، وغيرها من الأرقام، مع الإشارة إلى إمكانية ارتفاع التكلفة بحال استمرارها إلى عام 2020، وربط ذلك كله بإعادة الإعمار.

لعل هذا التقرير وغيره من التقارير الاقتصادية، يشير بدلالة واضحة إلى ما تعنيه الكارثة الإنسانية التي نعيشها كسوريين بعيون أصحاب الرساميل وتجار الحروب والأزمات، من بلدان ومنظمات وأفراد، وأدواتهم المحليين والإقليميين والدوليين، حيث لم يخف تلك الوقاحة الجافة بتمرير فكرة استمرار الحرب حتى عام 2020، مع ما يمكن تحقيقه من عائدات اقتصادية إضافية، وخاصة على مستوى إعادة الإعمار، هكذا وبكل بساطة تغدو مأساتنا سلعة رقمية في بورصات المصلحة الاقتصادية لهؤلاء الفاشيين الجدد، وأدواتهم.

بارقة الأمل

لم تعد الكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري منذ خمسة أعوام وحتى الآن إلا أرقاماً على سطور التقارير، يتم جمعنا وطرحنا وقسمتنا بها، كما يحلو لمعديها ومروجيها والمستفيدين منها، بعيداً عن كوننا بشراً من لحم ودم، ومشاعر إنسانية، وبأن هذه الجغرافيا التي يتحدثون عنها بجفاف الأرقام المجردة ما هي إلا وطننا الذي نشأنا وعشنا به وتغنينا به ودافعنا عنه، واسم سورية بالنسبة لنا ليس جغرافيا جافة أو رقم مجرد، بل وطن وجذور ومستقبل أبناء وأحفاد.

وعليه فإنه ليس من المبالغة القول بأن بارقة الأمل المفتوح الآن، والمتمثل بالحل السياسي الشامل المرتقب، لن يخرجنا من أزمتنا ومعاناتنا وحسب، بل سوف يضع حداً أمام هؤلاء الذين يعتبروننا مجرد أرقام على سطورهم القذرة.

الطائرة المختطفة..

رسائل قوى المال للقاهرة

أفاق المصريون يوم الثلاثاء الماضي 2016/3/29، على خبر اختطاف طائرة ركاب مصرية من طراز «إيرباص 320»، كانت متوجهة من مطار برج العرب إلى القاهرة، لتهبط في مطار لارنكا القبرصي، قبل أن يستسلم الخاطف للسلطات القبرصية، ويعود الرهائن على متن طائرة أرسلتها وزارة الطيران المصرية لهذا الغرض..



■ فادي خضر

بعيداً عن موجات السخرية التي أثارها الخبر، فإنه يحمل في طياته تهديداً حقيقياً على الداخل المصري، بتوقيته المريب، وما حمله من تعمد إظهار الصورة الكاريكاتورية حول الحادث، ومعه حول قدرات السلطات المصرية.

«حزام ناسف» يعبر بوابات المطار!

هذه السخرية التي تناولت الجانب الشكلي من الحادثة، أكملها الإعلام القبرصي بفرضيات حول أسباب الاختطاف، والتي تدور معظمها حول اضطراب نفسي للمختطف، أكدته بدورها وزارة الخارجية القبرصية، في حين قالت الإذاعة القبرصية الرسمية إن الخاطف طلب مترجماً، وأنه ألقى رسالة وطلب تسليمها لـ«طليقته القبرصية»، ما سمح لوكالات الأنباء بالتركيز على الجانب الجنائي، والذي سببه خلل في ضبط أمن حركة الطيران المصرية.

ورغم أن الخاطف لم يحمل العملية طابعاً سياسياً أو إنسانياً مثلاً، لكن، هل عملية خطف الطائرات في القرن الواحد والعشرين بهذه السلاسة التي أثارت سخرية المتابعين للحدث؟ أم أن الحادثة تحمل رسائل أخرى أراد أحدهم إيصالها إلى السلطة المصرية أو غيرها؟

هل عملية خطف الطائرات في القرن الواحد والعشرين بهذه السلاسة التي أثارت سخرية المتابعين للحدث؟ أم أن الحادثة تحمل رسائل أخرى أراد أحدهم إيصالها إلى السلطة المصرية؟

توقيت متقن ومدروس

في محاولة للإجابة عن أسباب الحادثة، يمكن العودة إلى تطورات حدثت قبل الحادثة بأيام. والبداية في تصريح أطلقه رئيس المجلس التأسيسي لنقابة السياحيين المصريين يوم 23\3، قال فيه أن الإعلان عن تواجد خبراء روس بشكل دائم في المطارات المصرية لضمان تأمين سلامة الركاب، يعد مؤشراً قوياً على اقتراب عودة السياحة الروسية إلى مصر. بعد ذلك، وفي 25\3، أي قبل أربعة أيام من الحادثة، أدلى نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، بتصريح صحفي حدد فيه مطلع الصيف القادم موعداً محتملاً لاستئناف الرحلات الجوية بين روسيا ومصر، بالتزامن مع تصريح أطلقه وزير النقل الروسي، بأنه من المقرر أن يجري «اختبار جديد» في نهاية الشهر الجاري أو في نيسان، لتقييم إجراءات الأمن في مطارات مصر. وكانت شركات الطيران الروسية قد علقت رحلاتها إلى مصر بعد سقوط طائرة تابعة لإحدى شركات الطيران الروسية فوق سيناء في أكتوبر من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن روسيا «بوصفها مصدراً مهماً للسياحة القادمة إلى مصر والتي أدخلت إلى خزينة الدولة المصرية نحو 1,9 مليار دولار في العام 2014، أي ما يقارب 25% من مجمل الإيرادات السياحية، فيما انخفضت الإيرادات في العام 2015 بنسبة 15%، وأعداد السياح إلى 6%، بحسب وزارة السياحة المصرية» تمثل مورداً هاماً بالنسبة لمصر. فهل يمكن عزل هذه التطورات عن حادثة الاختطاف. وإذا أردنا الربط بينهما، فمن له المصلحة بتأريض الجهود الروسية–المصرية، في واحدة من مجالات التعاون الهامة بين البلدين؟

رسالة «الفلول»: لا تغيروا التوجهات الاستراتيجية

إن ربط الحادثة، بمسار تطور العلاقات الروسية– المصرية، هو الأقرب إلى الواقع مما تناولته معظم وسائل الإعلام في ما يخص حادثة الاختطاف. أي أن الحادثة في جوهرها سياسية وليست جنائية كما تم تصويرها إعلامياً.

ومن منظور سياسي، تغدو مسببات الحادثة واضحة بالقول أن بعض القوى المتنفذة في جهاز الدولة المصري، والتي تنتمي إلى حقبة الرئيس المخلوع، حسني مبارك، والتي سميت بعد موجة الحراك الأولى بـ«الفلول»، هذه القوى تريد إيصال رسائل مبطنة للسلطة المصرية مفادها، أن التوجهات الجديدة لمصر، والتي تتسم بإقامة علاقات قوية مع الشرق على حساب العلاقات التقليدية مع الغرب في حقبة ما بعد توقيع «كامب ديفيد»، هي علاقات ليست مرغوبة، وأن توطيد التوجهات الجديدة، خارج الأطر التقليدية المذكورة، سيدفع هذه القوى إلى التحرك، لتعطيل هذه التوجهات.

ولربما أن هذه المعركة داخل جهاز الدولة المصري، هي قدر لا راد له، وهي ليست بالمعركة الأولى، إذ يمكن الإشارة هنا إلى ضربات سابقة تلقتها هذه القوى، من بينها إقالة رئيس المخابرات المصرية، اللواء محمد فريد التهامي، في نهاية العام 2014، واستقالة 140 مسؤول مصرفي بسبب تخفيض رواتبهم، وإحالة 13 مسؤول استخباراتي رفيع المستوى من رتبة وكيل جهاز المخابرات العامة إلى التقاعد نهاية العام الماضي.. أي أن المعركة ما تزال مستمرة داخل جهاز الدولة، وهذا ما يرجح أن تكون العملية الأخيرة جزءاً منها.

أيام على الهدنة.. وجولة مفاوضات يمنية

تستمر التحركات على الساحة اليمنية سياسياً وميدانياً، قبل أيام على بدء الهدنة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في 10 نيسان المقبل، تحضيراً لجولة جديدة من المفاوضات السياسية بين الأطراف اليمنية في الكويت، بعد أقل من أسبوعين على بداية هذه الهدنة..



■ مالك موصللي

تحرز الهدنة على الحدود بين جماعة «أنصار الله» والسعوديين تقدمات هامة، إذ أن التنسيق الذي يعتمد على العلاقات القبلية في تلك المناطق يساعد بشكل كبير في تثبيت عناصر هذه التهدئة، والتي توجت مؤخراً بتبادل 118 أسير بين الجانبين. وإن كانت هذه العملية ليست الأولى من نوعها، إلا أنها تعطي إشارات قوية على تراجع فكرة الحسم العسكري، خصوصاً لدى الجانب السعودي الذي تلقى ضربات موجعة على الحدود.

أما عن معركة تعز، فتشهد هذه الأيام احتداماً في المعارك، ووصولها إلى المناطق المكتظة بالسكان، سبب نزوح عشرات العائلات إلى أطراف المدينة بعيداً عن المعارك. إذ تكمن أهمية الصراع على هذه المحافظة من وجهة نظر المتقاتلين، في محاولات تظهير فكرة السيطرة قبل توقف المعارك في 10نيسان المقبل، وتحديداً من طرف قوات الرئيس هادي، الذي يبدو الطرف الأضعف سياسياً وعسكرياً، والذي أكده التواصل السعودي الحوثي المباشر حول مسألة الحدود.

سياسياً، ظهر الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، للمرة الأولى منذ مغادرته للسلطة، وسط حشد كبير من أنصاره في العاصمة صنعاء، باعثاً برسالة إلى خصومه السياسيين سواء حكومة هادي أو السعوديين، بأنه ما زال محتفظاً بشعبية تحفظ له مكاناً في التسوية السياسية التي باتت أكيدة، بغض النظر عن الآجال الزمنية لها.

من ناحية أخرى، أشار الرئيس هادي إلى قبول محادثات السلام بشكل جدي، على اعتبار أن هذه الجدية مردّها الأول هو الانتصارات التي تحققها قواته على الأرض، وهو ما يفسر المحاولات المحمومة للسيطرة على كامل تعز قبل أيام على بدء الهدنة، لمحاولة تثبيت هذه المقولة.

على المقلب الآخر، يقول المتحدث الرسمي باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، أن الحركة متمسكة بتشكيل حكومة وحدة وطنية لإدارة المرحلة الانتقالية بشكل واضح، وأن خلاف ذلك يعني سيادة الفوضى، مستنداً في تصريحه إلى عجز حكومة هادي عن إدارة البلاد في الجنوب طوال الفترة الماضية..

قال امارتيا سين، الحائز على جائزة «نوبل»، مقولته الشهيرة بأن المجاعات لا تحصل في الدول الديمقراطية، ذلك لأن الحكومات التي تخضع للمساءلة سوف تفعل ما بوسعها من أجل تجنب المجاعة على نطاق واسع. إن المنطق نفسه ينطبق على مياه الشرب النظيفة، وهي مثل الطعام، مصدر لا غنى عنه لبقائنا ورفاهيتنا.

مدينة فلنت:

تراجع واشنطن يستدعي صحوات «ديمقراطية»..!



■ كاترينا بيستور*

تقدم لنا الأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية رؤى محبطة عن حدود مقولة سين آنفة الذكر، وكيف يمكن للـ«ديمقراطيات» أن تخذل الناس الذين من المفترض ظاهرياً أن تخدمهم، ففي سنة 2014، توقفت الحكومة البلدية في مدينة فلنت في ولاية ميتشيغان الأمريكية، عن شراء المياه من ديترويت، وبدأت بالبحث عن مصادر للمياه من نهر مجاور. وكان الدافع وراء القرار هو المخاوف من ارتفاع التكلفة فقط، فيما تم تجاهل المخاوف المتعلقة بنوعية المياة.

التجار يقودون الولايات المتحدة

تبين أن مياه النهر قد أدت إلى تآكل الأنابيب القديمة في المدينة، بحيث أصبحت مياه الحنفيات تحتوي على مستويات مرتفعة من الرصاص السام. لكن يبدو أن أي شخص لم يهتم بالموضوع، وغضت حكومات المدينة والولاية الطرف، حتى بعد أن أعلنت الشركات والمستشفيات بأن المياه غير صالحة للاستخدام.

اشتكى سكان فلنت من رائحة وطعم المياه، لكن بغض النظر عن مدى إرتفاع أصواتهم الفردية أو الجماعية، كان يتم الاستهانة بكلامهم على أساس أنه ينم عن الجهل، أو يتم رفضه ككلام صادر عن أناس تعودوا على الشكوى. وحتى بعد أن قدم الأطباء الدليل على أن مستويات الرصاص في دم أطفال المدينة قد تضاعفت خلال عام، لم تلق اعتراضات سكان فلنت آذاناً صاغية.

على الناس أن ينطلقوا دفاعاً هذه المرة ليس عن أجورهم فقط.. بل عن المنبع الأول للحياة.. حيث باتت الرأسمالية الخطر المحدق الأول على حياة الناس.. حياة الكوكب ككل

الرأسمالية تسلع كل شيء

ليست فلنت قضية منعزلة، فهي تمثل مشكلة عالمية، إذ أن الملايين من الناس في العالم يفتقدون للقدرة على الوصول لمياه شرب نظيفة، حيث عادة ما يتم إجبار فقراء العالم على شرب المياه الملوثة، أو حفر الثقوب في خطوط الأنابيب، أو شراء زجاجات المياه التي تعد أغلى بكثير من المياه التي تتدفق من حنفيات جيرانهم الأغنى، علماً أن القضية تزداد أهمية، بينما تستعر المنافسة من أجل الحصول على مياه الشرب.

تعودنا في الولايات المتحدة أنه عندما تثبت الحكومة أنها غير قادرة على الاستجابة، ولا تتمتع بالكفاءة، فإن «الحل» المعتاد هو الحد من نفوذها، ذلك من أجل إطلاق يد قوى السوق الوحشية، وعندما يتعلق الأمر بالموارد الضرورية- مثل المياه- فإن هذه المقاربة تصبح بغيضة من الناحية الأخلاقية بشكل لا يطاق.

إن تخصيص مياه نظيفة على سبيل المثال لأولئك الذين لديهم القدرة على أن يدفعوا أكثر، يعني أن التطبيقات الصناعية سوف تكون لها الأولوية، مقارنة بالاحتياجات الفردية، مما سيؤدي إلى عدم توفر المياه للكثيرين.

الولايات المتحدة.. عجز تقوده رؤوس الأموال

إن المشكلة الحقيقية ليست شح المياه، بل هي التوزيع غير العادل للموارد الحالية، مما يعني أن الفقراء لا يستطيعون دفع ثمنها. هذا «يمكن تحمله»، بهذا الشكل أو ذاك، عندما يتعلق الأمر بالبضائع العادية- فالناس مقتنعون أنه لا يمكن أن يحصل كل شخص على يخت، وهذا ما يفرح كبار رؤوس الأموال- لكن عندما يتعلق الأمر بمصدر ضروري للحياة، يتوجب علينا التنبؤ بانفجار على مستوى الدولة ككل.

هذا يعني أنه يتوجب علينا إيجاد طريقة أفضل لإدارة الموارد. إن الإنتخابات تعطي الأشخاص الفرصة للتصويت، لكن هذا لا يعني إعطائهم صوتاً، أو الاستماع إلى أصواتهم التي ترتفع بالشكوى، وربما بالغضب والثورة بعد وقت قصير.

إن فلنت عبارة عن دعوة للاستيقاظ فيما يتعلق بـ«الديمقراطية» في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي عبارة عن درس صارخ في الحاجة لإدارة أفضل على مستوى العالم. عندما ينتج عن عمليات تخفيض النفقات، منع الشريحة الأوسع من الناس من مياه شرب، فإن شعار «الحكومة من أجل الناس» يكون في حالة تآكل بشكل خطير.

وكما أظهرت الراحلة ايلنور أوستروم، الحائزة أيضاً على جائزة «نوبل» التي تمنح إلى أولئك المثقفين الجاهزين لاستقبال الطلبيات الثقافية لرؤوس الأموال العالمية، فإن «الناس العاديين» قادرون على اقتسام الموارد، وتجنب «مأساة عامة»، لكن القدرة على التحرك هي في أيدي أولئك المسيطرين على الموارد الضرورية، وليس في أيدي أولئك المحتاجين لتلك الموارد، لكن ما لم يقله رواد نوبل هؤلاء، هو أننا لو أردنا حل مشكلة التوزيع العادل للموارد، فإنه يتوجب على الناس الذين تحكمهم سلاسل وقيود كبار التجار والسماسرة والمدراء التنفيذيين الأمريكيين، أن يحطموا تلك الغلال، وينطلقون دفاعاً هذه المرة ليس عن أجورهم فقط، بل عن المنبع الأول للحياة، حيث باتت الرأسمالية الخطر المحدق الأول على حياة الناس، حياة الكوكب ككل.

■ *بروفيسور في القانون الدولي، جامعة كولومبيا

الصورة عالمياً



• أعلن مندوب روسيا الدائم لدى حلف الناتو، ألكسندر غروشكو، أن رد روسيا سوف يكون غاية في الفعالية على أي تعزيز إضافي للوجود الأمريكي والأطلسي على تخوم الحدود الروسية.



• قال دبلوماسي صيني في جنيف لوكالة «شينخوا» يوم الأربعاء 2016/3/30، إن الصين تجري مناقشات مع دول معنية ومنظمات دولية لإرسال مساعدات إنسانية إلى سورية قريباً.



• أكدت منظمة العفو الدولية في تقريرها الأخير أن العمال الذين استقدمتهم الدوحة للعمل في ورشات مونديال قطر يعانون من انتهاكات فاضحة تهدد حياتهم بشكل يومي.



• للأسبوع الرابع، شهدت باريس والعديد من المدن الفرنسية يوم الخميس 2016/3/31 مظاهرات حاشدة بدعوة من العديد من نقابات العمل والمنظمات الطلابية والشبابية، تنديداً بمشروع «إصلاح قانون العمل».



• تحت عنوان «الأخ أوباما»، كتب الرئيس الكوبي السابق، فيديل كاسترو، رسالة أكد فيها: «نحن قادرون على إنتاج السلع الغذائية والمواد الضرورية التي نحتاجها، بأنفسنا.. نحن لسنا بحاجة لهدايا من الإمبراطورية».



• شهدت 31 مدينة في البرازيل يوم الخميس 2016/3/31 مظاهرات حاشدة دعماً للرئيسة البرازيلية، ديلما روسيف، التي تواجه خطر العزل السياسي على يد القوى اليمينية في البلاد.

في يوم الأرض
لنعد قراءة المشهد

يحمل ربط اسم المناسبة «يوم الأرض» بكلمة «ذكرى» شيئاً من الإجحاف بحق الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني، في الداخل المحتل وفي دول العالم. هؤلاء الذين يرفضون، يومياً، تحويل الكفاح الفلسطيني المتواصل إلى احتفالات و«ذكريات» تختزل القضية بـ«فلوكلور» كان قد حدث في وقتٍ ما.



■ وائل سعد

أكدت انتفاضة يوم الأرض في 1976/3/30 ««أي في أوج ما درج على تسميته بزمن الهزيمة»»، حيث هبت الجماهير الفلسطينية في الجليل والنقب ومناطق الاحتلال 1948 وشاركتها الجماهير الفلسطينية في باقي الأراضي المحتلة عام 1967 والشتات ضد عملية وسياسة المصادرة للأراضي التي يقوم بها الكيان الصهيوني، أكدت تلك الانتفاضة على بطلان وزيف الأسطورة الصهيونية التي روجوا لها لاحتلال فلسطين «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض».

واليوم، إن كان من حق لأولئك القابضين على الجمر في الضفة والقدس وغزة والمناطق المحتلة عام 1948 علينا، فإنه، في الدرجة الأولى، حقهم علينا بإعادة قراءة حركة قضيتهم- التي هي قضية كل أحرار العالم- وتفاعلاتها في زمن تتغير فيه الموازين الدولية، وتنفتح تبعاً لذلك مسارات جديدة تسمح بحل القضايا العالقة منذ سيطرة النهب الإمبريالي الغربي على العالم لمصلحة الشعوب أولاً:

بعد الحرب العالمية الثانية، استكملت الولايات المتحدة- بوصفها الإمبريالية حديثة النشأة في ذلك الحين- ما بدأه البريطانيون في بدايات القرن العشرين من دعم منقطع النظير للكيان الصهيوني، وتطوير دوره الوظيفي في المنطقة، كقاعدة متقدمة للإمبريالية.

أفضى هذا الدعم إلى إنتاج تفوق ما لهذا الجسم الغريب على حساب دول المنطقة، ابتداءً من الجانب العسكري التقليدي، وصولاً إلى تطوير القدرات النووية. وهو التطور ذاته الذي طرح السؤال الساذج والسطحي حول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ومن يحكم من في نهاية المطاف.

اليوم، تحتاج الولايات المتحدة، وهي في طور تراجعها الواضح، إلى إعادة ترتيب عدد كبير من التفاصيل الحاكمة لعلاقتها مع حلفائها وأدواتها.

في المقابل، يتحسس الكيان الصهيوني المؤشرات الكبرى على انخفاض مستوى التحكم الأمريكي في ملفات العالم: من الاتفاق النووي الإيراني، إلى سير حل الأزمة السورية، بالتزامن مع تطورات الحراك الشعبي في فلسطين المحتلة، مروراً بخلع «الإخوان المسلمين» في مصر على مرأى من الولايات المتحدة.

من جهته، يرى كيان الاحتلال أن الحقائق المذكورة آنفاً تشكل محددات ذات وزن عال في رسم مستقبل المنطقة لغير مصلحته. لكن، وعلى الرغم من حالات الاعتراض التي عبر عنها في أكثر من مناسبة وبأكثر من طريقة، إلا أن كيان العدو لا يزال الأشد تناغماً مع سياسات واشنطن الحريصة، حتى الآن، على «تطمين» الكيان بصفقات هنا وهناك يجري إبرامها في لحظات «التنازل» الأمريكي.

سمح ريع القوة الأمريكية حتى غزو العراق للولايات المتحدة بتحمل أعباء الكيان الصهيوني وخساراته اللاحقة في جنوب لبنان وقطاع غزة، كون الإدارة الأمريكية «كسبت» في أماكن أخرى بعقلية «شرطي الكوكب». لكن الانكفاء التدريجي للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، يدفع الأمريكيين إلى إعادة الحسابات في جدوى دعمهم الواسع للكيان الصهيوني، دون قدرة الأخير على تقديم الدرجة الكافية من التثمير التي ترضي التيار الفاشي في الإدارة الأمريكية.

تسمح العوامل المذكورة بالوصول إلى استنتاج مفاده أن التناقض بين الولايات المتحدة التي تتراجع على المستوى العالمي، وبين الكيان الصهيوني الذي يستمد وجوده من لحظات تقدم الإمبريالية الأمريكية، من الممكن أن يصل في المرحلة المقبلة إلى حدوده القصوى. ذلك ما يدفع إلى الاعتقاد الراسخ بأن منطق المرحلة الجديدة التي تمر فيها البشرية لا يسمح بالبحث عن سبل مقاومة العدو الصهيوني فحسب، بل بالبحث في إمكانية استمراره ككيان صهيوني أصلاً..!

فرنسا: حركة شعبية ضد قانون طبقة رأس المال

منذ 9/3/2016، تشهد فرنسا أحداث عدة. إذ أنه قبل أسابيع قليلة من ذلك التاريخ، كانت وزيرة العمل في حكومة «الحزب الاشتراكي»، ميريام الخمري، قد أعلنت عن «إصلاح جديد». حيث يرتبط هذا «الإصلاح» بالعمل، هادفاً إلى كسر بعض الأحكام القانونية التي لا تزال، بهذا الشكل أو ذاك، توفر الحماية للعمال، وتحابي هذه التغييرات الطبقة الرأسمالية الفرنسية، كما أنها تتوافق أيضاً مع إملاءات المفوضية الأوروبية.



■ ايتيان سيابان- خاص قاسيون

يقدم ما سبق دليلاً واضحاً آخراً على أن «الحزب الاشتراكي الفرنسي» لا يملك في حقيقة الأمر شيئاً من الاشتراكية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الهجوم ضد العمال قد سبقته سلسلة هجومات أخرى خاضتها الحكومة الليبرالية التي يقودها فرانسوا هولاند، منذ انتخابه في عام 2012.

لم تجرِ التعبئة الاجتماعية منذ عام 2010، عندما جرت تعبئة السكان ضد «إصلاح نظام التقاعد» الذي فرضه حزب نيكولا ساركوزي اليميني. حيث قدم هولاند نفسه على أنه يساري، وتبعاً لذلك الأمل، انتخبه جزء من الشعب، لكنه ما أن بدأ عمله، حتى ظهرت الطبيعة الحقيقية لحزبه: خط مؤيد لقطاع الأعمال، مؤيد للرأسمالي، موالي للإمبريالية، ومؤيد لأوروبا، وخط ضد العمال داخل البلاد.

وقد مثلت بدايات عام 2016 تغييراً كبيراً؛ إذ جرى الإعلان عن عدة «إصلاحات» صادمة، وذلك كان، كما نقول في فرنسا: «القشة التي قصمت ظهر البعير».

تأثرت الاتجاهات النقابية في الأحداث التي وقعت، ما دفع قواعد النقابات، والعديد من المواطنين غير المنظمين، إلى إطلاق يوم 9 آذار، بوصفه بداية لحركة شعبية ضد «الإصلاح». وقد كان هذا اليوم ناجحاً، إذ تجمع أكثر من 500،000 شخص في عموم البلاد، في حين بدأت وسائل الإعلام برسومها الكاريكاتورية عن الحركة، ومحاولة الاستهزاء بها إيديولوجياً.

وفي جامعات البلاد، بدأت الجمعيات العمومية تتأهب، وكانت العديد من المدارس الثانوية قد أقفلت من قبل الطلاب. إذ كان جزء من تعبئة الحشود أولئك الشباب الآتين من المدرسة، والمدركين أن مستقبلهم الذي تنسقه الطبقة السياسية لهم غير عادل، وسيكون أسوأ من المتوقع، وأن النخبة تفرض الانحدار الاجتماعي لجيلنا، في حين يجري التعامل مع الأغنياء والمصرفيين كملوك.

وبعد 9 آذار، تواصلت التعبئة يومي 17 و24 آذار. والجدير بالذكر، أنه ومنذ الهجمات الإرهابية في باريس، والبلد يرزح تحت حالة الطوارئ. حيث استخدمت الحكومة في الأيام الأولى جهاز الشرطة لإيذاء المتظاهرين، بما في ذلك الشباب، وأصيب رفاق عديدون، فيما جرى اعتقال البعض الآخر لمدد متفاوتة. وبالإضافة إلى محاربة «قانون العمل»، نددت الحركة أيضاً بحالة الطوارئ، ما سمح بتسييس الشباب الفرنسي ضد الطبقة السياسية الرأسمالية الفاسدة، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في عام 2017.

وفي 31 آذار، تم إحداث نقلة جديدة في الحركة الشعبية، إذ تصاعد عدد المتظاهرين ليصل حد المليون ومئتي ألف في فرنسا، بالإضافة لدخول بعض القطاعات النقابية في حالة إضراب شبه مفتوح، تحديداً السكك الحديدية والقطارات. كما يجري التحضير لدخول قطاعات أخرى في الإضراب المفتوح. الأمر الذي يهدف لتشكيل قوة ضغط تسمح بتشكيل ميزان القوى الكافي بهدف إيقاف التعديلات المزمع إجرائها على قانون العمل.

يمثل ما يجري فرصة هائلة لبلد رأسمالي متقدم كفرنسا، حيث من الممكن لهذه الحركة الشعبية أن تصبح أكبر وتنتصر، وسيكون فشلاً ذريعاً لرأس المال الفرنسي والمفوضية الأوروبية. كما أن ذلك من شأنه أن يكون خطوة إلى الأمام بالنسبة للنقابات والحركات الثورية، ويفتح الطريق لتسييس إيجابي لعشرات الآلاف من المواطنين الفرنسيين، وغير ذلك الكثير..!

■ * نقابي ومحاضر في جامعة غرنوبل

أثقلت الزيادة الهائلة في الإنفاق على ما يسمى بـ«الحروب ضد الإرهاب» كاهل المواطنين الأمريكيين في القرن الواحد والعشرين، إذ تحمل دافعو الضرائب الأمريكيون تريليونات الدولارات، وحقق المجمع الصناعي العسكري/الأمني المليارات الكثيرة من الأرباح.

إرهاب أصحاب الياقات: أخطر من الإرهاب المسلح..!



جرى ذلك النهب تحت راية الادعاء بـ«مواجهة» تلك التهديدات غير الواضحة لما يسمى بالإرهاب، مثل حركة «طالبان» التي استمر وجودها بعد خمسة عشر عاماً من الحرب الأمريكية عليها «(أفغانستان)». وفي هذا الوقت، كان النظام المالي والنظام السياسي «(صناع السياسة الأمريكية)» يصوغان سياساتهما جنباً إلى جنب، بطريقة تسبب أذى لمواطني الولايات المتحدة أنفسهم أكثر مما يسببه لهم الإرهاب.

■ بقلم: Katehon
إعداد رنا مقداد

كان هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي وسياسة وزارة الخزانة الأمريكية بالمحافظة على معدلات الفائدة الصفرية هو دعم الأسعار لمواجهة حالات الإفراط في الاستدانة، وكذلك لمواجهة الأدوات المالية المخادعة التي تقوم بخلق نظام مالي لا يمكن مراقبته بشكل قانوني. لكن، عندما يحدث التضخم المالي «(أي عندما تنخفض قيمة العملة، وتصبح القيمة الشرائية لها أقل)» فإن معدلات الفائدة الصفرية تصبح معدلات سلبية، وهذا يعني أن المتقاعدين– على سبيل المثال– الذين يحصلون على دخل محدد من خلال رواتبهم التقاعدية سيخسرون جزءاً من رواتبهم، مثلما تصبح مسألة التوفير بالنسبة إليهم مسألة خاسرة، لأن عملية التوفير تسحب جزءاً من المدخرات في حالة الفائدة السلبية بدل أن تزيد المدخرات في حالة الفائدة الإيجابية.

النقود الالكترونية.. بدعة أصحاب الربح

تدافع البنوك المركزية والليبراليون الجدد ووسائل الإعلام المالية عن معدلات الفائدة السلبية، لأنها تجبر الناس على الإنفاق بدلاً من التوفير. ورأيهم في هذا أن الأداء السيء للاقتصاد ليس بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة، وإنما بسبب حرص الناس على توفير مدخراتهم. وما يزال مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وتلك الزمرة من الاقتصاديين والصحافيين المرتبطة بهم، يتصورون أن هناك إمكانية للتوفير الكبير رغم أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي أظهر في تقريره أن 52% من الأمريكيين لا يستطيعون جمع مبلغ 400 $، إلا من خلال بيع ممتلكاتهم الشخصية أو الاستدانة.

كانت معدلات الفائدة السلبية التي ظهرت في دول مثل سويسرا، وتهدد دولاً أخرى كثيرة، السبب الكامن وراء سحب الناس لمدخراتهم من البنوك، لتجنب دفع الضرائب لهذه البنوك ولو أدى ذلك للشراء بفواتير كبيرة الحجم. على سبيل المثال، ازداد الطلب في سويسرا بشكل كبير في عمليات الشراء لفواتير الألف فرنك سويسري «(بحدود ألف دولار)». كما شكلت فئة الفواتير الكبيرة هذه ما يعادل حوالي 60% من الدورة المالية النقدية في سويسرا.

أدت ردة فعل المودعين على معدلات الفائدة السلبية إلى قيام بعض الاقتصاديين الليبراليين الجدد، أمثال **Larry Summers**، بالدعوة إلى تقليل فئة الأوراق المالية الكبيرة، ذلك لجعل الأمر أكثر صعوبة على الناس بتخزين أموالهم خارج البنوك. أما بعض الاقتصاديين الليبراليين الجدد، أمثال **Kenneth Rogoff**، فقد دعوا للقضاء على جميع الأوراق المالية، والاعتماد فقط على النقود الالكترونية، التي بطبيعة الأحوال لا يمكن سحبها من البنوك إلا في حالة إنفاقها. وطبعاً، في حالة النقود الالكترونية يمكن للمؤسسات المالية أن تستخدم معدلات الفائدة السلبية لسرقة المودعين.

تدافع البنوك المركزية والليبراليون الجدد ووسائل الإعلام المالية عن معدلات الفائدة السلبية لأنها تجبر الناس على الإنفاق بدلاً من التوفير

البنية الرأسمالية.. مدمرة للجميع

حاول الناس في الماضي الادخار عن طريق الذهب والفضة وأشكال أخرى من النقود، لكن في الحالة التي نعيشها في هذه الأيام، سيكون الدفع والادخار بهذه الوسائل ممنوعاً، وستقوم الحكومات بوضع عمليات صارمة وعقوبات شديدة لمنع عمليات التهرب من استخدام النقود الالكترونية كلها. تظهر الصورة التي قدمناها آنفاً التحالف بين الحكومات والاقتصاديين ورجال الإعلام ضد المواطنين، بهدف منعهم من الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي من خلال مدخراتهم التي تعبوا وكافحوا للحصول عليها. كما أن ما يهم صناع السياسة بسياستهم الاقتصادية الغريبة مع أولئك الذين يتحكمون بحياتنا هو فقط تحقيق مخططاتهم أكثر مما يهمهم خيرنا جميعاً.

هذا هو مصير الشعوب في ما يسمى بـ«الديمقراطيات» الغربية، وكل شيء آخر يتعارض مع هذا الفهم ستتم إزاحته جانباً. إذ تعمل الحكومات لخدمة جماعات المصالح القوية التي تصب مصلحتها في تدمير الاقتصادات الوطنية، كما أن استبدال وظائف الطبقة الوسطى بتلك الوظائف المعتمدة على مصادر من خارج البلاد، سيؤدي إلى نقل الدخل والثروة من الطبقة الوسطى إلى طبقة المديرين التنفيذيين ومالكي الشركات، وفي الوقت ذاته سيؤثر بشكل سلبي جداً على السوق المحلية فيما يخص البضائع والخدمات التي تم استدراجها من الخارج. أي أنه يقتل المضيف كما كتب **Michael Hudson**، وبالتالي فإن البنية الرأسمالية تدمر المضيف، كما تدمر أصحاب الشركات في الوقت ذاته.

عندما يقوم المدراء التنفيذيون المساهمون في رأس المال بالاستدانة من البنوك، لزيادة أسعار الأسهم وزيادة علاوات الأداء لديهم، فإن ذلك سيرتب نفقات إضافية، وسيؤدي إلى أن يذهب الكثير من الأرباح المستقبلية للبنوك من خلال المدفوعات مع فوائدها. وإذا فشلت الشركة باستمرار الدفع، فسوف يحجز عليها مثلما يحدث لأصحاب المنازل وتتحول ملكيتها إلى البنوك.

«حلول» منظومة تتهاوى

نتيجة للاعتماد على الوظائف الخارجية ونتيجة لتحويل المزيد من مصادر الدخل إلى البنوك لتسديد المبالغ المستدانة، فسوف تقل قدرة الشركة على الإنفاق على البضائع والخدمات، مما يؤدي إلى الفشل في عملية النمو، وإلى فترة انحطاط طويلة الأمد للشركة.

لا تستطيع الأغلبية الساحقة من المواطنين الأمريكيين اليوم إلا تسديد الحدود الدنيا من الدفعات المترتبة عليهم من خلال بطاقات الائتمان الخاصة بهم، والنتيجة هي ازدياد العجز في ميزان مدفوعاتهم إلى درجة أنهم لن يستطيعوا أبداً دفع ما يترتب عليهم، لأنهم ببساطة لا يستطيعون تحمل هذه التغيرات الوحشية التي يجلبها معه نظام الدين البنكي. فالطريقة التي تعتمدها شركات بطاقات الائتمان تظهر أنك إذا قمت بالدفع متأخراً لمرة واحدة، أو قام البنك الذي تتعامل معه باسترجاع الدفعة، فإنك ستكون معاقب لستة أشهر، ومعدل الغرامة المترتبة على ذلك هي 29,49%..!

لقد بدأ نظام الهيمنة المالية والاقتصادية ينهار على الرغم من أنه تأسس منذ مئات السنين. نتيجة لذلك، يصبح الانتقال إلى نماذج أكثر عدوانية واستغلالاً ولو من خلال القوة العسكرية أمراً ملحاً لهذه المؤسسات السياسية والعسكرية. وفي الوقت نفسه، فإن مجموعة من النخبة تقدم خيارات مختلفة للتوصل إلى «حل» للأزمة القادمة: من الإلغاء التام للأوراق النقدية، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد افتراضي بالمطلق، إلى نظام جديد يجعل الذهب هو المعيار العالمي.

وجدتها

■ د. عروب المصري

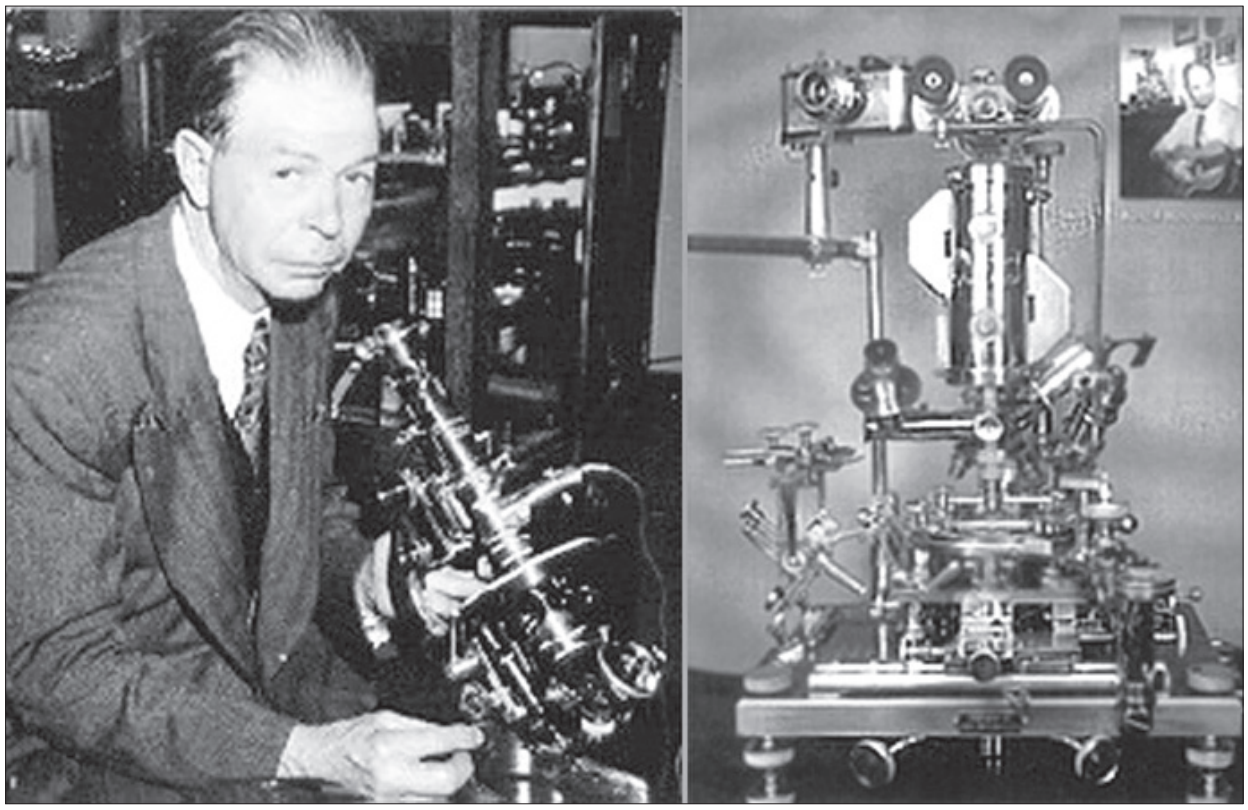


التقنيات اللاشعورية

في بحثه «الخيوط الخفية للماسونية في دائرة الضوء» تحدث الباحث إبراهيم حجازي عن التقنيات اللاشعورية التي استخدمت وتستخدم لحد الآن في الإعلام، خاصة الإعلام الأمريكي: الجنس، رمزية الموت، التضمين والإخفاء، التلاعب بالصور، الموسيقى التصويرية، الصوت الذي يعد مهماً جداً في التأثير اللاشعوري وكمثال نأخذ أفلام السينمائي ألفريد هيتش كوك الذي أكد أن الصوت كان من أكثر العوامل الحيوية التي عملت على إنجاح أفلامه وبشكل فاق الخدع البصرية. يقال: إن الإعلان هو فن الإقناع، وليس في الإعلان وحتى في الإعلام خاصة الغربي منه صدف بل كل شيء مدروس... وعلينا أن نعي بأن هناك مراكز أبحاث ودراسات تشترك فيها كثير من الفعاليات والتخصصات المختلفة من علماء نفس وعلماء اجتماع واقتصاديين وسياسيين وعلماء لغة وفناني تخطيط...في بلورة الإعلان والإعلام. ما تعرضنا له في أبحاث علم النفس المعرفي عن الذاكرة الضمنية التي تمت في الثمانينات، بدأ يُشتغل به في ميدان الإعلان والإعلام ابتداءً من التسعينات. فاستعملت الروائز الضمنية في سبل التأثير على السلوك اللاواعي للمستهلك خصوصاً حين يستنتج في الدراسات أن تفاعل المستهلك مع الإعلان ضعيف.. أصبح الإعلام يتلاعب بالإنسان بشكل يفوق التصور خاصة في ميدان الاستهلاك، يقول كونراد لورينز في كتابه «الخطايا الثمانية المميتة للرجل المتحضر» :إنه مهم.. للمنتج الرأسمالي ...أن يتم تكييف الأشخاص في الزي والأشياء التي لا يمكن مقاومتها. إن الشعب الغربي أصحاب الحرية المزعومة لم يعد واعياً للمدى الذي أصبح فيه مُستَغلاً من قبل القرارات التجارية للمنتجين. ويعرض ويلسون براين كي في كتابه «خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام»: «إحدى أهم الاكتشافات في الدراسات التي أدت إلى هذا الكتاب هو أن الثقافة –خصوصاً الثقافة الأمريكية ..– هي منتج مصنع اليوم. وأجهزة الإعلام هي المصانع. من خلال خلق تقنية مادية واسعة، قام البشر بخلق ذلك الوهم، بأنهم قادرون على السيطرة على بيئاتهم. تلك الأوهام جعلتهم أكثر عرضة للقنوات والتأثيرات التي تتعلق باللاوعي، وبالعقل الباطن.» نجحت أجهزة الإعلام الغربية، من السينما إلى التلفاز إلى المجلات...برسائلها الخفية التي تتسرب إلى اللاوعي وتخزن في ذاكرة ضمنية تساهم في تشكيل سمات لشخصية الإنسان على الأقل الإنسان الغربي، من بينها النزعة الواضحة للاستهلاك والرفاهية، الزيادة في التوتر والقلق، النزعة إلى العنف بشتى أشكاله .

aroub@kassioun.org

اختراعات ممنوعة «1/2»



هناك تقنيات كثيرة ومتطورة أوجدها العلماء والمخترعون لخدمة الإنسان، ولكنها منعت من قبل جهات احتكارية لأنها تهدد مصالحها المادية منها:

■ رائد حوري

– تقنية نقل الكهرباء لاسلكيا: هذه التقنية عرفت منذ أكثر من قرن وتحديدا في عام 1899 حيث قام المخترع العظيم نيقولا تسلا Nikola Teslaوهو من البلقان مخترع التيار المتناوب بابتكار وسيلة تمكن من خلالها ارسال 100 فولط من الطاقة الكهربائية ذات التوتر العالي لمسافة 26ميل دون استخدام الأسلاك الكهربائية .وقام بتزويد أحد البنوك بالطاقة الكهربائية لاسلكيا، حيث أضاءت 200لمبة وشغلت محرك كهربائي كبير، ولم تهدر من الطاقة المنقولة سوى 5% فقط . وقد تعهد صاحب البنك المذكور رجل المال مورغان J.P.Morgan الذي كان يملك إحدى أكبر الامبرطوريات المالية في القرن العشرين، فكرة تسلا الجديدة، والتي يمكنها توفير الكثير من الأموال المهدورة في عملية نقل الطاقة بالطريقة التقليدية، وبالتالي تدر للمتعهد أموالاً خياليةً. فأقيم المشروع في واردن كليف لونغ آيلاند Wardenclyffe Long Island في نيويورك، وتم تشييد محطة إرسال الطاقة الكهربائية اللاسلكية بلغ فيها ارتفاع برج التقوية 187 قدم. ولكن لسبب لازال مجهولا حتى الآن انسحب مورغان من المشروع بشكل مفاجئ في عام 1906 «««هذه أحداث موثقة في أرشيف الصحف والمجلات التي صدرت في تلك الفترة»» لأن هذا الأمر لم يعجب القائمين على مؤسسات نقل الطاقة بالوسائل التقليدية، الذين شعروا بخطر داهم يؤدي إلى إفلاسهم، أي مليارات الدولارات سوف تختفي في الهواء مباشرة. فقاموا بالإجراءات اللازمة. وحصلت المؤامرة الكبرى. واختفى بعدها كل ماله علاقة بمفهوم الطاقة الكهربائية اللاسلكية الرخيصة.

– تقنية الشفاء الكامل من السرطان بمولد ترددات كهرومغناطيسية ««MOR»»: تمكن الدكتور رويال ريموند رايف Royal Raymond Rife في بداية في بداية ثلاثينات القرن العشرين من تطوير مجهر عالي الدقة درجة تكبيره 60000 مرة واستخدامه مرفقاً بمولد ترددات كهرومغناطيسية يمكن ضبط تردداته لجعلها تتناغم مع الترددات الطبيعية للكائنات المجهرية المختلفة . وخلال استخدامه للرنين المتذبذب القاتل ««Motral Oscillatory»» «MOR Resonance المنطلق من مولد التواتر وعبر إشعاع أنبوب البلازما التابع للمولد توصل إلى حقيقة فحواها: إن كل فيروس أو بكتيريا لها ترددات خاصة بها. وهذه الفيروسات إذا تعرضت لترددات كهرومغناطيسية بالوتيرة نفسها سوف تنفجر في الحال. أي أن ترددات مغناطيسية محددة يمكنها قتل كائنات مجهرية محددة، وكل ماعليه فعله هو تسليط ترددات كهرومغناطيسية محددة على المريض وسوف يشفى تماماً من مرضه دون أدوية ودون مخدر ودون ألم في عام 1934 عينت جامعة كارولينا الجنوبية لجنة بحث طبية خاصة عالية المستوى لمراقبة نتائج البروفسور رايف على 16مريضاً بالسرطان في المرحلة النهائية، كانوا يعالجون في مستشفى باسادينا، وميؤوس من شفائهم، وبعد 3أشهر من العلاج أقرت اللجنة بأن 14 مريضاً قد شفوا تماماً أما الإثنان الآخران فقد احتاج الأمر إلى شهر اضافي لكي يشفيا تماما.أي بالنتيجة شفي 16 مريض بالسرطان في مراحله الأخيرة . شعر أصحاب السلطة والنفوذ في المؤسسات الطبية الاحتكارية وشركات الأدوية بخطر مرعب يمس مصالحهم المالية ويهددهم بالإفلاس فتحركوا لملاحقة الدكتور رايف. واغتالوه في عام 1971 خلال وجوده بالمستشفى بعد إعطائه جرعة زائدة من الفاليوم، مات بهدوء دون أن يدري به أحد، لأنه كان مجهولاً وعمله العظيم كان مجهولاً. أما أبحاثه فقد وضعت على الرف وتعرضت للنسيان كما هي العادة دائماً.

– تقنية الشفاء السريع من الأمراض بمولد متعدد الموجات««MWO Multi–Wave Oscillator »» : قدم المهندس جورج لكوفسكي Georges Lakhovsky نظرية جديدة لحالة الصحة والمرض، تعتمد على كون الاهتزازات الصغيرة من الخلايا السليمة هي متزنة وقادرة على المحافظة على هذا الاتزان إلى أن تتم مهاجمة ذلك الاتزان باهتزازات الخلايا المسببة للمرض ««عدم الاتزان»» . وجد لكوفسكي إنه بالإمكان رفع مستوى اهتزاز الخلايا الضعيفة والتغلب على المرض عن طريق مولد تيارات اهتزازية يستطيع التقاط أمواج متجانسة مصدرها الكون. ويقوم بتركيزها على المنطقة المصابة فتتناغم اهتزازاتها مع التواتر الأساسي للخلية الضعيفة . لقد حقق لاكوفسكي نجاحاً عندما استخدم هذه المجسات على النبات والإنسان والحيوان. ليتوسع لاحقاً في أبحاثه حتى وصل لتطوير مولد متعدد الموجات Multi–Wave Oscillator ولاستخدامه يكفي أن يجلس المريض على كرسي خشبي موضوع بين جهازي رنين فيتعرض لطاقة صادرة منها لمدة 15دقيقة. هذه الطاقة المنبثقة من تردد الخلايا الصحية، تسببت اختلالاً في تكوين الأجسام الحية المسببة للمرض أيا كان نوعها فيحدث الشفاء. وقد جاءته عروض كثيرة من العديد من مستشفيات نيويورك آملين أن يختبروا جهازه العجيب. وقد حقق نتائج ممتازة من خلال فترة اختبار مدتها سبعة أسابيع في إحدى مستشفيات نيويورك الرئيسية. ولكن لاكوفسكي مات بشكل مفاجئ وغير متوقع عام 1942 في نيويورك حيث صدمته سيارة بينما كان يسير بالشارع. بعد وفاته مباشرة، تم نزع جميع أجهزته من المستشفيات وقيل للمرضى المراجعين بأن العلاج لم يعد متوفراً. بقيت أعمال لاكوفسكي مجهولة تماماً عن الجمهور وتعرضت للنسيان بسرعة.



نظام مخطّط عقاري رقمي يعبّر عن الواقع

تحت عنوان «نحو نظام مخطّط عقاري رقمي يعبّر عن الواقع» قدم الدّكتور علي عز الدّين زوباري بحثه في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية تحدث فيه عن الهدف الرئيس للبحث الذي هو تصميم نظام لمخطّط عقاري رقمي يعبّر عن الواقع الفعلي، ويكون شاملاً لأنواع البيانات المتعلقة بالعقارات «(البيانات العقارية والتنظيمية والمعمارية والخدمية)»، ويسمح بالحصول على كافة البيانات المتعلقة بالعقارات الأم والعقارات المفرزة أفقياً، وبيانات الأبنية والشقق الناتجة عن الإفراز الطّابقي، والشوارع بأنواعها، والمناطق العمرانية وخصائصها وفق نظام ضابطة البناء، فيكون مصدراً أساسياً للمعلومات من أجل تنفيذ التعاملات العقارية والتخطيط للمشاريع التنظيميّة والخدميّة.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تحديد البيانات اللازمة »المكانية والوصفية«، والحصول عليها من مصادرها المختلفة » الجهات التي تملك هذه البيانات «نسبة إلى المنطقة العقارية المدروسة، وبعد ذلك وباستخدام البرامج العلمية الحديثة المتوفرة والمتخصصة بالتعامل مع البيانات المكانية، تمت عمليات تنقيح البيانات وتنظيمها في ملفات، ثم بناء طبقات البيانات المكانية وجداول البيانات الوصفية وربط بعضها ببعض في بيئة نظم المعلومات المكانية.

ولجعل بيانات نظام المخطّط العقاري المصمم تعبر عن الواقع الفعلي، فقد تم تطوير تصميم حديث لتمثيل البيانات؛ فالبيانات «المخطّطات والمواصفات» التي تظهر للمستخدم هي فقط تلك المنفذة على أرض الواقع وموجودة حالياً، وهذا يمكن تحقيقهو تطبيق تحليلات واستعلامات مكانية على البيانات «المكانية والنصية» بواسطة البرمجيات العلمية التخصصية المستخدمة.

ولجعل نظام المخطّط المصمّم أكثر فعالية في التخطيط والدراسة للمشاريع العقارية والتنظيمية والخدمية تم تأمين ربط العناصر المكانية في طبقات المخطّط «كالأبنية» مع ملفات معلومات خارجية، بحيث يمكن للمصممين و/ أو المستخدمين وضع المعلومات اللازمة «مثل صور، نصوص، أرقام ..» فيها حسب الطلب.

أهم النتائج

وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث:

قدّم البحث فكرة جديدة متطوّرة لتعريف المخطط العقاري ولتصميمه كنظام لمخطّط رقمي من حيث أنواع البيانات التي يشملها، ومن حيث هو يعبر عن الواقع؛ وهذا يمكن توضيحه من خلال النقاط الآتية:

أ- بعد أن كان محتوى المخطّط العقاري التقليدي مقتصراً على البيانات العقارية الورقية، أصبح شاملاً للبيانات الرقمية والورقية المتعلقة بكلٍّ من: البيانات المكانية والوصفية المتعلقة بالعقارات وملاكها، وبالمخطّط التنظيمي ونظام ضابطة البناء، وبالطرق التنظيمية والعقارية والراهنة، وبالأبنية بكل حالاتها» المشادة قبل التنظيم، وبعده، غير المرخصة والمرخصة، قيد الإنشاء أو المشادة والمفرزة طابقياً «، وشققها، وبشبكات البنية التحتية بأنواعها «كهرباء، هاتف، صرف صحي، مياه الشرب».

ب- إنّ نظام المخطّط العقاري المقترح مصممٌ أيضاً ليعبر عن الواقع الفعلي كانعكاس لتنفيذ المعاملات العقارية والمشاريع التنظيمية والخدمية، لذلك فإنّ طبقات بياناته والجداول الحاوية على المواصفات التي تظهر للمستخدم هي نتاج تطبيق أنواع معيّنة من التحليلات والاستعلامات على البيانات المدخلة «البيانات الأساسية، وتنفيذاً للتعاملات، والمشاريع الخدمية»، ومن ثم فإنّ هذا التصميم يسمح بالحفاظ على البيانات الأساسية كأرشيف مخفي، ويظهر البيانات الناتجة عن المعالجة كمنتج محدّث يحاكي الواقع.

إجراء دراسات لتصميم وتطوير آلية الأرشفة «تنظيم وتخزين زمني» للبيانات التي تغيّرت «حذفت أو تبدّلت «تبعاً للتغيرات على أرض الواقع، بما يسمح بالعودة إليها عند الضرورة «فهي تشكّل إرثاً معلوماتياً»

قدّم البحث مثالاً عملياً عن إمكانيّة الاستفادة من التكنولوجيا العلمية الهندسية الحديثة والمتوفرة في الأسواق في مجال الرسم الهندسي وأنظمة المعلومات المكانية وهي في دراستنا «Ms Auto CAD 3D MAP » «Access في تصميم أفكار الأبحاث العلمية وتطبيقاتها وفي تنفيذها، وكمثال نقدّم الحالتين الآتيتين، علماً أنّ الإمكانيات كبيرة حسب رغبة المستخدمين:

أ- تطبيق فكرة تصميمية تتعلق بإمكانية ربط كل عنصر أو كائن » عقار، بناء، شقة، شارع، محولة كهرباء، مضخة ماء، ...«، بملفات خارجية تحوي معلومات إضافية قابلة للتعديل والتحديث حسب رغبة المستخدمين، مثل: »صور، مخطّطات معمارية، أرقام، نصوص، ...«. وهذا يجعل تطبيقات نظام المخطّط العقاري المقترح كثيرة ومجالات استخدامه واسعة.

ب- بما أنّ البرنامج العلمي الهندسي المستخدم في بحثنا «AutoCAD 3D MAP» يتعامل مع نوعي البيانات: المكانية والوصفية، كما أنّه قادر على دمج بعض وظائف نظلم GIS المعروفة، ضمن بيئة ال CAD فإنّه يقدم العديد من المزايا في مجال التعامل مع البيانات، وجدناها خلال عملنا في هذا البحث، ومنها إنجاز بعض أنواع الاستعلامات والتحليلات المكانية على البيانات بأنواعها، وهذا يُخدّم في مشاريع الإفراز العقاري، وفي التخطيط للمشاريع التنظيمية الخدمية المختلفة، ويقلل من تكاليف الدراسة والتنفيذ ومن أزمنتها.

ومن الاستعلامات التي يمكن إجراؤها على سبيل المثال ما يأتي:

1- البحث عن موقع عقار استناداً إلى البيانات الوصفية له «كرقم العقار».

2- البحث عن البيانات الوصفية لعقار استناد اً إلى البيانات المكانية للعقار«موقعه على المخطّط».

3- البحث عن عقارات تحقق شروط محددة، كأن نبحث عن عقار بمساحة محددة، أو عن العقارات التي مساحاتها تقع بين قيمتين معينتين.

ومن التحليلات التي يمكن إجراؤها على بيانات المخطّط: تحليل الشبكة والاقتراب والتقاطع والتطابق، ونورد فيما يأتي بعض الأمثلة العملية للتحليلات على المخطّط العقاري المقترح:

1- تعيين الأبنية المصابة نتيجة تخطيط طريق تنظيمي، وتقديم معلومات عنها.

2- معرفة العقارات التي ستتأثر نتيجة توسيع طريق تنظيمي موجود بمقدار محدد، وحساب المساحة الواجب استملاكها من كل عقار.

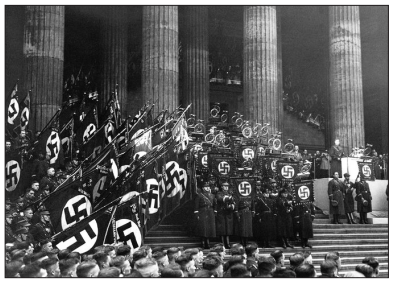
3- معرفة العقارات المصابة نتيجة تنفيذ طريق تنظيمي محدد، وحساب المساحة المستملكة من كل عقار.

4- دراسة علاقة الشوارع العقارية بالشوارع التنظيمية »تقاطع – احتواء« وتأثير ذلك على العقارات.

5- بعض التحليلات المساعدة في الإفراز العقاري، مثل:

- تطبيق المخطّط التنظيمي على المخطّط العقاري وتحديد الأجزاء المتبقية من العقار ومساحاتها.
- تعيين الأجزاء المكتسحة من العقار لصالح المخطّط التنظيمي، وحساب ومساحاتها.

باختصار..!



«أسوشيتد برس».. والنازية!

نشرت صحيفة الغارديان تقريراً عن دراسة تكشف أن الوكالة الأمريكية أسوشيتد برس تعاونت مع النازية.

وحسب الغارديان فإن أسوشيتد برس دخلت في تعاون رسمي مع نظام هتلر في الثلاثينات، وكانت توفر للصحف الأمريكية مادة إعلامية أنتجتها واختارتها وزارة الدعاية النازية.

وتشير الصحيفة إلى أن الحزب النازي عندما صعد إلى السلطة عام 1933 كان من بين أهدافه السيطرة ليس على الصحافة الوطنية ولكن الدولية أيضاً.

وتقول إن النظام النازي أغلق العديد من القنوات الإعلامية، ولكنه أبقى على أسوشيتد برس، القناة الغربية الوحيدة في البلاد.

وبين التقرير أن واحداً من المصورين الذين كانوا في الشركة في الثلاثينات، واسمه فرانز روس، كان يتعامل مع المخابرات الألمانية.

كما يضيف التقرير أن أسوشيتد برس سمحت للنظام النازي باستعمال أرشيف الصور لنشر الدعاية المعادية للسامية.



إغلاق «الإندبندنت» الورقية

أعلنت صحيفة الإندبندنت وشقيقتها الأسبوعية التي تصدر يوم الأحد «إندبندنت أون صنداي» التوقف عن الصدور في طبعتها الورقية مكتفية بالطبعة الالكترونية.

وكانت الصحيفة قد أصدرت طبعتها الورقية الأخيرة في 26 من آذار 2016 بعد ثلاثين عاماً على انطلاقها، وأن سبب ذلك يعود إلى الركود الاقتصادي ونقص عوائد الإعلان.

وبالتوازي مع ذلك الإعلان أعلنت شركة ESI ميديا أنها سوف تستغني عن خدمات بعض موظفيها في قطاع التحرير.

لم يكن الإعلان مفاجئاً للكثيرين الذين كانوا يراقبون الأداء المتراجع للاندبندنت خلال السنوات الأخيرة، فبعد أن حققت الصحيفة في الثمانينيات طفرة في المبيعات وصلت الي 428 ألف نسخة يومياً انهارت مبيعاتها إلي أقل من 28 ألف نسخة في منتصف الأسبوع خلال العامين الماضيين. وتواجه أغلب الصحف المطبوعة التقليدية موقفاً صعباً حالياً فيما يتعلق بقضية التمويل.

● وكالات

الصمت يخيم، والعيون الصغيرة اتسعت حدقاتها، والرقاب مشرئبة، والاندهاش يمسك بتلابيب الثياب، والخيال يسبح في فضاءاتٍ بعيدة!

كان يا ما كان

حكايا النور والنار!



العفاريت تقرر مصير الأحياء، والسعلاة تلاحق الخائفين والجبناء، والشجعان يتصدون للظالمين، والحيوانات تتكلم وتنطق بالحكمة والنور! ضحكات الطفولة البريئة تزقزق كالطيور، والصرخات تتعالى في مقاهي الرجال: باطل يا شباب.. بينما الحكواتي يضع نظارته على أرنبة أنفه، وفي الريف نار الحكاية تبعث الدفء كما نار الموقد في الدار أو الخيمة!

■ زهير الملّا

تلك هي الحكاية الشعبية، الأسطورة، تنتقل من الجدّات والأجداد إلى الآباء والأحفاد، تنتقل شفاهاً وتستوطن ذاكرة الصغار النقية، قبل أن تُخطّ بحروف على الصفحات البيضاء، هي نتاج الجماعة الإنسانية، هي إبداع شعب خلال عقود ومئات السنين، إنها ذاكرته بآلامه وأحزانه وأفراحه!

لا حدود للزمان والمكان!

القصص الشعبي جزء من موروثات الشعوب، تصور أحداثاً تجمع بين الواقع والخيال، بعضها تحول عبر الزمن إلى أسطورة، هي أداة تعبير عن المشاعر والوجدان والحبّ والكُره، والعلاقة بين الطبيعة بمكوناتها كلها والإنسان، وعلاقة الإنسان بالإنسان، بدأت منذ وجوده ووعيه لهذا الوجود بلغة بسيطة وصور فنيّة من البيئة، يكاد لا يُعرف تاريخ ومكان ظهورها ومن مؤلفها، وهنا نجد هذا التشابه بينها في البلد الواحد والعديد من البلدان وخاصةً في الشرق، مهد الوجود والحضارة البشرية ومنها سورية.

أساطير سورية!

الأسطورة هي مغامرة العقل الأولى، كما يقول فراس سواح في كتابه، وكثير من الأساطير السورية بغض النظر عن واقعيتها وصدقيتها وما لحقها من إضافات وخيال، انتقلت إلى أصقاع العالم، كقصة الأميرة أوروبا والأمير قدموس قبل 1800 عام حيث انتقلت بصورة آلهة إلى اليونان والإغريق، أمّا الذين جاؤوا مع الاسكندر المقدوني إلى سورية فقد كانوا يكنون لها القداسة، وأطلقوا على مدينة الصالحية شرق سورية في دير الزور اسم أوروبا. وهناك أساطير أخرى كأسطورة الحورية أو لون الأرجوان، وأسطورة اكتشاف الزجاج وغيرها!

الحكاية الشعبية الشرقية

انتقلت العديد من الحكايات الشعبية عبر الأزمان والمجتمعات، وإن تغيرت أسماء أبطالها، كشخصية جحا الساخرة اجتماعياً، والتي تسمى عند الأكراد بهلول، وعند الأتراك والإيرانيين ملا نصر الدين، ومنها شخصية شهرزاد الأنثى التي قبلت تحدي الملك شهريار في ألف ليلة وليلة. أمّا قصة سيف بن ذي يزن والسيرة الهلالية وعنترة وغيرها، فهي تقترب من الواقع رغم ما لحقها من إضافات الرواة، وبعض القصص تتحدث عن الشطار والعيارين واللصوص والحرامية كقصص دليلة والزيبق، وعلي بابا والأربعين حرامي، وبعضها تحمل الحِكم والعبر وإن كانت على لسان الحيوانات ككليلة ودمنة، وبعضها عن الحب كملحمة «مموزين» الكردية و«جميل بثينة»، وعن الحقد والكره وجمال الشكل والنفس كقصة «سندريلا» وغيرها!

الحكايات الدينية

ربما هي أقدم القصص وهي أيضاً مشتركة بين شعوب الشرق لأنها تتحدث عن الخلق، كقصة آدم وحواء، وهابيل وقابيل، والطوفان، وأيوب ويونس، وبعضها ورد ذكره في الكتب المقدسة، وأغلبها تعبر عن وجود الإنسان وصراعه مع الطبيعة، ومحاولته تصوير هذا الوجود، والبحث عن الخلود المادي كما ملحمة جلجامش، وعندما لم يجده استنتج أنّ الإنسان يمكن أن يحصل على الخلود المعنوي، وذلك إذا قام بعمل عظيم أو ضحى بحياته من أجل الوطن، وإذا كان هذا قبل آلاف السنين فهل يتعلم منه المعاصرون؟

مغزى الحكاية ولغتها

لكل حكاية مغزى، فحكايا كثيرة من مثل: ليلى والذئب والثعلب المكار والراعي الكذاب تدخل في المجال التربوي، وبعضها الآخر يتخذ موقفاً متنوعاً من الظلم والظالمين، وإن كانت غير مباشرة، وتتراوح بين الوعظ والنصح والتحدي، كقصص كليلة ودمنة وشهرزاد وكاوا الحداد، والبعض منها يعبر عن الظروف البيئية ودورها كالتغريبة الهلالية، وأخرى عن البطولة والشجاعة كعنترة وسيف بن ذي يزن وسيامندو خجي الكردية، وبعضها تحث على العمل كالحطاب وصياد السمك، وبعضها تشطح في الخيال بعيداً كقصة «طائر السمرمر» وكأنه من نور ونار رغم ألوانه المنسجمة مع الطبيعة. ومنها ما نقل شخصياتها من أناسٍ عاديين بسطاء ليكونوا أبطالاً.

أما لغة الحكاية فهي عادة ما تكون بسيطة تناسب الكبار والصغار، وغنية بالصور الفنية الساحرة لتحقق أهم عنصرٍ في الحكاية وهو التشويق والتفاعل، سواء جرى إلقاؤها في البيوت أو المقاهي الشعبية أو مضافات الوجهاء وشيوخ القبائل.. الخ، وتحتاج الحكاية إلى طريقة إلقاء، وحركات معبرة لتحقق التأثير المطلوب.

لا شك أن الموروث الشعبي والذي تناولنا قسماً منه سابقاً كالزي والموسيقى والغناء، وحالياً القصص الشعبي، يعبر عن وجدان الشعوب وذاكرتها الحية لحياتها، وهو جزء من التراكم والتلاقح الحضاري والعلاقات بينها في كل منطقة، ومنطقة الشرق عموماً، ويشكل رابطاً اجتماعياً مهماً يجب الاهتمام به رغم تراجع دوره أمام تطور أساليب العيش، ووسائل الاتصال والتواصل التي يمكن الاستفادة منها في المحافظة عليه ونشره. ولهذا الموروث دور تجميعي وتوحيدي بما يحمله من مشتركات في ثقافات الشعوب المتنوعة والغنية، ويمكن له أن يقف بمواجهة تلك الاتجاهات التفتيتية سواء منها الثقافية أو السياسية.

القصص الشعبي جزء من موروثات الشعوب.. تصور أحداثاً تجمع بين الواقع والخيال.. بعضها تحول عبر الزمن إلى أسطورة

«رجال الاستحواذ».. في هيئة شايلوك

يندرج فيلم «Repo men» رجال الاستحواذ أو المُستِردون، وهو إنتاج أمريكي كندي للمخرج ميغيل سابوشنيك، ضمن سينما «الخيال العلمي» التي تعتمد طابع التشويق والغرائبية، مقدماً رؤية مأساوية لمستقبل البشرية، حيث تقوم إحدى الشركات التي تصنع أعضاء بشرية إلكترونية وتعرضها للبيع أمام من يحتاجها مقابل مبالغ طائلة، بتوظيف فرق خاصة لاستعادة الأعضاء في حال تخلف الزبائن المستفيدين عن أداء رسم «إيجار» العضو الصناعي.



■ آلان داود

تنص قوانين الشركة، بأنه إن لم يتمكن الزبون من دفع المبلغ كاملاً، فسيتم استرجاع هذا العضو بواسطة شخص يدعى Repo Man، ينتزع العضو عبر قتل صاحبه، وفتح جسده، ومن ثم غسل الجهاز الإلكتروني، وتغليفه وإعادته إلى الشركة، تاركاً الزبون يسبح ميتاً في بحر من الدم.

يقوم الصديقان ريمي وجاك، بطلا الفيلم «أدى دورهما الممثلين البريطاني جود لو، والأمريكي فوريست ويتيكير» بتنفيذ هذه المهمة للشركة واسترداد الأعضاء البشرية التي يعجز حاملوها عن تسديد باقي أقساطها، دون مراعاة لأية عواطف أو شعور إنساني، فيقومان ببتر الأعضاء المطلوب استعادتها وترك الأشخاص للموت دون رحمة.

يحاول الفيلم أن يرسم صورة لحالة الانحدار الأخلاقي للرأسمالية وشرورها التي وصلت إلى درجة تصبح مهمة «نزع الحياة» من الأبرياء عملاً كسائر الأعمال اليومية، ويقدم من خلال شخصية البطلين «ريمي وجاك» صورة عبثية لعمل همجي يصبح في قانون السوق شيئاً عادياً أقرب إلى استخلاص ضرائب النظافة أو رسوم الكهرباء.

تدور نزاعات بين «ريمي» وزوجته، حول طبيعة العمل الذي يقوم به، فتطالبه الزوجة بالتوقف عنه، ولكنه يرفض، إلى أن يتأذى في أحدى المرات بحادث يفيق منه ليجد نفسه وقد زُرع بداخله قلب صناعي وأصبح مديناً بثمن باهظ للشركة مقابل هذا القلب. وعند عجزه عن السداد يجد نفسه مطارداً من صديق عمره جاك الذي يسعى لاسترداد القلب الصناعي الذي ينبض بداخله، فتتضح له فكرة الشركة القائمة على الجشع، والنصب، والاحتيال على الفقراء والمحتاجين إلى أدنى أمل للتمسك بالحياة.

تعكس صورة شايلوك وطريقة استرداد الديون العقلية التي تحكم رأس المال المالي

يذكرنا هذا الفيلم بمسرحية «تاجر البندقية»، إحدى أشهر مسرحيات الكاتب الإنكليزي ويليام شكسبير، والتي حظيت باهتمام ودراسة مستمرة من النقاد العالميين، ومعاداة من قبل المنظمات الصهيونية بسبب شخصية المرابي اليهودي «شايلوك» الذي يوقع بتاجر شاب من إيطاليا يدعى أنطونيو، ينتظر مراكبه لتأتيه بالمال، لكنه يحتاج للمال قبل وصول سفنه من أجل صديقه بسانيو، فيقع تحت رحمة التاجر اليهودي الجشع ويضطر للاقتراض منه.

يذهب الصديقان إلى شايلوك ويطلب أنطونيو منه أن يقرضه مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات بأية نسبة فائدة يطلبها، مع وعد بأن يرد إليه القرض وفوائده عند وصول السفن في موعد قريب، فيوافق شايلوك أن يقرضه المال بشرط أن يوقع الصديقان على عقد يتيح لشايلوك أن يقطع رطلاً من اللحم ومن أي جزء يختاره من جسد أنطونيو إذا ما عجز الأخير عن رد الديون في الموعد المحدد، إضافة إلى خيوط أخرى تتحدث فيها المسرحية عن الحب والثروة، والعزلة، والرغبة في الانتقام.

تعكس صورة شايلوك وطريقة استرداد الديون العقلية التي تحكم رأس المال المالي ولعلها لا تختلف عن الصورة المعاصرة له، حيث لم يعد رأس المال ممثلاً بأشخاص وإنما كشركات عابرة للقارات والحدود.

في فيلم «Repo men» تتحكم شركة استعادة الأعضاء البشرية بالأمور في «المدينة»، من خلال فرق الموت التي وظفتها لاستعادة الأعضاء بطرق دموية واستخدام السكاكين والأسلحة النارية وغيرها في مشاهد تذكرنا اليوم بالفظائع التي ترتكبها الأذرع الفاشية في المنطقة.

فالفيلم يحكي عن عصر ما في المستقبل، يقوم فيه المتحكمون بالأمور «الشركات الكبيرة» باستعادة الديون التي تسببوا بها للناس بطرق جديدة، طرق لا تشبه تلك التي نعرفها اليوم حيث تقوم البنوك بالاستيلاء على بيوت الناس وأعمالهم ورميهم في الشارع، في عصر يصبح فيه حتى بيع الأعضاء البشرية قانونياً!

تشكل تجارة الأعضاء البشرية أحد أعمدة الاقتصاد الأسود، وهذا ما تؤكده وسائل الإعلام عبر تقاريرها المختلفة، خاصة في البلدان التي تعاني الأزمات كسورية وليبيا وأوكرانيا.. الخ، ورغم الغموض الذي يكتنف هذه القضية وغياب الإحصائيات الحقيقية عن ذلك، لكنها أصبحت ميداناً آخر من ميادين نشاط الفاشية الجديدة اليوم في العالم. وعبر هذا النشاط تسيطر المافيات على أجساد الفقراء في زمن تحول فيه كل شيء إلى سلعة.

تعود مسرحية تاجر البندقية إلى القرن السادس عشر، ومع ذلك استطاع شكسبير قراءة ما كان يدور في عصره والتعبير عنه، من خلال شخصية التاجر والمرابي اليهودي «شايلوك»، ويعود فيلم «Repo men» إلى ما قبل ست سنوات ««إنتاج 2010»»، وقد اعتادت هوليود على تحضير أذهان الناس بشكل مبكر لما سيجري لاحقاً، حيث فاق ما شاهده العالم من ممارسات قامت بها التنظيمات الفاشية في سورية والعراق وليبيا وأوكرانيا كل تصور، ومازالت تجارة الأعضاء البشرية تنهش بأجساد اللاجئين السوريين بين تركيا واليونان وبلدان أخرى خلال رحلات التهريب إلى أوروبا عبر سماسرة ووسطاء حولوا الناس إلى حطب من أجل تحقيق بعض المكاسب والأرباح.

«وجوه معروضة.. تعكس هويتنا»

يعتبر بعض الفنانين جدران الشوارع مصدراً للإلهام، لأنها بحسب رأيهم «شاهد» على التاريخ، تراقب ما يحدث أمامها كله بصمت. ولذلك استرعت اهتمامهم هذه المساحة التي غالباً ما تستخدم لترويج الإعلانات والملصقات الدعائية.

■ سهام محمد صالح

اختار الفنان البرتغالي الشاب أليكساندرو فارتو هذه الملصقات كفكرة رئيسية وراء أعماله الفنية، التي حاول من خلالها عرض العلاقة التي تجمع المدن بسكانها، وبدأ من مدينة هونغ كونغ، وقام بجمع الملصقات والإعلانات المنتشرة على جدران المدينة في شتى أنحاء هونغ كونغ، وإلصاقها على جدران مختلفة وحافلات وحتى مقطورات الترام في المدينة، وغطاها بالدهان الأبيض. بعدها، قام الفنان وفريقه بنحت رسومات لوجوه أشخاص من سكان المدينة على الدهان الأبيض.

يقول الفنان الشاب: «أرى كيف تغطي الجدران أحياناً الملصقات الفوضوية، أجد هذه الملصقات جميلة لأنها تبث طاقة لا يستطيع أحدٌ أن يسيطر عليها».

ويؤكد: «ما أحبه في هذه اللوحات أنها ليست دائمة، وكونها معروضة في مكان عام سيعطي للعامة المجال للتغيير فيها. هذا جزء من الأمور التي أحبها في الفن المعروض في الأماكن العامة، وهو أنه يتطور مع الوقت حتى لو اختفى في نهاية المطاف».

والنتيجة حسب رأيه هي «وجوه معروضة في جوانب مختلفة من المدينة، وهذا انعكاس لهويتنا». وعمل فارتو في هونغ كونغ بناء على دعوة المدينة له للإقامة فيها والقيام بعمل فني مخصص بها. وتظهر الصور التي قام الفنان بنحتها على جدران إحدى معامل غزل القطن، تظهر وجوه عاملين في المصنع وأشخاص من ذاكرة الفنان.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731
دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/04/01» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«أكيتو».. رسالة آشور الى العالم

تحتفل العديد من شعوب ما بين النهرين ومنذ آلاف السنين، في الأول من شهر نيسان، بعيد «أكيتو».. وكغيره من الأعياد القديمة لشعوب الشرق، ارتبط هذا العيد بالطبيعة، حيث الأول من نيسان«نيسانو» لدى البابليين القدامى، هو العلامة على بداية الربيع والإعلان عن ولادة الحياة ورمزاً للخصب وحَبَل الأرض بكل ما هو أخضر.. وهو لون الحياة.

■ عبد الحميد عبود

يعتبر هذا الطقس الاحتفالي الموغل في القدم، أحد مصادر تكون وعي شعوب الشرق، تجاه الطبيعة المحيطة بهم، وفهمهم للعالم، وانحيازهم الطبيعي إلى الخير، وسؤالهم الدائم عن الإله المخلص.

كان الاحتفال بهذا العيد يستمر لمدة «11» يوماً متواصلة، ويعود سبب ذلك بأن إنسان ذلك العهد لاحظ في بادئ الأمر أن دورات الطقس والمناخ تتكرر، وتُعيد نفسها كل اثني عشر دورة من دورات القمر تقريباً، فسمى تلك الفترة «سنة أو سنتة أو شنتة» إكراماً لإله القمر «سن»، فقسموها إلى أربعة فصول وسموها بمسمياتها: «الربيع» وهو أول فصول السنة وكرسوه للإله «مردوخ» الإله الحكيم ورب الكون. يليه فصل «الصيف» وكرسوه للإله «ننورتا» إله الرياح الجنوبية ورب القنوات والسدود والري، ثم فصل «الخريف» وكرسوه للإله «نابو» إله الكتابة والحكمة وابن الإله مردوخ، ثم فصل «الشتاء» وكرسوه للإله «نركال أو نرجال» وهو إله الموت والعالم الأسفل، معتقدين أن الشمس تكون في منازل تلك الآلهة خلال تلك الفصول.

يتداخل العيد مع الميثيولوجيا الدينية التي كانت سائدة في ذلك العصر فأن يكون أوكيتو هو ترحيب واحتفال بالطبيعة وابتهاج بقدومها وبخيراتها الموسمية، فإنه في الوقت نفسه يرمز إلى أسر الإله تموز الذي يتم الاستعاضة عنه بالإله مردوخ في أيام الأكيتو، وغيابه لنصف سنة في عالم الأموات الأسفل، ومن ثم بعثه وقيامته، وهذا يحدث كل سنة ويرمز للطبيعة، وحلول الشتاء وموت الزرع والخضرة ومن ثم عودتهما في فصل الربيع والصيف.

احتفالاً بانتصار الإله مردوخ على الإلهة التنينية تيامات، وقيامه بخلق وتنظيم الكون . وهو رمز رائع لمقاومة أزلية للقوى العدمية المتصدية لحركة الكون بُغية إعادته إلى حالته السكونية الأولى.

ليس ذلك فحسب، بل تذخر أساطير شعوب الشرق دائماً ببعد اقتصادي اجتماعي، فالاحتفال يتزامن مع إعادة تتويج الملك الأرضي، وتجديد صلاحيته وسلطته، حيث كان ملوك وحكام بلاد ما بين النهرين يعتبرون أنفسهم وكلاء أو مستأجري أرض الإله، ويتعين عليهم تجديد عقد الإيجار من الإله كل عام، وتحديداً في عيد الأكيتو «رأس السنة».

بالإضافة إلى ذلك، كانت مدينة بابل تزدحم بالزوار من المدن الأخرى كلها، كما هي الحال اليوم في شهور الحج للمدن الدينية المقدسة للأديان كلها، وما يصرفه الزوار من مبالغ طائلة كل عام.

وفي السياق نفسه، يظهر الإله مردوخ في تماثيله وهو يحمل «العصا والدائرة» ويرمزان للحياة والقدرة على منحهما، كذلك يرمزان لحيازة السيادة على مجتمعين ونظامين: الرعوي الذكوري والزراعي الأمومي، فالعصا تُمثل الذكورة، والحلقة تُمثل الأنوثة.

ويلاحظ حتى اليوم، تأثير هذا العيد في العديد من الجوانب، واهتمامات الإنسان المعاصر بأشكال مختلفة، وفي مجالات متعددة، مثلاً: لا زال النظام القديم للسنة الرافدية موجوداً في تكوين «الأبراج» الذي أوجدهُ البابليون، ولهذا نرى أن برج « الحمل – نيسان» هو أول الأشهر، والأبراج في شهور السنة البابلية.

ولا زال الأحبار المسيحيون الرعاة من الأساقفة والمطارين في العراق يستعملون عصا في نهايتها العليا دائرة، وهي رمز القيادة وعلامة الراعي، ونلاحظ هنا عمق التواصل التاريخي في موروثات بلاد ما بين النهرين.

إن هذا العيد وسواه من الأعياد في الشرق، تعتبر في جانب منها مخاضات تشكل الفكر الإنساني، وتعتبر دلالة على الغنى الحضاري والثقافي في هذه المنطقة، وتشكل جزءاً من الثقافة الإنسانية، وجزءاً من العالم الروحي للإنسان الشرقي حتى الوقت الحاضر.

يعتبر هذا العيد، لدى الـ«كلدو آشور» في العصر الحديث عيداً قومياً، إذ يتم الاحتفال بالخروج إلى الطبيعة، تحاكي التقاليد التاريخية لهذا العيد من جهة، ومن جهة أخرى يأتي في سياق السؤال عن الذات، و البقاء والوجود. حيث تعرضت عموم شعوب هذه المنطقة ومنهم الـ«كلدو آشور» إلى عمليات تهجير ونزوح، وإنكار وجود، في ظل الصراعات العالمية والمحلية.

إن هيئة تحرير قاسيون، تتوجه في هذه المناسبة بالتهنئة إلى عموم الشعب السوري، وخصوصاً الكلدو آشور، وتأمل أن تكون مناسبة من أجل المزيد من النضال من أجل الحل السياسي، وعملية التغيير الجذري والشامل، وبناء سورية الجديدة، دون تمييز بين أبنائها على أساس القومية أو الدين.



تخذ أساطير شعوب الشرق دائماً ببعد اقتصادي اجتماعي فالاحتفال يتزامن مع إعادة تتويج الملك الأرضي وتجديد صلاحيته وسلطته

المسرح مرحلة جديدة «محكومة بالأمل»

مع الفترات الصعبة كلها التي مر بها المسرح السوري كان ينهض مجدداً، واليوم بات واضحاً أنه يستعد لنفض الغبار عن نفسه بعد سباتٍ طويل، هذا ما أرادت مجموعة من الشبان المسرحيين قوله في احتفالية صغيرة استضافتها «دار الطليعة الجديدة» بدمشق في 6 آذار بمناسبة اليوم العالمي للمسرح.

■ قاسيون

بدأت الاحتفالية بقراءة لرسالة أبي خليل القباني التي كتبها في آخر مسيرته، وعلى الرغم من مأساوية الأحداث التي مرت بها تجربة القباني، حملت الرسالة بين حروفها أملاً بأن المسرح بعد أن خطا أولى خطواته لا يمكن عرقلته إلا مؤقتاً، وأنه سيلعب دوره ويحمل المتعة والمنفعة إلى الناس وإن بعد حين، وفعلاً نهض المسرح السوري مراكماً خبرات جديدة ومكوناً هوية ميزته وقربته من الجمهور ومكنته من لعب دوره الاجتماعي.

كانت المحطة الثانية في الاحتفالية مع كلمة سعدالله ونّوس التي كتبها لمناسبة اليوم العالمي للمسرح في العام 1996م والتي على الرغم من أنها أقرّت بـ «تقهقر» المسرح في حينه إلى أنها صاغت أيضاً ملامح الأمل بانفتاحٍ قادم في الأفق.

أعطى ونوس في كلمته للمسرح دوراً مهماً ليؤديه: «...المسرح هو الذي سيدرّبنا، عبر المشاركة والأمثولة، على رأب الصدوع والتمزقات التي أصابت جسد الجماعة. وهو الذي سيحيي الحوار الذي نفتقده جميعاً. وأنا أؤمن أن بدء الحوار الجاد والشامل، هو خطوة البداية لمواجهة الوضع المحبط الذي يحاصر عالمنا في نهاية هذا القرن. إننا محكومون بالأمل. وما يحدث اليوم لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ».

اختتمت الاحتفالية بقراءة مسرحية لنص من نصوص ونّوس القيّمة وهو «جثّة على الرصيف «1964»»

الاحتفالية وعلى الرغم من بساطتها، ولكنّها برمزيتها وشحنتها المتفائلة بعثت رسالة إلى جمهورها أن المسرح السوري يشهد الآن بداية مرحلة ازدهار ستستفيد من خبرات المسرحيين السوريين كلهم من أبي خليل القباني إلى سعدالله ونوس وفواز الساجر وتستكمل تشكيل هويتنا المسرحية التي لم تستكمل بعد...

شارك في تنظيم وتأدية فقرات هذه الاحتفالية الشباب المسرحيين:

مجدي المقبل.

ياسر البحر.

ماهرأبومرة.

حسين خضور

بمرافقة الموسيقي خالد البهنسي